تحديات النهوض الوطني
إبان التدخل الروسي

الكتاب السنوي الثالث 2017

إعداد: مجموعة باحثين

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
FOR STRATEGIC
STUDIES

www.OmranDirasat.org

إعداد مجموعة باحثين؛

معن طلاع — هاديا العمري — محمد العبدالله

نوار أوليفر — ساشا العلو — أيمن الدسوقي

محمد منير الفقير — بدر مُلا رشيد

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سورية والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار 31 آذار/ مارس 2017

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

كتاب

"تحديات النهوض الوطني إبَّان التدخل الروسي"

تركيا –استانبول

آذار2017

المحتويات

تقديم 1

روسيا في سورية: المتغير الجديد في معادلة الشرق الأوسط 2

تداعيات الحركية الروسية على الملف السوري 25

الإدارة المحلية كضامن لبناء الدولة في المرحلة الانتقالية 43

ملامح عامة لإعادة الحياة الاقتصادية في مناطق المعارضة 63

الملحق الأول: أهم التغييرات الاستراتيجية لخارطة القوى العسكرية 2016..... 83

الملحق الثاني: أهم تطورات المشهد الكردي لعام 2016..... 89

نبذة عن الباحثين؛..... 92

تقديم

يقدم مركز عمران كتابه السنوي الثالث مع بداية العام السابع من الزلزال السوري الذي غيَّر معادلات وتحالفات المنطقة بأكملها وماتزال سائلة غير مستقرة. كما غيَّر الحراك المجتمعي وردود أفعال قطاعات الشعب السوري. قضايا مجتمعية وسياسية سورية كانت جمراً مختبئاً فعادت تطرح على السوريين في بيئة غير مستقرة. وضاعف هذا التعقيد للملف السوري تقاطع مصالح دول عديدة في الجغرافيا السورية مع توظيف قوى قومية ودينية متطرفة عابرة للحدود.

عبرت القضية السورية مراحل مهمة من تاريخها، ابتداءً من المقاومة اللاعنفية، ثم العسكرة، ثم دخول القوى العابرة للحدود، ثم إعلان التحالف الدولي على الإرهاب، ثم التدخل الروسي، ثم العملية السياسي وسلسلة المفاوضات متعددة الأطراف، والعناصر من الأستانة وجنيف وغيرها. ومما لا شك فيه أن المرحلة الجديدة التي تمر بها القضية السورية تختلف عن سابقاتها وتتطلب تطويراً لأدوات العمل السياسي والعسكري، وحسن قراءة المشهد السائل وعوامل الاستقرار والاضطراب، بعيداً عن القراءة الحتمية بمصطلحات "النصر" أو "التقدم" لقوى "النظام" أو غيرها. إن تمدد "المشروع الروسي" ليس حتمياً ولا مسيطراً على المشهد كما يتم الترويج له، ولا تزال توجد هوامش وفرص للعبور بالقضية السورية إلى حقبة جديدة، نحو سحب أدوات ووظائف الدولة وامتلاك الشرعية السياسية القائمة على اختيار وامتلاك السوريين لقراراتهم. فمرحلة الانتقال السياسي لم تعد حدثاً أحادي أو ثنائي الأبعاد، بل أصبح متعدد الأبعاد والطبقات أفقياً وعمودياً.

يهدف هذا الكتاب إلى تقديم قراءة منهجية لأهم متغيرات الملف السوري في عام 2016 ابتداءً من آثار التدخل الروسي في معادلات المنطقة، وكذلك حركية هذا الوجود الروسي وحدوده وأبعاده، إضافة إلى تسليط الضوء على الكمون الاقتصادي والتنموي في مناطق المعارضة، وتحليلٍ للبُنى الإدارية المحلية القادرة على ملء الفراغ وضبط الأمن، وتوفير جسم قادر على الانتقال السياسي الحقيقي ميدانياً. وتؤكد الدراسات الواردة على أهمية تقوية المكونات المحلية المدنية، وخاصة منظومة المجالس المحلية، كجسم تمثيلي شرعي رغم التفاوت في مستوى الأداء، بما يهدف إلى ملء الفراغ الإداري وتمثيل رأي المواطنين في الحقل السياسي في مقابل طُغيان غير متوازن للفصائل العسكرية والأجسام السياسية التقليدية في المشهد التفاوضي.

المدير التنفيذي

د. عمار قحف

روسيا في سورية: المتغير الجديد في معادلة الشرق الأوسط

ساشا العلو

تسعى هذه الدراسة لمناقشة المتغيرات الدولية والإقليمية التي خلقت بيئة مُيَسرة للتدخل الروسي المباشر في الشرق الأوسط، وخاصة من خلال محور العلاقة الروسية الأمريكية، والعلاقات الروسية مع الفاعلين الأساسيين في المنطقة (السعودية، تركيا، إيران)، وذلك للإجابة على التساؤلات التالية:

1. هل يشكل التدخل الروسي في سورية إعلاناً عن نجاح موسكو في فرض نظام دولي متعدد الأقطاب؟ أم أنها لاتزال تتحرك ضمن الهوامش التي تسمح بها واشنطن؟
2. ما هي المصالح التي تحكم تعاطي موسكو مع الملفات المعقدة في الشرق الأوسط والمصالح المتضاربة لدوله، وبخاصة فيما يتعلق بالملف السوري؟
3. ما هي المصالح التي تربط موسكو مع دول الشرق الأوسط المتصارعة على القيادة في المنطقة؟ وما هي فرص تنمية علاقاتها مع هذه الدول إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية؟

الملخص التنفيذي

يعيش الشرق الأوسط مخاضاً عسيراً لولادة نظام أمني إقليمي جديد يُعد من أبرز نتائج زلزال الربيع العربي الذي ضرب المنطقة. إن اختلال موازين القوة بين الفواعل التقليديين في المنطقة لصالح صعود قوى جديدة وغياب أخرى، يؤدي بالضرورة إلى إنتاج صيغ أمنية جديدة تقوم على توازنات بين القوى المنتصرة في هذا التدافع الإقليمي في المنطقة. كما تبرز تحولات في خضَم التنافس الإقليمي كدور "الدولة المركزية"، وزيادة حدة الاستقطاب الطائفي الذي أدى إلى اصطفافات إقليمية على أساسه، وتراجع دور الدولة لصالح ظهور جماعات دينية أو قومية. لقد أدت هذه الظواهر السياسية لا سيما مع تزامن هذا الواقع الشرق أوسطي واختلال توازن القوى الدولية، إلى عودة نوعية لروسيا، مقابل تراجع دور الاتحاد الأوروبي في الساحة الدولية. وبناءً عليه يناقش هذا الجزء من الكتاب ما يلي:

- الظروف الدولية والإقليمية التي هيأت للدخول الروسي، لا سيما تلك الظروف المرتبطة بتراجع الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، وما نتج عنه من اختلال في موازين القوى، الذي أحدث فراغاً في الشرق الأوسط.
- مدى نجاح روسيا في استغلال تراجع الدور الأمريكي في الشرق الأوسط للعودة إلى مسرح الأحداث الدولية كقوة عظمى من البوابة السورية. وفي هذا الإطار أحسنت اللعب على التناقضات والمصالح المتضاربة لدول الشرق الأوسط، ساعية إلى فرض نفسها كمتغير جديد في معادلة القوة في المنطقة، بشكل يضمن لها صياغة نظام الأمن الإقليمي وفقاً لمصالحها.
- نقاط القوة الروسية التي أدت إلى عودتها إلى السياسة الدولية كطرف منافس للولايات المتحدة، والدوافع والمصالح التي تربط روسيا بالشرق الأوسط عموماً، وبالفواعل الأساسية فيه (إيران- تركيا- الدول العربية) خصوصاً.
- التنبيه بأن الدور الروسي على الصعيدين العالمي والشرق أوسطي لا يزال محدوداً ضمن الهوامش المسموح بها من الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المبكر الحديث عن سقوط نظام القطب الواحد وعودة روسيا مجدداً إلى الساحة الدولية كمعادل للقوة الأمريكية.
- تحديد فرص نجاح التدخل الروسي في إنتاج صيغة أمنية جديدة متوافقة مع المصالح الروسية، فهي رهن باستمرار الإدارة الأمريكية الجديدة بنهج سابقتها في عدم التورط مباشرة بصراعات المنطقة.

مقدمة

تشهد منطقة الشرق الأوسط منذ "زلزال" الربيع العربي وارتداداته مخاضاً عسيراً لولادة نظام أمني إقليمي جديد، إذ ساهم اختلال موازين القوة بين الفواعل التقليديين في المنطقة لصالح صعود قوى جديدة وغياب أخرى، والتنافس الإقليمي حول دور "الدولة المركزية"، وزيادة حدة الاستقطاب الطائفي وما أفرزه من اصطفافات إقليمية، وتراجع دور الدولة لصالح ظهور جماعات دينية أو قومية؛ في إنتاج صيغ أمنية "نوعية" قائمة على توازنات جديدة تفرضها محددات ومقاربات القوى الأكثر فعالية في هذا التدافع الإقليمي السائد في المنطقة.

يُعد هذا الإنتاج سُنة - يثبتها علم العلاقات الدولية- لا سيما مع تزامن هذا الواقع الشرق أوسطي مع اختلال توازن القوى الدولية ودخول نظام القطب الواحد الحالي في مسار تحول ملتبس، قد لا تتبدى ملامحه في الأمد القريب وفقاً لديناميكية التغيير وسرعته. وأضحت المقومات الاقتصادية، والمالية، والثقافية، والاتصالية المتطورة، وليس العسكرية فقط، تشغل مكانها المعتبر في تحديد مراكز القوى الجديدة في النظام الدولي[1]، الأمر الذي أدى إلى صعود قوى جديدة كألمانيا والصين واليابان، مقابل تراجع دور الاتحاد الأوروبي في الساحة الدولية، وخصوصاً في الشرق الأوسط، نتيجة سياسة الانكفاء الأمريكية في المنطقة، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في وقت دقيق جداً بالنسبة لأعضائه. ودفع هذا الواقع الدولي بزيادة فرص العودة الروسية إلى مسرح الأحداث الدولية كقطب عالمي جديد، مستندةً في ذلك إلى مواقف سياسية وعسكرية داعمة لأنظمة الحكم الحليفة لها في المنطقة من جهة، وإلى التحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي عقدتها مع الصين ومجموعة "البريكس" في خطوة نحو تشكيل أحلاف جديدة تساهم في تقويض الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي من جهة أخرى.

يمثل الشرق الأوسط - في خضم ما يعيشه من تحولات- الساحة الأمثل لتجليات تلك الصراعات الدولية، وبخاصة بعد خروج سورية والعراق من معادلة القوة العربية بحكم أزماتهما البنيوية، وانكشاف ساحتهما أمام التدخلات الإقليمية الدولية متضاربة المصالح. مقابل انحسار الدور المصري وقدرته على التأثير في المنطقة نتيجة تفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، وتوتر علاقاتها الإقليمية والدولية بعد الانقلاب.

لقد أدت هذه التحولات أولاً إلى تصدُر المملكة العربية السعودية المشهد العربي، والتي كانت تسعى للتموضع في هكذا مركز، في محاولة لملء الفراغ الناتج عن خروج قوى تقليدية من معادلة القوة العربية، مما فرض عليها البحث عن تحالفات جديدة واستخدام الحلول العسكرية لإعادة تشكيل المنطقة وفقاً لمصالحها[2]. وساهمت ثانياً في إحداث تقلبات في التحالفات الإقليمية الدولية، وتوترٍ في العلاقة البينية مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وصراع إقليمي تركي –

---

[1] د. نادية سعد الدين: "**الارتباك الاستراتيجي: اقترابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط**"، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، 2016، الرابط الالكتروني: https://goo.gl/y9VFo0

[2] محمد بسيوني عبد الحليم: "**توازنات جديدة: تراجع أسعار النفط وتحولات الدور والمكانة في الشرق الأوسط**"، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، 2016، العدد 204، ص34.

إيراني – إسرائيلي للسيطرة على "الدولة المركز" في المنطقة من جهة ثانية[3]، وتنامي دور الجماعات الجهادية الذي حوّل المنطقة إلى ساحة دولية لحرب الإرهاب من جهة ثالثة.

استغلت موسكو تراجع الدور الأمريكي في المنطقة للعودة النوعية إلى مسرح الأحداث الدولية كقوة عظمى من البوابة السورية. وأحسنت اللعب على التناقضات والمصالح المتضاربة لدول الشرق الأوسط، لفرض نفسها كرقم صعب في معادلة النظام الإقليمي الجديد الآخذ بالتشكل بعد الربيع العربي. وذلك باستخدام استراتيجية التدخل العسكري المباشر، والتي لم يجرؤ عليها الأمريكيون أو الأوروبيون، بحيث أصبحت القوى الإقليمية في المنطقة (تركيا، السعودية، مصر، إيران، إسرائيل) مضطرة للتعامل مع هذا الوجود الروسي وتوظيفه تبعاً لمصالحها، وساعية للانفتاح والتنسيق مع موسكو لحلحلة الملفات العالقة في المنطقة.

وبناءً على ما تقدم، تسعى هذه الدراسة لمناقشة المتغيرات الدولية والإقليمية التي خلقت بيئة مناسبة لهذا التدخل الروسي المباشر في الشرق الأوسط، وبخاصة فيما يخص العلاقة الروسية الأمريكية، والعلاقات الروسية مع الفاعلين الأساسيين في المنطقة (السعودية، تركيا، إيران)، وذلك للإجابة عن التساؤلات التالية:

1. **هل يشكل التدخل الروسي في سورية إعلاناً عن نجاح موسكو في فرض نظام دولي متعدد الأقطاب؟ أم أنها لاتزال تتحرك ضمن الهوامش التي تسمح بها واشنطن؟**
2. **ما هي المصالح التي تحكم تعاطي موسكو مع الملفات المعقدة في الشرق الأوسط والمصالح المتضاربة لدوله، وبخاصة فيما يتعلق بالملف السوري؟**
3. **ما هي المصالح التي تربط موسكو مع دول الشرق الأوسط المتصارعة على القيادة في المنطقة؟ وما هي فرص تنمية علاقاتها مع هذه الدول إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية؟**

[3] د. نادية سعد الدين: "**الارتباك الاستراتيجي: اقترابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط**"، مرجع سابق.

أولاً: الظرف الدولي (تغيُر الأولويات)

يناقش فريد زكريا فكرة التغير في مراكز القوة الدولية، ويقسمها إلى ثلاثة تحولات أساسية مر بها العالم على مدى الأعوام الـ500 الماضية، والتي أعادت تشكيل الحياة الدولية السياسية والاقتصادية والثقافية. حيث بدأ **التحول الأول المتمثل بصعود العالم الغربي وإنتاج الحداثة** في القرن الخامس عشر، واستمر حتى أواخر القرن الثامن عشر، **والتحول الثاني المتمثل بصعود الولايات المتحدة الأمريكية** في أواخر القرن التاسع عشر، إذ استطاعت أن تهيمن على الاقتصاد العالمي والسياسة والعلوم والثقافة، بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث، **أما التحول الثالث الذي نعيشه الآن ويمكن أن نسميه "صعود البقية"**، حيث إنه وعلى مدى عقود ماضية شهدت الدول في جميع أنحاء العالم نمواً في معدلات اقتصاداتها، لا سيما في آسيا، لدرجة أن هذا التحول يسمى بـ"صعود آسيا"[4].

يمكن القول إنه على المستوى السياسي والعسكري لا نزال في عالم القوة العظمى الوحيدة، ولكن في الأبعاد الأخرى (الصناعة، المال، التعليم، الثقافة، المجتمع) فإن توزيع القوة يتحول ويبتعد عن الهيمنة الأمريكية، **وهذا لا يعني أننا ندخل عالماً مناهضاً لأمريكا، بقدر ما أنه تحرك نحو عالم ما بعد أمريكا**؛ عالم محدد وموجه لأماكن كثيرة، ويشارك فيه العديد من الدول[5].

و يضيف "روبرت كيوهن" فكرته عن حجم التحديات التي ستوجدها العولمة أمام القيادة الأمريكية للعالم، فهو يرى أن العولمة أوجدت ظاهرة "انتقال القوة Shifting Power"، إذ إنه بسبب عجز النظام الدولي الذي أوجدته ودشنته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية على مواكبة التطورات والتغيرات الجارية في بيئة العالم المعاصر، انتقلت مراكز القوة الدولية من منطقة الأطلسي التقليدية (أوروبا وأمريكا الشمالية) إلى منطقة الباسيفيكي (اليابان والصين، كوريا وأستراليا)، وهي المنطقة الفتية الصاعدة التي توضح أغلبية الإحصائيات والتوقعات على عدم قدرة الولايات المتحدة على مجاراتها اقتصادياً، وبالتالي فمن المتوقع أن تتشاطر قيادة العالم وفقاً لهذا البعد مع إحدى هذه القوى الصاعدة[6].

ومثلما كان القرن العشرون هو قرن المحيط الأطلسي، فإن القرن الحادي والعشرين هو قرن المحيط الهادي بالنسبة للولايات المتحدة، هذا ما أعلنته وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في نهاية سنة2011[7]، و هذا ما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك جيداً أهمية الصعود الصيني والقوى الصاعدة في آسيا، و مدى تأثير استمرار هذا الصعود على المستقبل الأمريكي، وبالتالي فهي تحاول انتهاج استراتيجية احتواء لهذه القوى المستقبلية وإضعافها، خصوصاً بعد تأثر الاقتصاد الأمريكي بالأزمة المالية العالمية من جهة، وخفض النفقات الدفاعية من جهة أخرى.

لذا فإن النظام الدولي القائم اليوم بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يعيش اضطراباً حقيقياً نتيجة صعود قوى كالصين بالمعنى الاقتصادي، وروسيا بالمعنى السياسي والعسكري، وبداية تشكل أحلاف جديدة مرحلية بين تلك

---

[4] Faried zakaria ;" **The post American World**" (New York: W.W. Norton & Company)، (2008)، pp 1-3.

[5] المرجع نفسه، ص5

[6] روبرت كيوهن: "**مبني للمجهول: مآلات القيادة الأمريكية للنظام الدولي**"، ترجمة أحمد محمد أبو زيد، مجلة المستقبل العربي، العدد 404، أكتوبر 2012، ص54.

[7] أحمد علو: "**التحول الجيوستراتيجي الأمريكي في شرق آسيا وجنوبها**"، 2014، الرابط: https://goo.gl/wheaas

القوى الصاعدة اقتصادياً وسياسياً، الأمر الذي انعكس على تعاطي الولايات المتحدة الأمريكية مع القضايا الدولية وعلى رأسها الشرق الأوسط الذي تراجع على سلم أولويات هذه الإدارة.

يعود أهم أسباب هذا التراجع للأزمة المالية، إذ تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية العام 2007 إلى أزمة اقتصادية خانقة، كانت بدايتها بأزمة الرهن العقاري، ثم انفجرت كأزمة عالمية في العام 2008، طالت الاقتصاد العالمي وأدخلته في حالة ركود عميق، ساهم في انهيار عدد كبير من المؤسسات المالية العملاقة، والتي بلغ عددها في الولايات المتحدة وحدها 140 مؤسسة، فضلاً عن الانهيارات التي شهدتها الشركات الصناعية الكبرى في الولايات المتحدة والدول المتقدمة[8]. وقد أدى هذا إلى تزايد معدلات البطالة، حيث وصلت نسبتها في أمريكا إلى 10% في العام 2009 بعدما كانت 5.9% سنة 2008[9]. وقد أدى كل هذا إلى اعتماد الولايات المتحدة على الصين لشراء ما قيمته مليارات الدولارات من سندات الخزانة الأمريكية لتمويل العجز الهائل في ميزانيتها، الأمر الذي يعد إشارة إلى تحول مركز القوة المالية العالمية باتجاه الصين، خاصة بعد أن بلغ حجم الديون الأمريكية العامة ما مقداره 16.3 تريليون دولار[10]، كما راكمت هذه الأزمة الأعباء الخارجية الملقاة على عاتقها من جراء تورطها في حربي أفغانستان والعراق وما ترتب عليه في ظل الأزمة المالية من عجز مالي في الموازنة العسكرية والذي تجاوز حاجز 1.4 تريلون دولار سنة2012[11].

لقد تجاوزت آثار الأزمة المالية نطاق الاقتصاد إلى المجالين السياسي والعسكري، الأمر الذي أثر بطبيعة الحال على خيارات الإدارة الأمريكية، وخاصة فيما يتعلق بالتعاطي مع القضايا الخارجية، ويمكن إجمال أثر تلك الأزمة بما يلي:

1. **الانكفاء نحو الداخل**، إذ فرضت الأزمة قيوداً على خيارات الإدارة الأمريكية - التي تنامت فيها التحديات الداخلية -خاصة بعد تراجع شعبية الرئيس أوباما، وفقدان الديمقراطيين أغلبيتهم في مجلس النواب، وهو الأمر الذي جعل الرئيس يعطي الأولوية لقضايا السياسة الداخلية ويبذل جهوداً مكثفة مع الجمهوريين من أجل تنفيذ برنامجه الإصلاحي، خاصة في مجال الرعاية الصحية حتى لو تطلب ذلك تقديم بعض الانكفاءات في القضايا الخارجية[12]، وبشكل أدق فيما يخص التمدد الاستراتيجي العسكري على مستوى العالم. هذا الانكفاء نحو القضايا الداخلية على حساب القضايا الخارجية طال الاتحاد الأوروبي أيضاً (الحليف الناتوي لأمريكا)، حيث واجه الاتحاد الأوروبي أزمة الديون السيادية. وعلى الرغم من أن الأزمة في الأساس اقتصادية؛ لكنها سرعان ما اكتسبت أبعاداً اجتماعية وسياسية، عندما دفعت حكومات عدد من الدول الأوروبية لاتباع سياسات تقشفية فرضت من جانب الاتحاد الأوروبي مقابل تقديم الدعم لهذه الدول، وهذا أضر بالفئات الاجتماعية الضعيفة التي نزلت إلى الشارع؛ ما تسبب بالإطاحة بحكومات أوروبية عدّة، ومنها حكومة اليونان[13].

---

[8] أحمد إبراهيم محمود وآخرون: " **حال الأمة العربية: 2009 -2010 النهضة**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2010، ص: 295- 296.

[9] المرجع السابق، ص: 297.

[10] زهير القواس: "**دراسة التحولات الاستراتيجية والاقتصادية العالمية وأثرها في بروز التعددية القطبية**"، 2014، متوافر على الرابط: https://goo.gl/wtCHk3

[11] المرجع السابق.

[12] أحمد إبراهيم محمود وآخرون: "**حال الأمة العربية: 2010-2011 رياح التغير**" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2011، ص 31-32.

[13] المرجع السابق، ص35.

2. **تعاظم القوة الصينية:** استمر الصعود الصيني رغم استمرار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، واستطاعت الصين أن تصل إلى موقع القوة الاقتصادية الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية[14]، وذلك بعد اعتراف اليابان عام 2010 بأن القيمة الإجمالية لاقتصادها بلغت 1.28 تريليون خلال الربع الثاني من ذلك العام، وأصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي رسمياً، حيث بلغت قيمة الاقتصاد الصيني الإجمالية آنذاك 1.33 تريلون، وهذا يدل على تجاوز الاقتصاد الصيني لليابان، كما تجاوز في السنوات الأخيرة كلاً من اقتصاديات ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، وهو ما يؤشر على التنامي المستمر للاقتصاد الصيني[15]، كما سعت بكين إلى خلق سياسة مصالح مشتركة مع جيرانها، حيث وقعت معاهدة "الصداقة الروسية الصينية"، والتي تركز على حسن الجوار والصداقة والتعاون بين البلدين في مجال الطاقة والمجال العسكري. كما تم تشكيل مجموعة دول "البريكس" المؤلفة من البرازيل والهند وروسيا والصين وأفريقيا الجنوبية، وهي أسرع دول العالم نمواً حالياً وأقلها تأثراً بأزمته، ويعول على النمو في اقتصاديات هذه الدول لرفع مستويات النشاط الاقتصادي العالمي من بعد ما تعرض له نتيجة الأزمة.

أما الإنجاز ذو الأفق العالمي فتمثل بقرار إنشاء هذه الدول لبنك مشترك للتنمية يعبئ الموارد المالية بهدف تمويل مشروعات البنى التحتية والتنمية المستدامة في هذه الدول، وكذلك لتقديم التمويل المناسب لغيرها من الدول الناشئة والنامية في العالم، وهي بذلك تحاول إرساء قواعد جديدة للنظام العالمي، بعيداً عن القواعد التقليدية التي يراها الكثير بأنها غير عادلة ولا تسمح بأي دور لأي قوى صاعدة[16]. إضافة إلى كل هذا، فإن الصين تعمل حالياً على بناء أسطول بحري حديث من المدمرات والغواصات، فضلاً عن إعادة صياغة العقيدة العسكرية لتفعيل قدرتها على التحرك في جنوب وشرق الصين، وأيضاً مد نفوذها في البحار والمحيطات، حيث يرى تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية أن الصين ستصبح أكثر الدول قدرة على منافسة الولايات المتحدة عسكرياً على الصعيد الدولي[17].

بالمقابل لا تبدو الطفرة النفطية الأمريكية عاملاً معادلاً لمفرزات الأزمة[18]، إذ إنه ومع طفرة العرض وضعف الطلب، هبطت أسعار الطاقة في أمريكا هبوطاً حاداً في السنوات الأخيرة، حيث انخفضت واردات أمريكا من الوقود الأحفوري إلى 225 مليار دولار (1.3% من الناتج المحلي) في العام 2013 مقابل 412 مليار دولار (3.8% من الناتج المحلي) في العام 2008[19]، كما تراجع الطلب على الفحم وأسعاره في أمريكا وشجع هذا التراجع بدوره على زيادة صادراتها من الفحم إلى

---

[14] أحمد إبراهيم محمود وآخرون: "**حال الأمة العربية: 2009-2010 النهضة**"، مرجع سابق، ص 36.

[15] زهير القواس: "**دراسة التحولات الاستراتيجية والاقتصادية العالمية وأثرها في بروز التعددية القطبية**"، مرجع سبق ذكره.

وفي هذا السياق تجدر الملاحظة أن خبراء اقتصاديين عدة يتوقعون ركوداً في اقتصاد بلادهم وصعوبة الحفاظ على مستويات النمو تلك لدرجة أن أحد أهم أهداف الرئيس الصيني الحالي ألا تعرف ولايته بداية نهاية المعجزة الصينية، للمزيد راجع: آندرو ووكر، التوقعات الاقتصادية لعام 2016، موقع بي بي سي العربي، 2016/1/6، https://goo.gl/gNz5SZ

[16] جرجس ملحم: "**تأثير التوافق الصيني الروسي على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط**"، 2014، الرابط: https://goo.gl/jNkvIC

[17] أميرة عبد الحليم: "**تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية**"، (2014)، الرابط: https://goo.gl/3b5mot

[18] بدأ إنتاج النفط والغاز الطبيعي من المكامن الصخرية في الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينيات من القرن الماضي، ولكن تطور وسائل الإنتاج (الجمع بين التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي) سمح بزيادة إنتاج النفط والغاز بصورة حادة في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث كان ارتفاع أسعار الطاقة حافزاً إضافياً لزيادة الإنتاج، واليوم حولت طفرة إنتاج الغاز الطبيعي أمريكا إلى أكبر منتجي الغاز الطبيعي في العالم، ويتوقع انضمامها إلى صفوف المصدرين في وقت لاحق من هذا العقد، للمزيد انظر: سقراط العلو: "**سوريا ضحية الجغرافية: مدخل جيوسياسي لفهم تعقيدات الأزمة السورية**، 2016، متوافر على الرابط: https://goo.gl/1U060h

[19] للمزيد حول تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على الغاز الطبيعي في الاقتصاد العالمي، انظر:" **آفاق الاقتصاد العالمي... تركات وغيوم وعدم يقين**"، دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية صادرة عن صندوق النقد الدولي 2014.

أوروبا. **ويعني ذلك أن الشرق الأوسط لا يمكن أن يراهن على استمرار أهميته كمصدر رئيس للطاقة بالنسبة للاقتصاد العالمي في الأمدين المتوسط والبعيد، وبالتالي سيكون من الصعب الرهان على ثروة المنطقة النفطية كمصدر لضمان أي التزام دولي بأمن الشرق الأوسط على المدى البعيد.**

أبرز أثر هذا التراجع أهمية منطقة الشرق الأوسط، فيما شهدته السياسة الأمريكية من تصاعد نفوذ الاتجاه الداعي إلى خفض الانخراط الأمريكي في تلك المنطقة، منذ عام 2005، خاصة مع ارتفاع التكلفة المادية والبشرية للوجود الأمريكي في أفغانستان والعراق، وتأكد هذا الاتجاه مع وصول إدارة الرئيس باراك أوباما الأول إلى البيت الأبيض عام 2009، حيث قدرت تلك الإدارة أن مصالح الولايات المتحدة الرئيسية، خلال القرن الحادي والعشرين، تتركز في جنوب وجنوب شرق آسيا، مما دفعها لتطوير استراتيجيتها المسماة "الاستدارة شرقاً[20]".

ثانياً: الشرق الأوسط والانكفاء الأمريكي (الفراغ)

شكل انسحاب القوات الأمريكية من العراق في العام 2011 تعبيراً صريحاً عن النية الأمريكية في التخفيف من انخراطها المباشر في قضايا الشرق الأوسط، وتغيراً في أدوات تعاطيها مع أزمات المنطقة نحو استخدام " القوة الناعمة" كبديل عن القوة العسكرية مرتفعة التكلفة. وفي الوقت ذاته كانت الولايات المتحدة تدرك ضرورة إرساء صيغ إقليمية جديدة تضمن توازن القوى بين الفواعل الأساسية في المنطقة تملأ الفراغ الأمريكي وتحقق الاستقرار في الشرق الأوسط، وتضمن عدم تحول المنطقة إلى بؤرة للإرهاب، ولكن تلك الصيغ كانت تصطدم بعقبات عدة، وعلى رأسها التمدد الإيراني ذو الصبغة المذهبية في المنطقة بعد غزو العراق وتشكل محور شيعي بقيادة إيرانية، الأمر الذي شكّل تهديداً مباشراً للخليج العربي وللمنطقة باندلاع صراع مذهبي يمتد من العراق إلى باقي الدول العربية، بالإضافة إلى انتهاء صلاحية العديد من أنظمة الحكم العربية وتآكل شرعيتها؛ نتيجة تفاعل ضعف التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولتحقيق الانسحاب الآمن نسبياً من المنطقة **اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتين وهما:**

1. **توسيع نطاق "الفوضى الخلاقة"** ليتم تقنين الدعم عن أنظمة الحكم القائمة في بعض دول المنطقة منتهية الصلاحية بالنسبة للولايات المتحدة، وتعويم "تيار إسلامي المعتدل" يمكن له أن يضعف تيار التطرف الإسلامي. وبناءً على تلك الرؤية تم تأييد موجة ثورات الربيع العربي.
2. **سياسات التوازن الطائفي:** وذلك من خلال خلق توازن قوي طائفي، سني- شيعي، بين إيران والدول العربية ذات الأغلبية السنية[21]، عبر دعم وصول أنظمة حكم إسلامية سنية معتدلة في دول الربيع العربي التي تُشكل مع تركيا محوراً سنياً قوياً يرسم ملامح تقاسم جديد للنفوذ على أسس مذهبية في المنطقة، وعليه يتم إرساء الصيغة الأمنية الجديدة التي تحفظ الاستقرار للشرق الأوسط.

---

[20] مالك عوني: "**ما بعد التفكك: هل انتهت صلاحية الشرق الأوسط**؟"، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، 2016، متوافر على الرابط: https://goo.gl/qabGQ0

[21] المرجع السابق.

لقد أفرزت كلتا الاستراتيجيتين نتائج كارثية، فأدت الأولى إلى انعدام الدور العربي في معادلة الأمن الإقليمية السائدة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي والهيمنة الأمريكية المطلقة على المنطقة بين (النظام العربي، إيران، تركيا، إسرائيل)، واشتعال حرب بالوكالة بين أطراف المعادلة الباقين للتمدد في مناطق الفراغ العربي، أما الاستراتيجية الثانية فقد أسبغت على صراع النفوذ الإقليمي الصبغة الطائفية، والتي زادت من حدة الاستقطاب المذهبي في المنطقة وأدت إلى زيادة التطرف، الأمر الذي عزز مناخات تشكّل "الجماعات الإسلامية المتطرفة" والتي استغلت الفراغ الأمني الذي خلقه الربيع العربي في دوله للسيطرة على مساحات واسعة من الأراضي، والتحول إلى خطر وجودي حقيقي للدول العربية وشبح يهدد العالم أجمع.

وكنتاج للسلوك الأمريكي هذا، فقد شهدت سلوكية وحركية الفاعلين الإقليميين في الشرق الأوسط حتى العام 2015، تحولاً نوعياً في نمط العلاقات الإقليمية، ولعل أبرز ملامح هذا التحول:

- **توسيع هوامش التحرك خارج المحددات الأمريكية:** فنتيجة لتداعيات انكفاء الأمريكي على المنطقة وما أحدثته من اختلالات في توازنات قوى لم تكن في صالح حلفائها التقليديين بشكل خاص، نزعت تلك الأطراف للتحرك بشكل منفرد تبعاً لمصالحها ولحماية أمنها القومي خارج إطار الاستراتيجية الأمريكية، وهو ما تمثل في دعم دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء قطر للانقلاب العسكري في مصر لإنهاء حكم الإخوان المسلمين وتقويض تجربة "النهضة" في تونس، الأمر الذي ساهم في إحداث خلافٍ داخل المحور السني وانقسامه إلى محورين بين السعودية وتركيا، مما فاقم من تعقيد الصراعات القائمة في المنطقة، وخصوصاً في سورية وليبيا.
- **عسكرة السياسة الإقليمية:** دفع التمدد الإيراني وما شكلّه من تهديد مباشر للأمن الخليجي، باتجاه الخيار العسكري المباشر المتمثل في عاصفة الحزم، كما عزز التدافع الإقليمي حول النفوذ في الدول العربية - التي تشهد صراعات غيّبت الحلول الدبلوماسية- التورط العسكري المباشر في الصراعات، وتشكيل أحلاف عسكرية ذات طابع مذهبي، وارتفاع معدلات الإنفاق العسكري وصفقات التسلح في المنطقة إلى معدلات غير مسبوقة[22].
- **محاصرة قوى "الإسلام السياسي":** التي تجد نفسها في محنة جديدة قد تكون هي الأخطر في تاريخها، مما يعزز من قدرتها على استخدام مظلوميتها في استعطاف مؤيديها. كما أن حالة الفوضى الأمنية التي خلقها الربيع العربي في المنطقة وصراع النفوذ ذا الشكل المذهبي أدى إلى تقوية موقف التيارات الإسلامية الراديكالية على حساب التيار المعتدل، ووصول الجماعات الجهادية إلى حالة من القوى تجعل منها خطراً وجودياً على مفهوم الدولة في المنطقة العربية.
- **انكشاف المنطقة على التدخل الدولي:** نتيجة فراغ القوة الذي تركه الانسحاب الأمريكي، وازدياد قوة الجماعات المتطرفة في المنطقة وما باتت تشكله من خطر عالمي بفعل انتقال الإرهاب إلى العواصم الأوروبية، وما أنتجته صراعات المنطقة من أزمة لاجئين كمهدد أمني إنساني؛ شهدت المنطقة عودة لتصاعد التدخل العسكري للقوى الدولية في بؤر الصراعات الداخلية في الإقليم، وفي مقدمة هذه القوى (روسيا، بريطانيا، فرنسا، والصين)، الأمر الذي أدى إلى تعقيد تسوية الصراعات الداخلية في الإقليم نتيجةً لتشابك مصالح الأطراف المختلفة المنخرطة في

[22] مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة: "**اتجاهات التحول من الفوضى إلى "احتواء" الأزمات**"، مُوجز ملحق خاص صادر عن دورية اتجاهات الأحداث/ الشرق الأوسط، العدد 15، يناير– فبراير 2016.

الصراعات[23]، و إعادة هيكلة خرائط التحالفات الإقليمية مع تصاعد انخراط القوى الدولية في الشؤون الإقليمية.

مع كل تلك النتائج الكارثية التي أوصلت السياسة الأمريكية المنطقة إليها، وبروز فشل الفواعل الإقليمية منفردة في إعادة صياغة تفاهمات ترسي نظاماً أمنياً جديداً يحفظ استقرار المنطقة، وانعدام إمكانية التدخل الأمريكي المباشر عسكرياً في كل بؤر الصراع في المنطقة؛ بدا أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى منذ العام 2015 لتأسيس نظام أمني متعدد الأطراف ومتوازن في المنطقة، بحيث تلعب بعض التحالفات الإقليمية أدواراً أمنية محدودة ومتنافسة، إضافة إلى حضور مباشر من قبل قوى دولية ذات مصالح في المنطقة، تحت الرعاية الأمريكية. برز ذلك في القبول الأمريكي بدور عسكري روسي مباشر في سورية، وإنشاء قاعدة بريطانية في البحرين في أول عودة لوجود بريطاني عسكري مباشر في المنطقة منذ غادرتها عام 1971، فضلاً عن السماح بدور فرنسي في بعض المرتكزات التي تقدر السياسة الفرنسية أنها مهمة لأمنها أو لمصالحها الاقتصادية وخاصة في ليبيا[24].

سرعان ما التقط الروس تلك الإشارات الأمريكية للعودة مجدداً إلى مسرح الأحداث العالمية كطرف مؤثر من خلال البوابة السورية، والتي تشكل حجر الزاوية في تشكيل النظام الأمني الجديد للمنطقة، كون جميع الدول الإقليمية ذات الثقل المرجح في هذا النظام هي دول منخرطة مباشرة في الأزمة السورية، وقد حدث هذا التدخل في وقت دقيق جداً بالنسبة لمحور إيران والأسد، والذي كان مهدداً بالسقوط نتيجة التفاهمات السعودية التركية وتسوية الخلافات بين الدولتين، والتي هيأت الظروف لتشكيل جيش الفتح واستحواذه على مدينتي إدلب وجسر الشغور، وهو ما عبر عنه الأسد صراحة أن قواته ستتراجع إلى أراض يمكن الدفاع عنها، وأنه يواجه نقصاً في عدد قواته، وأنه بات يعول بشكل رئيس على الداعمين الروسي والإيراني[i].

ثالثاً: الدخول الروسي (معادل القوة)

عمل الرئيس بوتين بعد توليه الحكم في العام 2000 على وقف التدهور والتخبط الذي عانت منهما روسيا في حقبة التسعينيات، واستطاع تكوين إدارة قوية لحكم روسيا؛ ونتيجة تلك السياسة عادت لتلعب دوراً مؤثراً. وقد وصفت مجلة التايمز قيادة بوتين لروسيا "بالقيادة الناجحة" في فرض الاستقرار على أمة لم تعرف الاستقرار لحقب طويلة، ونجحت في إعادة روسيا كقوة لها تأثيرها على الساحة الدولية[25]. إن إدراك بوتين لضرورة تطوير اقتصاد حديث في روسيا واستخدام القوة الاقتصادية كأساس لتدعيم مكانتها العالمية يمثل تطوراً هاماً في تاريخ روسيا، ليس هذا فقط بل ساعدها أيضاً على رفع مستوى إنفاقها الدفاعي في المجال العسكري[26]. كل ذلك كان على أساس فهم صحيح بأن تطوير الأوضاع الداخلية الاقتصادية والسياسية والإدارية؛ سيكون له أثرٌ حاسمٌ على السياسة الخارجية الروسية. لذا فإن عودة بوتين إلى الحكم في 2012 تختلف كثيراً عن فترة حكمه السابقة، ويرجع هذا إلى سعيه لامتلاك عناصر القوة الروسية الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وهو ما سيمكنها من التحرك بخطى ثابتة تجاه القضايا الدولية، إلا أن التعثرات الاقتصادية

---

[23] المرجع السابق.

[24] مالك عوني (2016)، ما بعد التفكك: هل انتهت صلاحية الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره.

[25] لمى مضر الأمارة (2011)، التوجهات السياسية الروسية في ظل الرئاسة الجديدة، مجلة السياسية والدولية، العدد 11، العراق، ص 85-86.

[26] Stephen J. Blank, Perspectives on Russian Foreign policy, strategic studies institute, USA, September 2012, pp: 3-5.

لموسكو والمتمثلة بأزمتها المالية ومفرزات العقوبات الاقتصادية المطبقة عليها لا تزال تفرض نفسها كعائق موضوعي لهذه العودة.

فإذا كان بوتين قد اعتمد في فترة حكمه السابقة على الفكر الواقعي البراغماتي، فإنه اليوم يعتمد على الفكر الواقعي الجيوستراتيجي، والذي يستند إلى إنشاء تكتلات إقليمية ودولية تدعم مكانة روسيا وتكون أداة لتحقيق نظام دولي متعدد الأقطاب، كما يستند إلى تطوير القدرات العسكرية الروسية بحيث تعزز من قدرتها التنافسية أمام القدرات الأمريكية ليس من حيث الكم، وإنما من حيث النوع ومن حيث التواجد في الأقاليم الاستراتيجية[27]. ففي إطار السياسة الخارجية الروسية المعتمدة على أساس جيوسياسي، كان اهتمام بوتين منذ وصوله إلى الحكم منصبّاً على تأمين المحيط الروسي الاستراتيجي أو ما يمكن تسميته بـ"**الطوق الأمني الأول**" لروسيا في مواجهة التمدد الناتوي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبخاصة في محيط بحر قزوين والقوقاز ، والتي مثلت نقاط الاشتباك الأولى بين روسيا العائدة من كبوتها والغرب، لذا فقد عمد بوتين إلى تدعيم كومنولث الدول المستقلة الذي تشكل في العام 1991 من الدول التي نالت استقلالها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي[28]، حيث سعت روسيا إلى تعزيز الميل إلى التكامل، وتدعيم الاستقرار وتسوية النزاعات المحلية بين هذه الدول بالشكل الذي يضمن تدعيم أمن روسيا وبلدان الرابطة[29].

من جهة أخرى مثلت الأزمة الروسية الجورجية نقطة تحول مهمة في السياسة الخارجية الروسية، حيث كان رد الفعل الروسي على الغزو الجورجي لأوسيتيا الجنوبية في 2008 مفاجئاً للكثير من المحللين والمراقبين الدوليين، فلم يكن أحد يتوقع أن يكون الرد بهذا الحسم والقوة والسرعة، متصورين أن أقصى ما يتوقع من موسكو أن تشجب وتندد، وتطالب المجتمع الدولي بالتدخل السريع لإيقاف الاعتداء، ولكن على ما يبدو أن الحسم بالقوة كان هو الخيار الأفضل من وجهة النظر الروسية في مثل هكذا حالات[30]. حيث سعت روسيا من تدخلها في جورجيا إلى تحقيق هدف استراتيجي وهو منع حلف شمال الأطلسي من الاستمرار في خطته الرامية إلى ضم جورجيا إلى الحلف، ومن وجود أساطيله بالبحر الأسود، أو إنشاء قواعد صواريخ استراتيجية ومحطات للرصد في جورجيا، وهو ما يماثل كابوس أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، والتي كادت أن تشعل حرباً نووية عالمية[31].

ثم استكمل بوتين تأمين محيطه الاستراتيجي في العام 2014 عبر احتلاله جزيرة القرم الأوكرانية وضمها لروسيا، فيما يشبه استعراضاً للقوة أعلنت فيه روسيا عودتها إلى الساحة الدولية كرقم صعب في معادلة القوة الدولية، مستفيدة من تراجع الانخراط الأمريكي في القضايا الدولية. وأضعف ذلك بطبيعة الحال القوة الأوروبية، ومكّن روسيا من كسر القيد الذي كان يُعيق سياستها الخارجية وتمددها في العالم، وهو توسع حلف شمال الأطلسي ونشر درع الصاروخية الأمريكية في دول أوروبا الشرقية[32]، والذي سيؤدي إلى احتمال اقتراب القوى العسكرية الغربية من الحدود والأراضي الروسية ومن ثم إمكانية تطويق روسيا وعزلها.

---

[27] Stephen J.Blank , Op.cit., P: 152

[28] تستوجب الإشارة هنا إلى الفشل الروسي أمام تقدم الناتو في دول البلطيق ووسط شرق أوروبا مثل بولندا وغيرها.

[29] لمى مضر الأمارة: "**التوجهات السياسية الروسية في ظل الرئاسة الجديدة**"، مرجع سبق ذكره، ص: 90.

[30] فتحي ذياب سبيتان: "**قضايا عالمية معاصرة**"، (الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع 2011)، ص:256.

[31] المرجع السابق، ص: 257.

[32] عماد قدورة: "**محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة للصراع**"، مجلة سياسات عربية، العدد 9، تموز/يوليو 2014، ص: 45.

وبناءً على استعراض السياسة الخارجية الروسية، والأسس الجغرافية التي تسهم في توجيه التحرك الروسي نحو استعادة دورها في المشهد الدولي يمكن تفسير القرار الروسي في التدخل العسكري المباشر في أزمات الشرق الأوسط من البوابة السورية، وتحديد إمكانية تحقيق روسيا لأهداف هذا التدخل وفرض نفسها كلاعب دائم في قضايا المنطقة، ومساهم في صياغة الشرق الأوسط الجديد بعد الربيع العربي، عبر فهم أهمية الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الروسية ومصالحها في المنطقة، بالإضافة إلى تحديد طبيعة العلاقة الروسية مع الفواعل الأساسية في الشرق الأوسط، وآفاق تطور تلك العلاقة. وفقاً للتدرج التالي:

1. الشرق الأوسط والمصالح الروسية (الطوق الثاني):

يمثل الشرق الأوسط الطوق الثاني للأمن الروسي، فعلى الرغم من عدم وجود اتصال جغرافي بين روسيا والشرق الأوسط إلا أن روسيا تشغل الحيز الأكبر من الكتلة الأورو- آسيوية الملاصقة للشرق الأوسط. وكان طبيعياً أن تضع الشرق الأوسط في بؤرة سياستها الخارجية منذ زمن بعيد، وذلك من أجل السيطرة على القوقاز والبحر الأسود ورغبة في الوصول من خلاله إلى المياه الدافئة، إذ يمكن القول إن الشرق الأوسط يمثل حزاماً غير محكم الأطراف يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعتبرهما روسيا مجالاً حيوياً لها، وتسخّر كل إمكانياتها لمنع أي تعد يهدد تلك المناطق[33]. لذا كان اهتمام موسكو منذ انهيار الاتحاد السوفييتي بشكل خاص بكل من تركيا وإيران، لأنهما أكثر دولتين في الشرق الأوسط رغبة في النفاذ إلى هاتين المنطقتين ومحاولة اختراقهما أو السيطرة عليهما، وذلك لوجود نوع من الارتباط الديني والعرقي واللغوي بين هاتين الدولتين وتلك الشعوب[34].

يعد العامل الجيوسياسي آنف الذكر، هو الإطار العام الذي يمكن على أساسه تفسير السلوك الروسي اتجاه الأزمة السورية منذ بدايتها على المستويين السياسي العسكري، والذي جاء مغايراً لما انتهجته مع باقي دول الربيع العربي، وبخاصة ليبيا، والتي كان نظام القذافي فيها يعتبر حليفاً لروسيا؛ وعلى الرغم من ذلك فهي لم تتدخل لإنقاذه، وذلك كون الأزمة السورية وما اتخذته من بعد إقليمي تمثل بانخراط مباشر لتركيا وإيران، بحيث باتت سورية حجر الزاوية في مشروعي الدولتين التوسعي في المنطقة، لذا فإن إمساك روسيا بزمام الأمور في سورية سيتيح لها تطويق تمدد الدولتين، كما أن الدور السعودي ومن خلفه مجلس التعاون الخليجي في الأزمة السورية، سيعطي لروسيا الفرصة لعقد تسويات مع هذه الدول على أسس اقتصادية تتعلق بالاستثمارات الخليجية في روسيا، والتفاهم حول أسعار النفط، كما أن البعد الدولي للأزمة السورية وآثارها على الاتحاد الأوروبي سيجبر الدول الأوروبية على التعاون مع روسيا، وسيقوي موقف روسيا التفاوضي حول الأزمة الأوكرانية، خصوصاً بعد تعاظم القوة البحرية الروسية في المتوسط .

وعليه فإن المصالح الروسية في التدخل في سورية تتجاوز أهميتها كدولة بالنسبة لروسيا لتشمل أبعاداً جيوسياسية وأمنية واقتصادية متشابكة تشمل المنطقة بأكملها، وما الأزمة السورية إلا النقطة التي تشابكت فيها خيوط اللعبة الإقليمية، والتي تتيح لمن يمسك بها التحكم في مجريات الأحداث في المنطقة وبأدوار اللاعبين الأساسين فيها، وبالتالي المشاركة في صياغة أي نظام أمني جديد أو صيغة للتوافق تضمن آمن المنطقة.

---

[33] Olga A.Vorkunova, "**Regional Security In Russia And the Near Abroad in challenges to global security**", (London: I.B.Tauris, 2008), p: 16.

[34] Ibid، p:18.

2. روسيا ودول الشرق الأوسط (الأمر الواقع):

إن أهم ما يميز الأفكار الجيوبوليتيكية الجديدة لروسيا هي اختيار الدول الإسلامية على أنها الحليف الاستراتيجي الأهم لروسيا، هذا الحلف الروسي الإسلامي المقترح يهدف إلى الحد من التغلغل الغربي في العالم الإسلامي عامة والوطن العربي خاصة[35]، فوفقاً لرؤية ألكسندر دوغين "فإن المنطقة الإسلامية واقع جيوسياسي صديق بالطبيعية للإمبراطورية الأوراسية التي تسعى روسيا لتأسيسها؛ لأن الدين الإسلامي أكثر تسيساً وتحديثاً من غالبية المذاهب الدينية الأوروبية الأخرى، وتُظهر أدبياته استحالة الجمع بين الأمركة والدين من الناحية الروحية، والأطلسيون أنفسهم ينظرون إلى العالم الإسلامي في عمومه كعدو محتمل بالنسبة لهم، وبناء عليه فإن للإمبراطورية الأوراسية حلفاء أوفياء محتملين في الشرق الأوسط يتطلعون إلى هدف وحيد وهو ضرب الهيمنة الأمريكية الغربية ووقفها الشامل في المستقبل[36]".

وقد تجسد إدراك صانع القرار الروسي لأهمية المسلمين الروس، وللدور الذي قد تلعبه هذه الفئة داخلياً وخارجياً بانضمام روسيا إلى منظمة التعاون الإسلامي بصفة مراقب، إضافة إلى اعتراف فلاديمير بوتين بأن روسيا هي بلد "إسلامي"، بل ذهب أبعد من ذلك عندما قال[37]: "إن المسلمين في روسيا لديهم كل الحق للشعور بأنهم جزء من الأمة الإسلامية العالمية وأن روسيا كانت ولاتزال حليفاً جيوسياسياً للإسلام".

كما عبر الرئيس السابق مدفيدف عن أهمية الإسلام والعالم الإسلامي في توجهات السياسة الخارجية الروسية، وسعيها لكسر نظام القطب الواحد دولياً، حين اعتبر أن روسيا بصفتها عضواً مراقباً في منظمة المؤتمر الإسلامي[38] عازمة على مواصلة توسيع الحوار البناء مع العالم الإسلامي، حيث صرح: "إنني متأكد من أن هذا الانخراط النشط سيسهم في خلق نظام أكثر إنصافاً في العلاقات الدولية وحل النزاعات على الصعيدين العالمي والإقليمي".

وأمام **الاتجاهات الإيديولوجية والسياسية المختلفة في العالم العربي ك:** الأصولية الإيرانية ذات النمط القاري "المعادية لأمريكا وللأطلسية"؛ والنظام العلماني التركي "ذي النمط الأطلسي"؛ والنمط السعودي في فهم الإسلام والمتضامن مع الأطلسية"[39]، **وجدت موسكو أنها أقرب** لنمط آخر تبلور خلال الربيع العربي، نمط يدعي الاعتدال والبعد عن التطرف ويتمثل بالتوجه الذي رعاه الأزهر في مصر، واتحاد علماء الشام الذي أسسه النظام السوري في العام 2012[40]، وتعول موسكو ذات التوجهات القومية على هذا النمط ليكون حليفها السني في المنطقة بالإضافة إلى تحالفها مع الخط الشيعي الإيراني - وذلك بما يتوافق مع المحدد الرئيس لموسكو والمتعلق بعدم انتشار الحركات الإسلامية العابرة للقارات- ، **ويمكن اعتبار مؤتمر غروزني[41] الذي عقد في آب من العام 2016، هو الإعلان الرسمي عن تحالف موسكو ودعمها لهذا التيار.**

---

[35] محمد أحمد عقلة المومني: "**السيطرة على العالم**"، (الأردن: عالم الكتب الحديث)، (2010)، ص: 130.

[36] ألكسندر دوغين: "أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي"، تر جمة: عماد حاتم، (طرابلس: دار أويا للنشر والتوزيع 2010)، ص: 216.

[37] رسلان غوربانوف وعبد الله رينات محمدوف: "**المسلمون الروس وسياسة روسيا الخارجية**"، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص: 2.

[38] المرجع نفسه، ص:3.

[39] ألكسندر دوغين: "**أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**"، مرجع سبق ذكره، ص: 217.

[40] موقع قناة العالم الإيرانية، تشكيل اتحاد علماء الشام لنصرة القدس، متوافر على الرابط التالي: https://goo.gl/gxksHz

[41] موقع أورينت نيوز، سُنة بوتين" يثيرون الجدل بمؤتمر غروزني، متوافر على الرابط: https://goo.gl/o9B2w1

وبناءً على ذلك يمكن اعتبار أن السياسة الخارجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط؛ تُركز على عاملين أساسيين، وهما: الأهمية الجيوبولتيكية، والنمط السائد من الإسلام في تحديد تقارب وتحالف روسيا مع دوله، وعليه يمكن فهم الميل الروسي نحو محور إيران في المنطقة.

رابعاً: العلاقات الروسية في المنطقة

وسيتم استعراض طبيعة العلاقة الروسية مع الدول الفاعلة في السياسة الشرق أوسطية (إيران، تركيا، السعودية) على أساس هذين العاملين، واستشراف إمكانية قبول تلك الدول بروسيا كلاعب جديد في المنطقة، وتطور تلك العلاقات بين موسكو وتلك الدول نحو شراكة استراتيجية.

أ. روسيا وإيران: (الاعتماد المتبادل):

لطالما تطلعت روسيا إلى إيران كامتداد جغرافي حيوي يشكل إحدى المعابر البرية باتجاه المياه الدافئة في الخليج والمحيط الهندي، ولإيران أيضاً مخارج على نقاط أوراسيا الاستراتيجية، وهذا التواصل الجغرافي يفرض تواصلاً جيوسياسياً بين روسيا وإيران، حيث تحاول موسكو الاستفادة من الموقع الإيراني في لعبة شد الحبل مع الغرب، وتحديداً مع الولايات المتحدة؛ كون إيران على عداء مع هذه الأخيرة والوحيدة تقريباً التي تتحدث علناً حول إنهاء نظام القطب الواحد[42].

كما تعتبر إيران من الناحية الجيوسياسية هي آسيا الوسطى مثلما أن ألمانيا بكل دقة هي أوروبا الوسطى، وعلى موسكو إقامة حلف جيوسياسي مع إيران قادر على مواجهة التأثير الأطلسي في المنطقة بأسرها، حيث ترى موسكو أن إيران المعادية لكل من تركيا والسعودية الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة في المنطقة، ستنهض بهذه المهمة بطريقة أفضل بكثير مما يمكن أن ينهض به الروس، الذين لن يحلوا مشاكلهم الجيوسياسية في هذا المركز المعقد إلا بالمؤازرة الاستراتيجية من الجانب الإيراني[43]، إضافة إلى اعتقاد روسيا أن الإسلام الإيراني هو الصورة الأفضل للإسلام في آسيا الوسطى من أجل الدخول في حلف قاري يمكّن روسيا من إقامة التكامل بين مختلف الشعوب والثقافات و الإثنيات في حلف جيوسياسي جنوبي موحد، وبذلك تصوغ روسيا التشكيل الإسلامي المتجانس استراتيجياً والمعادي للعولمة والمرتبط أوثق الارتباط بمصالح كامل "الإمبراطورية الأوراسية"[44].

إذاً فروسيا تحاول العمل على استغلال إيران في إطار خطة تتضمن اعترافاً واقعياً بضعف موسكو النسبي في منطقتي القوقاز والشرق الأوسط، مقارنة مع موقف الولايات المتحدة، وفي إطار رغبة موسكو في إزاحة واشنطن من المنطقة كونها منطقة حيوية سياسياً وعسكرياً، فالأرباح الجيوسياسية لإضعاف النفوذ الأمريكي في المنطقة ترجح على المخاوف من "إيران نووية"، وبالتالي فإن روسيا لا تنظر إلى إيران كتهديد مباشر رغم ما تحمله من كمون ينافس الهيمنة الروسية في آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، ولكن كشريك وحليف لتحدي القوة الأمريكية من خلال توسيع نفوذ روسيا الإقليمي

---

[42] ألكسندر دوغين، مرجع سبق ذكره، ص: 290.

[43] ناصر زيدان: "**دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**"، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2013 ص: 251.

[44] المرجع السابق، ص: 252.

والدولي[45]، وتهدف هذه الاستراتيجية أساساً إلى إيجاد عالم متعدد الأقطاب، حيث تحاول كل من روسيا و إيران تعزيز المشاركة مع القوة الأمريكية، وتكوين تحالف مضاد يكون كثقل موازن للهيمنة الأمريكية من الأرجح أن يضم روسيا وإيران والصين وفنزويلا وسورية، بالإضافة إلى منظمات تعتبرها الدول الغربية إرهابية مثل حماس وحزب الله[46].

لذا فإن العلاقة بين روسيا وإيران هي علاقة استراتيجية تقوم على الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة، فروسيا التي تطمح لاستعادة دورها كدولة عظمى لها مكانتها الدولية، تجد في إيران الدولة الأكثر أهمية من حيث موقعها الاستراتيجي بين أغنى منطقتين بالنفط في العالم، وتشرف على مضيق باب المندب وعلى جزء كبير من الخليج العربي من جهة، وعلى حدود جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز من جهة ثانية، وبالمقابل فإن إيران الساعية إلى دور إقليمي فعال ومؤثر في المنطقة تجد في روسيا الحليف الأنسب لالتقاء عدد من مصالحهما المشتركة في المنطقة، وللقدرات العسكرية والتقنية التي تمتلكها روسيا وتحتاجها إيران في تحقيق استراتيجيتها المنشودة. **وقد تمت ترجمة هذا التحالف الاستراتيجي الجيوسياسي بين البلدين على شكل دعم متبادل، وتنسيق في العديد من الملفات، ومنها:**

- **الملف النووي الإيراني:** للملف النووي الإيراني مكانة مهمة في محددات السياسة الروسية تجاه إيران. فمن المعروف أن موسكو تدافع عن مصالح إيران على شتى المستويات الدبلوماسية، بما فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مجلس الأمن، الاتحاد الأوروبي، مجلس روسيا- الناتو وغيرها، وبفضل جهودها استبعدت مسألة استخدام القوة لحل الأزمة الإيرانية، وذلك لأن روسيا تنطلق من فكرة مفادها أن بعض مسائل الأزمة يمكن أن تحل عبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبعضها الآخر مثل عناصر دورة الوقود الكاملة (يمكن أن تحل عن طريق التفاوض).[47] وفي هذا الإطار فإن روسيا تؤيد إيران في مسألة امتلاكها للاستخدام السلمي لليورانيوم في مجال إنتاج الطاقة، وترفض في الوقت نفسه أن تكون إيران دولة نووية في مجال التسلح، وبالتالي فإن الدعم الروسي ليس دعماً موالياً لإيران بقدر ما هو وسيلة في التنافس مع الولايات المتحدة والغرب مع الاستفادة من إيران كأداة لتعزيز هذا الاتجاه[48].
- **الوضع القانوني لبحر قزوين:** تلتقي مصالح الدولتين في مسألة الوضع القانوني لبحر قزوين، الذي يعتبر مجالاً حيوياً لكلا البلدين يدفعهما أكثر إلى التعاون والتنسيق؛ لإيجاد حل مناسب بما يتوافق ومصالحهما المشتركة، إضافة إلى أن توسع حلف الناتو نحو الشرق والذي يطول عدداً من الدول المجاورة لهما، مما يتطلب أكثر من أي وقت مضى التنسيق الأمني لمواجهة هذا التوسع[49].
- **الربيع العربي و"الأزمة" السورية:** تتشاطر روسيا وإيران الرؤية ذاتها حول الربيع العربي - رغم تباينها فيما يتعلق بثورتي مصر وتونس- فهما يفسرانه في إطار السعي الأمريكي لترسيخ النفوذ في المنطقة، ومحاولة جذب دولها للدخول في الفلك الغر بي، والتعاون معها بهدف تطويق روسيا جغرافياً وعسكرياً لإضعافها دولياً، فضلاً عن عزل إيران ضمن محيطها الجغرافي وإضعافها.

---

[45] سعد الحمداني: "**العلاقات الروسية- الإيرانية 2003- 2010**"، مجلة السياسية والدولية، العدد 21، 2012،العراق، ص 32.

[46] المرجع السابق، ص33.

[47] س.غ لوزيانين: "**عودة روسيا إلى الشرق الكبير**"، **ترجمة: هاشم حمادي**، بيروت: دار المدى للثقافة والنشر،2012، ص: 135.

[48] المرجع السابق، ص: 136.

[49] سعد الحمداني: "**العلاقات الروسية- الإيرانية 2003**-2010"، مرجع سبق ذكره، ص:42.

وفي إطار تلك الرؤية المشتركة، تمت بلورة موقف موحد في تقديم الدعم المطلق لنظام الأسد، والحفاظ على بقائه بأي ثمن كان؛ لإنقاذ هذا المحور الشيعي الذي يعد أداة روسيا في الشرق الأوسط، وحماية التمدد الإيراني في المنطقة من الخطر الذي يمثله الدور التركي الصاعد في دول الربيع العربي عبر وصول التيار الإسلامي المعتدل والمتحالف معها إلى الحكم، الأمر الذي يمثل تهديداً بانتقال موجة تغيير الأنظمة إلى الدول الإسلامية المحيطة بروسيا بدعم تركي. **ويمكن اعتبار أن التحالف الروسي الإيراني في سورية مر بمرحلتين:**

الأولى: من العام 2011 وحتى التدخل الروسي العسكري في سورية في أيلول 2015، وفي تلك المرحلة كانت إيران هي صاحبة النفوذ الأقوى في الملف السوري، بسبب تواجدها المباشر عسكرياً على الأرض في حين كان الدور الروسي محدوداً، حيث اقتصر على تأمين الدعم الدبلوماسي وتعطيل أي تحرك دولي في مجلس الأمن، بالإضافة إلى تقديم الدعم العسكري اللوجستي.

الثانية: مرحلة ما بعد التدخل الروسي، والتي أدى إليها بروز العجز الإيراني عن حماية نظام الأسد، وخصوصاً بعد التقارب السعودي التركي وتشكيل جيش الفتح المدعوم من الطرفين، لذا وجدت إيران نفسها مضطرة للقبول بوجود روسي مباشر فيما تعتبره مجال نفوذها في المنطقة، رغم ما يحمله هذا الوجود من خطر على هذا النفوذ.

بالنسبة لروسيا فقد شكّل التدخل المباشر في سورية فرصة سانحة للوجود العسكري الاستراتيجي بشكل دائم في الشرق الأوسط، الأمر الذي يحقق لها العودة إلى الساحة الدولية من خلال الأزمات التي تعيشها المنطقة، وجملة من المصالح الاقتصادية مع دولها وخاصة في الخليج العربي، وهو ما يفرض على روسيا انتهاج سياسة متوازنة اتجاه تلك الدول، وتقديم حلول تضمن الحد الأدنى لمصالح الأطراف الإقليمية المنخرطة في الصراع السوري، لذا فالجهد الروسي في المنطقة ينصبُّ على جمع محوري الصراع الرئيسيين الإيراني والتركي السعودي؛ في محاولة للوصول إلى صيغ تسوية تحقق الحد الأدنى من المصالح المتضاربة لهما في سورية، وبالنسبة لإيران فإن هذا التحول في السلوك الروسي من داعم إلى وسيط في الملف السوري غير مرضي ويقوض أسس مشروعها للإطباق على المنطقة، ولكن الطموحات الإيرانية تصطدم بحاجز عجزها منفردة عن تحقيق انتصار عسكري، وحاجتها للوجود الروسي لحماية الحد الأدنى من مصالحها.

ب. روسيا وتركيا: (تحالف قيد الاختبار)

إن التواصل الجغرافي بين روسيا وتركيا لا يتشابه مع التواصل الروسي الإيراني، رغم وجود تقاطع في بعض المقاربات، لاسيما في التعارض أحياناً و الالتقاء أحياناً أخرى في صراع النفوذ على كسب تأييد المجموعات الإسلامية في جنوب روسيا ودول آسيا الوسطى، و تحاول روسيا بكل جهدها الاستفادة من العلاقة الجيوسياسية مع تركيا نظراً لأهمية الموقع الجغرافي لتركيا بالنسبة لروسيا؛ فهي ممر إجباري إلى المياه الدافئة، كما أصبحت ممراً برياً للصادرات الروسية لاسيما من الغاز بحيث أن 50% من تجارة روسيا الخارجية تمر عبر المضائق التركية[50].

[50] ألكسندر دوغين: "**أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**"، مرجع سبق ذكره، ص: 208.

كما ترى روسيا بأن الولايات المتحدة تسعى لعزلها داخل إقليمها الجغرافي والحؤول دون استعادة مكانتها وقوتها، وتحويلها إلى جزيرة محاطة بشبه طوق تركي، والحرص على عدم استعادتها لدورها في دول الاتحاد السوفييتي السابق أو الدفاع عن نفسها باتجاه دول أوروبا الشرقية، خصوصاً وأن تركيا كانت ولا تزال ذراع الحلف الأطلسي في المنطقة[51].

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تعتبر تركيا دولة محورية في استراتيجيتها ضمن المنطقة، خاصة أنها عضو في الحلف الأطلسي؛ وتشكل خرقاً في حافة اليابسة الروسية لموقعها المتقابل على البحر الأسود معها، بالإضافة إلى موقعها الجيواستراتيجي كجسر عبور بين آسيا و أوروبا، وفي سياق استراتيجية الاحتواء التي تمارسها أميركا ضد روسيا، والتي هي فكرة جيوسياسية محضة؛ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها إلى التمركز في نقاط معينة من البر الأوراسي سواءً عبر قواعد عسكرية أم أحلاف مركزية وأنظمة صديقة، هدفها الأساس محاصرة "قلب الأرض" الأوراسي ودفعه إلى الداخل ما أمكن تجنباً لتمدده خارج حدوده السياسية، و تمهيداً لتفكيكه من الداخل[52].

لذا تحرص روسيا على تحويل "الأراضي الساحلية" إلى حلفاء لها عبر التغلغل الاستراتيجي إلى هذه المناطق، وإقامة أحلاف متينة في مواجهة السطوة والتمدد الأطلسي الجديد.

ويمكن القول إن لتركيا دوراً اتجاه روسيا الاتحادية؛ مماثلاً لدورها السابق تجاه الاتحاد السوفييتي السابق، وجوهر ذلك الدور أن تقف تركيا حاجزاً في وجه أي تحرك روسي محتمل في المستقبل باتجاه المياه الدافئة، أو القريبة مثل منطقة الخليج مستغلةً موقعها إلى الجنوب من روسيا الاتحادية، والذي يعطيها أهمية كبيرة في مواجهة أي تطلعات روسية جديدة إلى المياه الدافئة، سواءً في البحر المتوسط أم في الخليج. ويرى "برجنسكي" بأن: "تركيا القوية تؤمّن الاستقرار في منطقة البحر الأسود وتسيطر على مداخله من اتجاه البحر المتوسط، وتوازن القوة الروسية في القوقاز، وتشكل سداً في وجه الأصولية الإسلامية، وتخدم بوصفها مرسى جنوبياً لحلف الأطلسي، أما تركيا غير المستقرة فمن المحتمل أن تثير المزيد من العنف في دول البلقان الجنوبية، كما تسهل إعادة فرض السيطرة الروسية على الدول المستقلة حديثاً في القوقاز"[53].

ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، سعى إلى تحقيق الاستثمار الأمثل لموقع تركيا الجغرافي على الصعيدين السياسي والاقتصادي، لذا وفي إطار تنفيذ الحزب لاستراتيجية تصفير مشاكل تركيا، انتهج سياسة تقوم على الموازنة بين مصالح الشركاء في حلف الناتو، والمصالح الروسية بشكل يخدم المصالح التركية، وبناءً على تلك السياسة تطورت العلاقات بين تركيا وروسيا وبخاصة على الصعيد الاقتصادي حيث:

1. بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ما يزيد عن الـ30 مليار دولار.
2. تطورت مشروعات نقل الطاقة الروسية عبر تركيا والتي جرى تطويرها في زيارة الرئيس الروسي لتركيا في العام 2014[54].

إلا أن خط العلاقات السياسية لم يكن يسير بالتوازي مع العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حيث بدأ التوتر غير المعلن بين الطرفين مع انطلاق الربيع العربي، وظهور ملامح مشروع تركي لملء الفراغ الأمريكي في المنطقة، وهو ما عبر عنه رئيس

---

[51] المرجع السابق، ص: 281.

[52] ناصر زيدان: "**دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**"، مرجع سبق ذكره، ص: 262.

[53] المرجع السابق، ص: 263.

[54] للمزيد حول العلاقات الاقتصادية الروسية التركية، انظر: رياض عيد: "**النتائج الاستراتيجية والاقتصادية لزيارة بوتين الى تركيا**"، الرابط: https://goo.gl/IwY9Mx

الوزراء التركي السابق أحمد داوود أوغلو في العام 2012 في تصريح مفاده[55]: "إن شرقاً أوسطياً جديداً يولد، سوف تقود تركيا موجة التغيير فيه، وستكون في طليعته، وصاحبة فكر يحدد مستقبل النظام الإقليمي الجديد، فهذه مهمتنا ورسالتنا، وستكون تركيا رائدة هذا النظام، والناطقة باسمه"، انعكس هذا التوتر في العلاقة بشكل دعم عسكري لأطراف الصراع السوري (المعارضة والنظام)، ولكن مع التدخل الروسي في سورية في العام 2015 تصعّد هذا التوتر إلى العلن بشكل هدد باندلاع صدام مباشر بعد إسقاط تركيا للطائرة الروسية، لتدخل العلاقة بين البلدين مرحلة من القطيعة الدبلوماسية والاقتصادية، اتخذت شكل الحرب بالوكالة على الأرض السورية، حيث عملت روسيا والنظام على تطويق الدور التركي والضغط عليها لتغيير موقفها، واستخدم النظام في هذا الإطار الأمن القومي التركي كوسيلة للضغط على أنقرة من خلال العمليات الإرهابية التي ضربت العمق التركي وعبر دعم المليشيات الكردية للسيطرة على مناطق واسعة قريبة من الحدود التركية مع سورية، الأمر الذي يعتبر من أكثر الخطوط الحمراء حساسية للأمن القومي التركي، وازداد الضغط على تركيا بعد بدء عملية تحرير الموصل ووصول المليشيات الشيعية المدعومة من إيران إلى تلعفر على حدودها مع العراق ووصول الPPK إلى سنجار[56].

ومع الفتور الواضح في العلاقة بين أنقرة وحلفائها الناتويين سواءً الاتحاد الأوروبي أم أمريكا واتجاه الأخيرة إلى الانسحاب التدريجي من الشرق الأوسط، وما ترتب على ذلك من تحالفات جديدة تقوم على التقارب مع إيران واعتماد الأكراد كحليف في حرب الإرهاب[57]، لم تجد أنقرة مخرجاً سوى التقارب مع روسيا والانسجام مع بعض أجزاء الرؤية الروسية العامة للحل في سورية، ومحاولة اللعب على الهوامش للحؤول دون فشل الثورة السورية المطلق تحت ضغط التدخل الروسي، وتحسين شروطها الأمنية في شمال سورية، إلا أن هذا التقارب لا يزال ينتظره الكثير من التحديات التي تجعل مسيرة هذا التقارب محفوفة بالمهددات، لا سيما فيما يتعلق بالحركية العسكرية وطبيعة الأهداف المستقبلية المشتركة وعدم احتمالية تصادمها المباشر مع قوات النظام، أو فيما يرتبط بالتعطيل المحتمل لهذا التقارب من قبل الإدارة الأمريكية التي ستبقى تحاول تأخير صيغ حاسمة ترتجيها موسكو في الملف السوري.

ت. روسيا والدول العربية: (الفرصة السانحة)

يختلط في التواصل بين روسيا والعالم العربي، وتحديداً الشرق أوسطي منه البعد الجيوسياسي مع البعد الديني، حيث تعتبر محاولات الروس للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، سعياً يهدف للمشاركة في إدارة شؤون المناطق الطرفية لأوراسيا، كما يرى الروس أن المنطقة العربية منطقة مجاورة وجارة تقع على أطراف أوراسيا، وهي مع أوروبا السلافية (البلقان) منطقتان مهمتان لروسيا ولهما أولوية في السياسة الخارجية لموسكو منذ القدم، وقد ساهمت مجموعة من العوامل على تحقيق تواصل له أبعاد متعددة بين روسيا والعرب، و لعل أبرز هذه العوامل كون الملايين من أبناء روسيا يدينون بالإسلام[58].

---

[55] محمد السيد سليم: "**ضغوط ما بعد الثورات: الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، أبريل 2013، ص:51.

[56] سقراط العلو: "**كارثة حلب...مأزق الفرصة الأخيرة**"، متوافر على الرابط التالي: https://goo.gl/pBA50J

[57] المرجع السابق.

[58] زيدان ناصر: "**دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**"، مرجع سبق ذكره، ص:270.

ويمثل الحضور الروسي في هذه المنطقة من العالم مقياساً لنهوض القوة الروسية وقدرتها على إثبات وجودها في مجابهة التحدي الأمريكي على الصعيد العالمي، لذلك فإن علاقات روسيا بكل من تركيا و إيران والدول العربية هي التعبير الحي عن هذه الحقيقة، وهي الأساس الواقعي لبحث مستقبل التعاون الاستراتيجي العربي الروسي، حيث ترى روسيا بأن استكمال هذا النهوض عالمياً يقتضي إنجاز تصفية آثار التدخلات الأمريكية المباشرة داخل روسيا وفي مجالها الحيوي، فالنفوذ الروسي في منطقة المشرق العربي هو تعبير طبيعي عن حقيقة التشابكات التاريخية والسياسية والثقافية التي تجمع الروس والعرب، والتحرك الروسي في المنطقة لمجابهة النفوذ الأمريكي[59].

إضافة إلى أن القادة الروس يرون بأن العلاقات الروسية العربية حكمتها صلات سياسية واقتصادية وتجارية ودينية وثيقة؛ وبخلاف العديد من الدول الغربية لم تكن روسيا قط بالنسبة للشعوب العربية دولة مستعمرة، كما يعتقد الروس أن تأييد الاتحاد السوفييتي السابق لحركات التحرر الوطني في العالم العربي أكسب روسيا احتراماً في المنطقة[60]، **لذا فإن روسيا تدرك جيداً خطورة الأوضاع التي تمر بها المنطقة العربية، والآثار التي سيخلفها الحراك العربي على توزيع القوى الإقليمية وترتيب التحالفات الدولية، خصوصاً وأنها تسعى لملء الفراغ الذي سيخلفه التراجع التدريجي للولايات المتحدة في المنطقة، ولهذا تسعى روسيا للحفاظ على علاقاتها بهذه الدول، ولكن وفقاً لما تقتضيه أهدافها في هذه المنطقة**، فبعد تبنيها لموقف مؤيد للحراك في ليبيا و موافقتها على القرار 1970الصادر عن مجلس الأمن، والذي اعتبرت أنه تم استغلاله بما يخدم مصالح الدول الغربية، وأن ما يحدث في الدول العربية ليس إلا ثورات ملونة تحت الرعاية الأمريكية[61]، و هو الأمر الذي جعلها أيضاً تثبت على موقفها الرافض لأي تدخل عسكري جديد في المنطقة رغم تزايد سخط بعض الدول العربية وشعوبها من سياسة روسيا الداعمة لنظام الأسد في سورية.

ويمكن القول إن سورية هي الدولة العربية الأكثر أهمية جيوسياسياً بالنسبة للسياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط، والتي ترتكز إلى نقاط ضعف الموقع الجغرافي الروسي؛ وبالتالي فهي ستؤثر حتماً على مكانتها السياسية، وستتحكم أيضاً في دورها الإقليمي والدولي، لذا من البديهي أن تكون الأولوية الجيوسياسية الروسية هي بناء تكتل من الدول الحليفة لها من خلال توطيد علاقاتها مع الدول التي لها حدود مباشرةً، أو غير مباشرة معها وهنا نقصد (إيران، سورية و إن أمكن تركيا).

أما باقي الدول العربية وبالأخص الخليجية منها، فيمكن اعتبار المصالح الروسية والعلاقة معها لا تتعدى المصالح والعلاقات الاقتصادية، أما على المستوى السياسي والعسكري، فتعي موسكو جيداً صعوبة حدوث اختراق لمنطقة الخليج؛ نظراً للمصالح الأمريكية فيها، لذلك تسعى روسيا إلى شراكة استراتيجية مع دول المنطقة بالمعنى الاقتصادي والتقني تكون ذات عائد اقتصادي مباشر لروسيا وعائد تنموي لدول المنطقة، وفي هذا الإطار ترتبط الأهداف الروسية بثلاثة قطاعات رئيسية: الطاقة (النفط والغاز)، التعاون التقني في المجالات الصناعية والتنموية، والتعاون العسكري. **فروسيا تنظر إلى**

---

[59] غالب قنديل: "**التعاون العربي الروسي: الأمن الإقليمي واصلاح النظام الدولي**"، مركز الجزيرة للدراسات، 2009، ص: 5-6.

[60] Vitaly Naumin and other، "**Transformation in The Arab world and Russia's Interests**"، Valai discussion club، Moscow، (2012) p: 61.

[61] Ibid، p: 61.

دول الخليج، وخصوصاً المملكة العربية السعودية، كحليف لها وليس منافساً في سوق الطاقة العالمية[62]، ويتم التعاون والتنسيق بين روسيا ودول المنطقة في مجال الطاقة في إطار محورين أساسيين:

- **الحفاظ على استقرار السوق النفطية** وضمان حد أدنى لأسعار النفط، وذلك من خلال التحكم في الإنتاج، خاصة أن روسيا تشارك في منظمة الأوبك كمراقب، وكانت روسيا قد دعمت عام2001 فكرة إقامة حوار بين الدول المستوردة للنفط والمصدرة له، وهو ما يتوافق مع المحاولات التي بذلتها المملكة العربية السعودية لتجميع الموارد النفطية للدول المصدرة من أجل استقرار أسعار النفط العالمية[63].
- **الاستثمارات الروسية في قطاع النفط العربي**، فناهيك عن صادرات السلاح والاستثمار في مجال الطاقة النووية، يلحظ الإقبال الشديد من جانب شركات النفط الروسية على الاستثمار في قطاع النفط في دول المنطقة، من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج، فروسيا تمتلك الخبرة اللازمة في مجال الكشف والتنقيب عن البترول واستخراجه، كما تمثل المنطقة وفق الفهم الشيوعي السابق سوقاً مهمة ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الاستراتيجية والمعمرة، مثل الآلات والمعدات والأجهزة والحبوب.

لذا فإن قطاع الطاقة يُمثل أحد المجالات الأساسية التي تتلاقى فيها المصالح العربية الروسية، وهو جوهر الشراكة العربية الروسية في المستقبل والدعامة الأساسية لها، وهناك العديد من المشروعات التي بدأت بالفعل بين روسيا وعدد من الدول العربية، والتي تشكل نواة لتطوير التعاون في هذا المجال، من أهمها: إنشاء شركة لوك أويل الروسية وشركة أرامكو السعودية في العام 2004، شركة لوكسار المشتركة لاستكشاف واستثمار حقول الغاز في الجزء الشمالي من صحراء الربع الخالي لمدة 40سنة، وتمتلك لوك أويل 80% من أسهمها[64].

بالإضافة إلى اشتراك شركتي "سينفت" و"لوك أويل" الروسيتين في تطوير حقول النفط الكويتية الأربعة الشمالية، وهي مشاريع تتراوح تكلفتها بين 7- 8 مليار دولار، وأيضاً مشروع أنبوب الغاز "الطويلة_ الفجيرة" بالإمارات العربية المتحدة، والذي يبلغ طوله 240كم مربع وتم التعاقد عليه في العام 2009، حيث أنجزت شركة "ترانس غاز" الروسية المرحلة الأولى من المشروع من إجمالي ثلاث مراحل[65]، كما تم التعاون مع سلطنة عمان في إطار مشروع "كونسورتيوم" لمد خط أنابيب في منطقة بحر قزوين لنقل النفط من كازاخستان عبر الأراضي الروسية إلى ميناء نوفورسيسك الروسي على البحر الأسود، وقد دخل المشروع حيز التنفيذ في نوفمبر 2001م[66].

وفي إطار سعيها لتطوير العلاقة مع الدول الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية؛ تحاول روسيا استغلال الانكفاء الأمريكي من المنطقة، وتقاعس واشنطن عن التدخل العسكري لصالح حماية أمن الدول الخليجية في وجه التمدد الإيراني، لتطرح وجودها كضرورة في المنطقة؛ لتحقيق التوازن، ودفع السعودية إلى التنسيق معها كمتغير جديد في معادلة

---

[62] محمد زين العابدين أحمد موسى: "**العلاقات الخليجية الروسية**"، **مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط**،2015 متوافر على الرابط التالي: https://goo.gl/wtpxVD

[63] المرجع السابق.

[64] أحمد سالم محمد أبو صلاح: "**السياسة الروسية والأمريكية تجاه الأزمة السورية وأثرها على النظام الدولي والأمن الإقليمي**"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2016، ص:42.

[65] المرجع السابق، ص: 63.

[66] محمد زين العابدين أحمد موسى: "**العلاقات الخليجية الروسية**"، مرجع سبق ذكره.

أمن المنطقة، خصوصاً مع تقارب الموقف الروسي مع موقف تركيا وهي الظهير الإقليمي الجديد للسعودية، ومع الموقف المصري حول شكل التسوية للنزاع السوري.

الخاتمة والنتائج

من خلال دراسة السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات التي يمربها النظام الدولي ككل، والتغيرات التي تشهدها المنطقة حالياً وبالأخص فيما يتعلق بالأزمة السورية، يمكن التوصل إلى النتائج التالية، والتي تتوزع على عدة مستويات:

1. **المستوى الدولي:**

أ. من المبكر جداً الحكم على الدور المتنامي للصين وروسيا دولياً بأنه نهاية لنظام القطب الواحد السائد في العالم، وإنما يمكن القول بأن سياسة الانكفاء الدولي التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية؛ سمحت بهوامش أكبر لتلك القوى الصاعدة للتحرك في القضايا الدولية، تحقق مصالحها الخاصة ولا تتعارض مع المصلحة الأمريكية، ويستدل على ذلك من خلال تحول أولويات الأمن القومي الأمريكي نحو تطويق القوة الصينية المتنامية. ولكن بالرغم من محدودية دور تلك القوى الصاعدة في التأثير على مجريات الأحداث الدولية، لكن هذا الدور المحدود كفيل بتعقيد الأزمات الدولية؛ نتيجة للمصالح المتضاربة بين تلك القوى، كما حدث في الأزمتين الأوكرانية والسورية.

ب. تتحدد السياسة الخارجية الروسية في الساحة الدولية بعاملين رئيسيين هما: الاقتصاد، وبراغماتية القيادة السياسية، فبعد أن تمكنت القيادة السياسية في روسيا من الاستفادة من إعادة بناء الهياكل القاعدية للدولة والتخلص من بؤر الفساد فيها، وتعافي اقتصاد بلادها أصبحت اليوم تسعى لتعزيز موقعها الاقتصادي ضمن أكبر الاقتصاديات المتطورة في العالم. فالقيادة الروسية تدرك جيداً أن عالمنا اليوم يشهد تغيراً تدريجياً في تراتبية الدول في سلم القوة، وهو يتوافق مع طموحاتها لاستعادة مكانتها في النظام الدولي.

ت. ينعكس تنامي القوة الروسية المدعومة بتحالفات اقتصادية قوية، وتراجع الدور الأمريكي، بشكل سلبي على الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي قد يمنح موسكو الفرصة لمزيد من تطويق دور الدول الأوروبية سياسياً وعسكرياً، وخصوصاً مع الدخول العسكري الروسي إلى المتوسط.

2. **مستوى الشرق الأوسط:**

أ. أدى الانكفاء الأمريكي من العراق في العام 2011 ومن أفغانستان في العام 2014، إلى فراغ قوة؛ أدى إلى صراع إقليمي للسيطرة على دور "الدولة المركز " في المنطقة بين ثلاثة مشاريع متناقضة، وهي: المشروع التركي- المشروع الإيراني- المشروع الإسرائيلي.

ب. الممارسات الطائفية التي اكتسا بها المشروع الإيراني، أدت إلى تحول الأزمات في المنطقة إلى حروب أهلية ذات طبيعة مذهبية، وبخاصة في سورية والعراق؛ وولّدا احتقاناً مذهبياً في المنطقة ساهم في تنامي قوة التنظيمات الإرهابية (السنية والشيعية) على حساب دور الدولة في كل من سورية والعراق ولبنان.

ت. كان من أبرز نتائج الربيع العربي ضعف النظام العربي، وتراجع دوره كلاعب رئيس في توازن القوى الشرق أوسطي، وانكشاف المنطقة العربية على التدخلات الإقليمية والدولية، وتحولها لساحة للصراع تتحكم فيها المصالح المتضاربة للقوى الخارجية.

ث. مثّل التدخل الروسي عسكرياً في سورية عاملاً منقذاً لمحور إيران والنظام السوري، حيث تمكّنت روسيا من تحسين التموضع العسكري للنظام والمليشيات الشيعية على الأرض، الأمر الذي شكّل ضغطاً على المعارضة السورية والمحور التركي السعودي الداعم لها، وأتاح لروسيا تحريك العملية السياسية بين طرفي الصراع، وفرض صيغاً لتسوية الأزمة تتوافق مع المصالح الروسية، كما أتاح لموسكو الدخول إلى الشرق الأوسط، كقوة كبرى تملأ الفراغ الأمريكي، وتعيد ترتيب توازنات القوة في المنطقة وفق صيغ تحفظ مصالحها.

إن استمرار التدخل الروسي في الشرق الأوسط وقدرته على تحقيق أهدافه فرض تسوية للأزمة السورية، وتثبيت دوره في صياغة المعادلة الأمنية الجديدة؛ هو رهن لأمرين:

الأول: استمرار سياسة الانكفاء الأمريكي: حيث شكّل اختيار موسكو لتوقيت التدخل في الشرق الأوسط (الفاصل بين إدارتين أمريكيتين) عاملاً هاماً في تحديد نجاح هذا التدخل إلى الآن، إلا أنه مع وصول الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة دونالد ترامب، والتي لم تتجلَّ ملامح سياستها واتجاهاتها الخارجية بشكل واضح فيما يتعلق بالشرق الأوسط، فلا يمكن الحكم على نجاح الدور الروسي من عدمه، خصوصاً أن ما رشح عن إدارة ترامب من تصريحات يشير إلى نية في تحسين العلاقات مع الحلفاء التقليديين في المنطقة (السعودية وتركيا)، ورغبة في تحجيم النفوذ الإيراني، الأمر الذي قد يعيد خلط الأوراق في المنطقة ويقلب موازين القوى التي عملت روسيا على إرسائها منذ تدخلها في سورية.

الثاني: قدرة روسيا على تطوير علاقاتها مع دول المنطقة، وإنتاج حلول لأزماتها وفق صيغ تحقق التوازن بين المصالح المتضاربة لدولها، وهذا ما يفرض على روسيا البقاء على مسافة واحدة من المحورين الرئيسيين للصراع في المنطقة (المحور الإيراني والمحور التركي السعودي)، والحفاظ على دور الوسيط غير المنحاز لأي من المحورين في التعاطي مع ملفات المنطقة العالقة، الأمر الذي قد لا يكون سهلاً على موسكو في ظل المصالح الاستراتيجية التي تربطها مع إيران، وبقاء مصير الأسد حاجزاً أمام التوصل إلى صيغة حل تحقق مصالح المحورين معاً بالإضافة إلى المصالح الروسية .

ج. في ظل الاحتمال المتصاعد لعودة إدارة ترامب إلى الانخراط في أزمات الشرق الأوسط بفاعلية؛ فإن التحالف الأمريكي التقليدي مع السعودية وتركيا مرشح للعودة بقوة واستعادة زمام المبادرة في المنطقة، الأمر الذي سيؤدي إلى اختلال توازن القوى الذي فرضته روسيا على الأرض السورية، وبالتالي زيادة حدة الصراع وتعقيده، بالإضافة إلى أن عودة العلاقات الأمريكية التركية إلى مجراها الطبيعي قد يحرر تركيا من الضغوط الروسية وصيغ الأمر الواقع التي فرضها التدخل الروسي في سورية، وسيمنحها هامشاً أكبر للمناورة مع موسكو من جديد. وكذلك الأمر بالنسبة للمملكة العربية السعودية. فالتفاهمات التي جمعت روسيا والمحور التركي السعودي فيما يخص الملف السوري هي نتاج للتراجع الأمريكي في المنطقة والواقع العسكري الجديد الذي فرضته موسكو. لذلك فإن العلاقات بين الطرفين في ظل العودة الأمريكية المحتملة، غير مرشحة للتحول لنمط تحالف استراتيجي يسمح بالقبول

بموسكو كمتغير جديد في صياغة النظام الأمني للمنطقة، وفي هذا السياق قد يستمر تحالف موسكو الاستراتيجي مع المحور الإيراني وانحسار دورها في المنطقة ضمن الملف السوري فقط كطرف داعم لمحور إيران والنظام.

أبرزت الأزمة السورية الدور الروسي المتصاعد والرئيس في الشرق الأوسط، والذي أثبت قدرته على موازنة الدور الأمريكي وأدوار الدول الإقليمية الأخرى، كما أثبت قدرة موسكو على الحد من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لمجلس الأمن. ولكن تبقى الطموحات الروسية في أن يتحول النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب، تكون هي أحد أقطابه، محكومة بشكل كبير بسياستها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، ومدى نجاح تلك السياسة في إرساء قواعد نظام أمني جديد يحقق الاستقرار في المنطقة، وتلعب موسكو فيه دور المحور الذي تلتقي لديه المصالح المتضاربة لدولها، فالمكانة التي تحتلها هذه المنطقة لا تمنح لروسيا الفرصة لتعظيم قوتها الاقتصادية والعسكرية فقط، بل لتعظيم مكانتها الدولية ككل.

تداعيات الحركية الروسية على الملف السوري

معن طلّاع

طالما استمرت الحركية الروسية بالإمعان في تطويع عناصر المشهد السوري كافة، للتملص من استحقاق الانتقال السياسي، فإن الكثير من العراقيل والانكسارات ستبقى تعتريه، كتنامي الإرهاب وازدياد منسوب سيولته، وتعاظم موجات اللاجئين والمهجرين والمقتلعين من جذورهم، وتكريس وتثبيت عوامل الفشل لبُنى الدولة ووظائفها. وطالما أن المبدأ العام الذي يحكم التدخل الروسي قائم على تعويم نظام الحكم الحالي وتعزيز شرعيته وفق مفاهيم ومقاربات أمنية ستبقى أسباب التشظي والحريق مندلعة في المنطقة، فهذا النظام هو جذر الإرهاب والسيولات الأمنية في المنطقة.

الملخص التنفيذي

- انخرط الروس بتفاصيل المشهد السوري عبر أربع أدوات متوازية: **الحل الصفري العسكري**، وما يستلزمه من **ادعاءات إعلامية، وأدوات التحكم والتبعية الاقتصادية**، بالإضافة إلى خطة "النصر" السياسية. وتُشكل هذه الأدوات بمجموعها مناخاً مناسباً لتعميم مقارباتها السياسية على الجغرافية السورية وتعزيز قدرتها على التحكم بالمسارات كافة.
- **اقتصادياً**: تحاول الإدارة الروسية تعزيز سياستين: الأولى تتعلق بضرورة عمل الشركات الروسية على الاستثمار أو الهيمنة على مخزون الطاقة المكتشف في المنطقة، والثانية تستند إلى سياسة الدعم والمساندة الاقتصادية لنظام الأسد للحصول على امتيازات مهمة في مجال الطاقة وخطط إعادة الإعمار والاستثمارات المحلية.
- **سياسياً**: تراهن موسكو على سلوكها السياسي للحد من خيارات الرئيس الأميركي دونالد ترامب وقدرته على الرهان على المعارضة المعتدلة، كما استطاعت موسكو خلال سني التدخل أن تصحح من مساره وتحوله إلى خطوات استراتيجية منسجمة مع تطلعات موسكو في الريادة الدولية عبر البوابة السورية.
- **عسكرياً**: أنتج المتغير الروسي خلال مسيرته جملة متغيرات فرعية على المستويات الأمنية والسياسية، قادت مجتمعة إلى إعادة تعريف البيئة الجيوسياسية للأزمة السورية، وإضعاف وتفتيت بنى وتأمين المنطقة الساحلية الحيوية لروسيا، فضلاً عن حماية المنافذ البحرية والجوية التي تعتمد عليها روسيا للوصول إلى سورية والعمل على توسيعها، كما استعادت المناطق الاستراتيجية المؤثرة على العملية السياسية واتجاهاتها كحلب الشرقية، أو ضمان تنحيتها من معادلات الصراع كمناطق المعارضة في ريف دمشق ومدينة حمص القديمة.
- لعل الإنجاز الأبرز بالمعنى العسكري الاستراتيجي هو ما يرتبط بضمان بقاء وحماية المصالح العسكرية لأطول فترة ممكنة، وهذا ما تجلى فيما عرف بالاتفاقية العسكرية الروسية السورية التي وقعت بتاريخ 26 أغسطس 2015.
- لا تنطلق الحركية الروسية من أرضية توافق سياسي كامل مع القوى الرئيسة المؤثرة على الساحة الروسية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وسيبقى سيرها تحت الاختبار الدائم لتحالفاتها الإقليمية لا سيما مع الجانب التركي، إذ تدلل التوقعات على احتمال التضارب في الخطوات المقبلة سواءً أكانت الرقة أم إدلب، إذ إن هذه التحالفات بنيت بحدود فنية بحتة وتفاهمات سياسية مغرقة بالعمومية.
- أتى مؤتمر الأستانة كخطوة مهمة في الأجندة الروسية المتعلقة بإتمام حل شكلي لا يقوض دعائم تحالفها مع النظام وإيران. وعموماً لم تتعارض مخرجات الأستانة مع المقاربة الروسية وإن كانت دون توقعاتهم، إذ إن أهم مخرجين تمثلا في التزام المعارضة لوقف إطلاق النار، وإحداث سيولة في خارطة تحالف الفصائل لا سيما في مناطق الشمال السوري. وبالمقابل أفرز الاجتماع اعتراف موسكو بالمعارضة المسلحة (الفصائل الإسلامية – الجيش الحر) التي حضرت المؤتمر الأمر الذي جعلها أمام خيارات أكثر حسماً فيما يتعلق بطبيعة تحالفاتها مع التنظيمات المتشددة.
- فشلت موسكو في الجمع بين وظيفتين متناقضتين، الأولى كحليف النظام وهذا يستوجب منها تناغماً مع متطلبات تحالفها مع دمشق وطهران لضمان عودة إحكام السيطرة والنفوذ على معظم المناطق السورية، والثانية المتعلقة بفكرة الضامن التي كرسها، للتحكم في مسارات العملية السياسية ومفرزاتها.

- ترتبط خيارات المعارضة بضرورة التمسك بمبدأ الانتقال السياسي كأولوية في أي مرحلة تفاوض، ومحاولة صد أي تغييرات في الأجندة التفاوضية، وكل ما يُعزز من نظريات الدمج وإعادة الهيكلة في معزل عن شرعنة مرحلة سياسية جديدة تنهي حقبة الاستبداد وتؤسس لدولة ديمقراطية مدنية تعددية. ولا بد من العمل وفق مبدأ "استيعاب الأزمة"، واستراتيجية "الثبات الاستراتيجي"، وتبني مجموعة من السياسات التي تسهم في نقل المعارضة إلى مرحلة امتلاك القرار الوطني.

مقدمة

على الرغم من أن التدخل الروسي أتى كخطة تدخل سريع دون تصور للمخرج بهدف منع سقوط النظام ونجاح ما يراه الروس على أنه "المخطط الغربي لسحب سورية من الفضاء الروسي"، إلا أنه طوّر حركيته ليغدو أكثر اتساقاً مع مفهوم المصلحة القومية الروسية من جهة، وضرورات ضبط المشهد السياسي والعسكري وفواعله المحلية والإقليمية بما يتفق مع المخيال الروسي للحل السياسي. واستطاع هذا التدخل إيقاف الإنجازات العسكرية لقوى المعارضة وتخفيف منسوب عجز قوى النظام السوري وميليشياته، وغيّر القواعد الناظمة للموازين العسكرية في الجغرافية السورية. كما ضمن عدم تهديد مصالحه الاستراتيجية في منطقة ما يعرف بـ"سورية المفيدة" وصدَّ الطموحات الإقليمية ودفعها لعدم معارضة التدخل، وأجبرها لاحقاً على وضع الشروط الروسية ضمن محدداتها ومواقفها السياسية والعسكرية.

وبذات السياق تحرك الفاعل الروسي محلياً وفق مقاربة اقتصادية واجتماعية وسياسية تُعظم من فرص تحكمه وتسيده المشهد، ولطالما "أتقن" ربط المكتسبات العسكرية لصالح تسريع الأجندة الروسية الضامنة لحرف بوصلة العملية السياسية وتفريغها من دلالاتها الانتقالية لصالح عملية إصلاح داخلية لا تطال دعائم الحكم الرئيسية في البلاد.

تتحدد إشكالية هذه الورقة في **ضرورة فهم حيثيات هذا التدخل وتلمس مسار حركيته المحلية** للوقوف على مدى ضبطه لعناصر "هندسة الحل السياسي المرتجى" وإحداث متغيرات في أضلع هذا الحل لا سيما فيما يرتبط بالمعارضة الصلبة، إضافة لتفكيك الدور الروسي في ثنائية الوظيفة التي يدَّعي القيام بها كحليف للنظام من جهة وكضامن له من جهة أخرى.

وتفرد الورقة بقسمها الأول لمستويات الحركية الروسية المحلية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وإعلامياً، حيث انخرط الروس بتفاصيل المشهد السوري، عبر أربع أدوات متوازية؛ الحل الصفري العسكري، وما يستلزمه من ادعاءات إعلامية، وأدوات التحكم والتبعية الاقتصادية، بالإضافة إلى خطة "النصر" السياسية. وتُشكل هذه الأدوات مناخاً ملائماً لتعميم المقاربات السياسية على الجغرافية السورية من جهة، وتُعزز من قدرتها على التحكم بالمسارات كافة واتجاهاتها.

وتُبين الورقة في قسمها الثاني عدم قدرة موسكو على الجمع بين وظيفتين متناقضتين، **الأولى كحليف النظام** مما يستوجب منها تناغماً مع متطلبات تحالفها مع دمشق وطهران لضمان عودة إحكام السيطرة والنفوذ على معظم المناطق السورية التي حررتها قوى المعارضة المسلحة عبر تدعيم مقولاته السياسية والأمنية "وتحصينه" من أية احتمالات تؤدي لانهياره، وتطبيق الحل العسكري عبر "التسكين" أو "التهجير والإفراغ "أو "التركيع العسكري". **والثانية تتعلق بفكرة الضامن** التي كرسها للتحكم في مسارات العملية السياسية ومفرزاتها، عبر منتجين مهمين: يتمثل الأول بتحالف ثلاثي سياسي جديد، جمع بين موسكو وطهران وأنقرة على أسس ومقاربات أمنية أكثر منها استراتيجية، ترتجيها موسكو بأن

تسهم في خلق مرجعية سياسية جديدة للعملية التفاوضية، والثاني بالتثمير السياسي للمكتسبات كافة في جنيف 4، وإعادة تعريف العملية التفاوضية بما يتفق والقواعد والمتغيرات التي حرصت موسكو على الإسراع في فرضها قبل تنامي فرص العطالة الدولية لدورها المتنامي في المشهد السوري.

بينما ركز القسم الأخير بعد تبيان الأسباب الموضوعية لعدم قدرة موسكو – وفق المعطيات الراهنة من إنجاز استراتيجية خروج آمن – على ما تبقى من خيارات للمعارضة. ولا يخفى أن المعارضة لا تزال تشهد تصدعات بُنيوية بفعل سياسات موسكو في الدفع لتضمين منصتي القاهرة وموسكو للوفد المفاوض، وفرض أجندة عمل تخدم تعريفها للعملية السياسية. وتُبين الورقة بأنه بالإضافة إلى العمل على التمسك بمبدأ الانتقال السياسي كأولوية أية مرحلة تفاوض، ومحاولة صد أي تغييرات في الأجندة التفاوضية لا سيما الإغراق بقضايا تقنية تُعزز من نظريات الدمج وإعادة الهيكلة فقط دون شرعنة مرحلة سياسية جديدة تُنهي حقبة الاستبداد، وتؤسس لدولة ديمقراطية مدنية تعددية. كما لا بد من العمل وفق مبدأ "استيعاب الأزمة" واستراتيجية "الثبات الاستراتيجي"، وتبني مجموعة من السياسات التي تُسهم في بلورة واقع جديد تستطيع فيه المعارضة الانتقال من دوائر التبعية إلى مرحلة امتلاك القرار الوطني.

أولاً: مستويات الحركية الروسية بعد التدخل

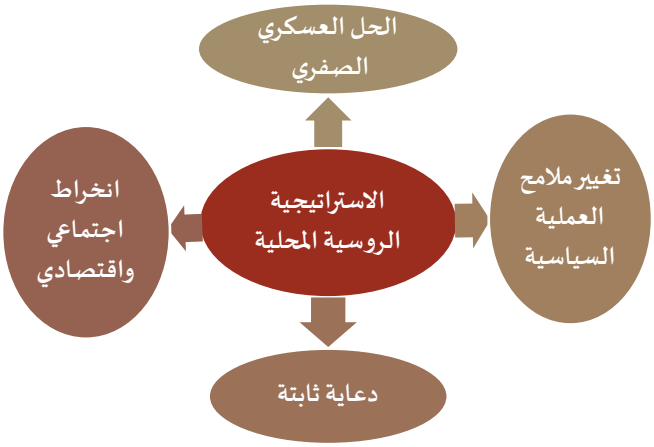

حفّز هذا التدخل الفاعل الروسي لترسيخ أسس عودة نوعية جديدة إلى المنطقة، يعمل من خلالها على ملء الشواغر الناجمة عن محددات "استراتيجية أوباما"، القائمة على مبدأ الإدارة من خلف، وعدم الانخراط المباشر في ملفات الشرق الأوسط من جهة، ولوضع إدارة ترامب أمام وضع سياسي وعسكري "تسيده" الروس ويصعب تغييره، ويدفع الإدارة الأمريكية لضرورة إدراك دور موسكو وعدم تخطيهم من جهة أخرى. وثبَّت التدخل معادلة أمنية تضمن التوازن الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وحلفائها مع الاتحاد الروسي وحلفائه "الجدد" من جهة أخرى، وأَخَّر الحسم في مسارات جيبولتيك الطاقة في المنطقة والمرتبطة ارتباطاً عضوياً بمستقبل القضية السورية[67].

وحتى يكون لهذا التدخل نتائج مستدامة (كما هو حاصل الآن)، انخرط الروس بتفاصيل المشهد السوري، عبر أربعة أضلاع رئيسة (انظر الشكل المجاور)، تُشكل بمجموعها العامة مناخاً مناسباً لتعميم مقارباتها السياسية على الجغرافية السورية من جهة، وتعزز من قدرتها على التحكم بالمسارات كافة واتجاهاتها.

[67] إذ تدرك روسيا أهمية موقع سوريا كونها مكاناً محتملاً لمرور أنابيب النفط والغاز إلى تركيا ومن ثم إلى أوروبا وهو ما يهدد هيمنتها على تصدير الغاز للقارة الأوروبية (تتجاوز حصة الغاز الروسي من إجمالي الواردات الأوروبية 64 في المئة).

المستوى الاقتصادي: (تحكّمٌ ومساندة)

تتعدد أبعاد دعم الإدارة الروسية للنظام الحاكم في سورية، وتتعدى الأسباب الجيوسياسية والأمنية لتشمل غايات التبعية الاقتصادية لاسيما فيما يتعلق برغبة موسكو امتلاك القدرة على تعطيل اتخاذ أي قرار يتعلق بقطاعات الطاقة، والتحكم في خارطة طرق الإمداد المحتملة للمرور من سورية. كما تحرص موسكو على أن تكون لها كلمتها في منطقة الغاز الناشئة في شرق المتوسط، التي تشمل قبرص وإسرائيل ولبنان وتركيا. وتحاول الإدارة الروسية تعزيز نفوذها الاقتصادي عبر سياستين: الأولى تتعلق بضرورة عمل الشركات الروسية على الاستثمار أو الهيمنة على مخزون الطاقة المكتشف في المنطقة، والثانية تستند إلى سياسة الدعم والمساندة الاقتصادية لنظام الأسد للحصول على امتيازات مهمة في مجال الطاقة وخطط إعادة الإعمار.

ففي سبيل صد مساعي أوروبا في تخفيف اعتمادها على الغاز الروسي، تحرص موسكو على ألا ينافس أيُّ مشروع لتصدير الغاز من شرق المتوسط إلى أوروبا خطط التصدير الخاصة بها عبر الخط الحالي "بلو ستريم Blue Stream " الذي ينقل الغاز إلى تركيا مروراً بالبحر الأسود، وخط أنابيب "ساوث ستريم South Stream " لنقل الغاز إلى أوروبا. وتسعى موسكو في سبيل ذلك إلى[68]:

- ضمان قيام الشركات الروسية بتطوير الغاز قبالة شواطئ قبرص لضمان التنافس مع شركات مثل "شيل" و"توتال".
- اختيار شركاء محليين في لبنان ليكونوا جزءاً من مشروع يرمي إلى تطوير الغاز المُستخرَج قبالة الساحل اللبناني[69].
- حصول شركة "غاز بروم" Grazprom على حصة في احتياطيات الغاز المُستَكشَف قبالة الشواطئ الإسرائيلية[70].

من جهة ثانية، وتضافراً مع عوامل عدة، كالعقوبات الأوروبية والأمريكية على قطاع النفط السوري وسيطرة تنظيم داعش وجزء من المعارضة وجزء آخر من الإدارة الذاتية على حقول ومنابع النفط والغاز التي تتركز في معظمها في الشمال السوري[71]، **فقد عملت موسكو مستندة إلى "دوافع مساندة الدولة اقتصادياً" على تثبيت اتفاقات وتفاهمات عدة تسهم في تعزيز تحكمها في خارطة الطاقة من جهة، وتكرس تبعية الدولة الاقتصادية لموسكو واحتكارها لمواردها من جهة أخرى**، ومنها نذكر:

---

[68] ربى خضري: "**سورية وخريطة الطاقة المتغيرة في سورية**"، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 2013/1/2، الرابط: https://goo.gl/LP6LFZ

[69] الملفت للاهتمام هنا أن شركة "غاز برومبنك Gazprombank، وهي فرع من أكبر شركة غاز روسية تديرها الحكومة (وكان رئيس الوزراء الروسي ديمتري ميدفيديف رئيساً لها)، أقامت وجوداً لها في لبنان تحت اسم "غاز برومبنك إنفست" Gazprombank-Invest.

[70] الجدير بالذكر أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد أجرى بنفسه مناقصات الشركة مع المسؤولين الإسرائيليين الصيف الفائت "غاز بروم" لم تكسب أي حصة بعد في إحدى رخص الغاز الإسرائيلية، خصوصاً أنها خسرت في الآونة الأخيرة فرصة لمصلحة أكبر شركة نفط وغاز في أستراليا، وهي "وودسايد" Woodside.

[71] إذ بلغت خسارات قطاع النفط السوري نحو 60 مليار دولار وتراجع إنتاج النفط الذي يسيطر عليه النظام السوري من 380 ألف برميل يوميًا في عام 2010 إلى أقل من 10 آلاف برميل يوميًا في عام2016، وكذلك انخفض إنتاج الغاز الوطني في سورية من 8.7 مليارات متر مكعب في العام 2011، إلى 7.6 مليارات في العام 2012، و5.9 مليارات في العام 2013، وحوالي 5.4 مليارات في العام 2014. وفي الأشهر الأربعة الأولى من العام 2015، ورغم بلوغ الإنتاج 15.6 مليون متر مكعب في اليوم (5.7 مليارات متر مكعب سنوياً)، وفقاً لوزارة النفط والموارد المعدنية، إلا أن تفجير تنظيم الدولة الإسلامية في 31 أيار/مايو لخط أنابيب غاز قرب منطقة الفرقلس التي يسيطر عليها النظام وللعلم أن الفرقلس تضمّ حقل غاز "هائلا، وحقوق التنقيب في الحقل مُنِحَت لشركة صينية، لكن عملية الاستخراج الفعلي لم تبدأ بعد. والأهم أن موقع الفرقلس يضمّ معمل إيبلا لمعالجة الغاز (الذي كانت تشغّله سابقاً شركة بترو- كندا (سنكور))، ومنشأة Stroytransgaz المجاورة لمعالجة الغاز وتوزيعه، ومحطة وصل تربط أنابيب النفط والغاز التي تضمّ الخط المعروف باسم خط الغاز العربي – الأكبر في سورية – بمحطات الطاقة وموانئ التصدير إلى الغرب.

1. **توقيع اتفاقات بين البلدين في مجال الطاقة:** بين وزارة النفط والثروة المعدنية السورية وشركة سيوز نفط غاز الروسية حصلت بموجبها على حق التنقيب عن النفط والغاز في المنطقة الممتدة من جنوب شاطئ طرطوس إلى محاذاة مدينة بانياس وبعمق عن الشاطئ يقدر بنحو 70 كيلو متراً وبمساحة إجمالية تصل إلى نحو 2190 كيلو متر مربعٍ، بالإضافة إلى حق التنقيب في حقل قارة في حمص الذي يحوي على 437 بليون متر مكعب من الغاز حسب تقديرات هيئة المسح الجيوبوليتيكة الأمريكية. وتذكُر الهيئة أن الساحل الشرقي للمتوسط يحتوي على مخزون من الغاز يقدر بـ 700 بليون متر مكعب، وهذا يظهر تهافت الروس على دعم النظام السوري للحؤول دون سيطرة أحد غيرها على هذا المخزون ومنافستها على أسواقها[72].
2. **توقيع ثلاثة بروتوكولات للتعاون في المجال الجمركي:** بين مديرية الجمارك العامة وهيئة الجمارك الفيدرالية في روسيا الاتحادية في أواخر عام 2016، وذلك حول تنظيم المعلومات التمهيدية ما قبل وصول البضائع والمركبات التي يتم نقلها بين البلدين، وتبادل المعلومات المتعلقة بالقيمة الجمركية للبضائع المنقولة بين روسيا الاتحادية وسورية والتعاون في مجال تبادل المعلومات والمساعدة المتبادلة وفقاً للنظام الموحد للأفضليات التعريفية للاتحاد الاقتصادي الأوراسي[73].
3. **توسيع التعاون بمشاريع نفطية ضخمة:** تتعلق بالتنقيب واستخراج النفط والغاز وإعادة بناء البنية التحتية للطاقة وتطويرها، حيث تقدمت سورية في أيار 2016 بطلب مشاركة روسيا من خلال شركات زاروبيج نفط ولوك أويل وغازبروم نفط[74].
4. **اتفاق "القمح والوقود مقابل مشاريع إعادة الإعمار":** إذ طلبت حكومة النظام في آذار 2016، من موسكو تزويدها بالقمح والوقود لتخفيف حدة النقص والمعاناة الناجمة عن الحرب، وعرضت في المقابل – على لسان وليد المعلم - إعطاء الشركات الروسية أولوية في إعادة الإعمار[75].
5. **تأسيس معامل روسية عدة:** فبالتوازي مع حركة الاستيراد والتصدير بين الجانبين، وخلال شهر آب 2016، رصد رجال أعمال روس 250 مليون دولار لتأسيس معامل من أجل إنتاج البطاريات والإطارات، ومعمل لإنتاج البيرة، ومشروع لإقامة معمل للبرادات والغسالات والأفران، وآخر لإقامة محولات. ومن جهة أخرى أعلنت الشركة الروسية المصنعة لسيارات "لادا" أنها دخلت الأسواق السورية بأسعار منافسة[76].
6. **سياحة الحرب الروسية في سورية:** إذ أعلنت شركة روسية حصولها على رخصة تشييد سياحية، بعد تقديمها لمخططات استثمار موقع جول جمال السياحي في اللاذقية، بكلفة إجمالية وصلت إلى 22 مليون يورو. وفي المقابل

---

[72] فريق التحرير:" **الاحتلال الروسي بدأ بالتنقيب عن احتياطات الطاقة السورية**"، نون بوست، 2016/3/1، الرابط: https://goo.gl/7Dmqlr

[73] توقيع 3 بروتوكولات للتعاون الجمركي بين البلدين، وكالة سانا للأنباء، 2016/11/22، الرابط: https://goo.gl/19yHOF

[74] عبر ثلاث شركات ضخمة... سورية تطلب من روسيا المساعدة في مشاريع الطاقة، موقع أخبار الاقتصاد السوري الالكتروني، 2016/5/21، الرابط: https://goo.gl/M4yWvf

[75] إذ أكد وزير خارجية النظام، وليد المعلم، لوفد اقتصادي ودفاعي روسي رفيع المستوى أن سوريا بحاجة إلى دعم اقتصادي في شكل قمح ووقود لتخفيف النقص الناجم عن الصراع و"تخفيف معاناة السوريين"، حسبما ذكرت الوكالة السورية للأنباء (سانا)، وأضاف المعلم أيضاً أن سوريا ستعطي أولوية للشركات الروسية في مشاريع إعادة الإعمار، للمزيد راجع : سوريا وروسيا.. الوقود والقمح مقابل عقود إعادة الإعمار، موقع سكاي نيوز الإخباري، 2016/11/22، الرابط: https://goo.gl/xqvszO

[76] عمر الحلبي: " روسيا تفتح أسواقها أمام صادرات النظام وتقبض على عصب الاقتصاد السوري"، موقع عنب بلدي، 2016/1/31، الرابط: https://goo.gl/pH9EwG

أعلنت إحدى الشركات الروسية السياحية تنظيم رحلات إلى خطوط الجبهات في سورية، وحجزت علامتها التجارية بعنوان "سياحة الأسد"[77].

7. **توسيع مرفأي اللاذقية وطرطوس**: إذ ذكرت "سبوتنيك" الروسية أن وزارة النقل التابعة للنظام اتفقت مع شركتين روسيتين لتطوير وتوسيع مرفأي طرطوس واللاذقية.

المستوى السياسي: استراتيجية النصر

باتت الأسباب العامة الدافعة للتدخل الروسي في سورية واضحة المعالم. وتتجلى أهمها في حماية مصالح موسكو الجيوستراتيجية والاقتصادية والعسكرية في المنطقة، وتكريس الانطباع الإقليمي والدولي بقوة موسكو وقدرتها على لعب أدوار مركزية في النظام السياسي الدولي. **ولاعتبار سورية ملعباً جيوسياسياً بالغ التعقيد والحساسية فهي نقطة دفاع متقدمة عن موسكو. ولتحقيق هذه الأهداف، يتطلب من موسكو جهداً وسلوكاً سياسياً يراعي ما يلي:**

- **عطالة دائمة للمجتمع الدولي وتقليل الفواعل المؤثرة بمسارات العملية السياسية**، إضافة إلى بناء خارطة تحالفات سياسية نوعية تسهم بشكل غير مباشر في الاستمرار بعملية الانحراف في صلب العملية السياسية ليتوافق مع المقاربة الروسية.
- **حركية سياسية محلية تتواكب مع الآلة العسكرية و"إنجازاتها"** لتجهيز البُنية المحلية وتهيئة الظروف الداخلية لإعادة تعريف "مسببات الصراع السوري" بعد ضمان إدخال عناصر جديدة تجعل من الغاية النهائية للصراع الحاصل يتمثل أولاً: بمحاربة الجهات المتمردة على الدولة كافة، تحت يافطة مكافحة الإرهاب، وثانياً تحوير مبدأ الانتقال والتغيير السياسي لصالح حزمة إصلاحات وبرامج إعادة هيكلة تحت إشراف النظام الحاكم.

وفي هذا السياق يبدو أن موسكو تُراهن على خطة رباعية الأبعاد، ستحد بالدرجة الأولى من خيارات الرئيس الأميركي دونالد ترامب وقدرته على الرهان على المعارضة المعتدلة أو إجراء تغييرات عسكرية في ميزان القوى، ما يجعل واشنطن أكثر استعداداً لتسوية بشروط روسيا وحلفائها، وقبول دول غربية للتعاطي مع النظام السوري كأمر واقع بانتظار الخطوة التالية وهي "استعادة الشرعية". ولا تزال هذه الخطة تضمن «تحصين» دمشق واستسلام مراكز الثقل الرئيسة للمعارضة وتحقيق تقدم عسكري في مناطق أخرى وفرض تسويات مع «تطويع» الأمم المتحدة[78]. وتقوم **هذه الخطة التي تريد بموجبها موسكو نصراً واضح المعالم على ما يلي:**

---

[77] المرجع نفسه

[78] بالنسبة الى العلاقة مع الأمم المتحدة، نجحت دمشق في «فرض» ممثل جديد للأمم المتحدة هو علي الزعتري مساعد المبعوث الدولي إلى ليبيا ومنحته تأشيرة دخول (فيزا) خلفاً ليعقوب الحلو. كما اعتمد ستافان دي ميستورا المبعوث الدولي ستيفاني الخوري ممثلة له في دمشق بدلاً من خولة مطر التي انتقلت الى «لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا» (اسكوا) في بيروت مع احتمال غشرافها على مشروع "الأجندة السورية"، كما قبل «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» تمويل مشروع إعادة إعمار في حمص القديمة، وحضر المستشار العسكري للأمم المتحدة أمير ندى جلسات تفاوض لفرض تسويات في مناطق عدة بينها إخراج نازحي داريا من معضمية الشام إلى ريفي دمشق وإدلب. وبعد الغارة على قافلة مساعدات في ريف حلب، لاتزال الحكومة السورية ترفض منح أذونات لخطة الأمم المتحدة إدخال مساعدات إنسانية إلى مناطق محاصرة أو يصعب الوصول إليها، الأمر الذي نوقش في اجتماعات مجموعة العمل الإنسانية المنبثقة من «المجموعة الدولية لدعم سورية». كما رفضت أي دور جوهري للأمم المتحدة في اتفاقات المصالحة خصوصاً بعد انتقاد دي ميستورا خطة إخراج مقاتلي داريا ومدنيها. للمزيد انظر: الكشف عن الاستراتيجية الروسية..4 مراحل مع تطويع الأمم المتحدة، موقع أورينت نيوز، 2016/9/28، الرابط: https://goo.gl/Bm39G9

1. **تثبيت حكم النظام في دمشق ومحيطها الحيوي**: عبر استنزاف "جيوب" المعارضة المسلحة من خلال القصف والحصار، وتجهيزها لتسوية تراعي شروط موسكو وحلفائها وتُفيد بعودة هذه الجيوب للدولة، أو تهجير كامل لسكان المنطقة ومسلحيها، كما حصل في داريا ومعضمية الشام وقدسيا وبلدا جنوب دمشق وجنوبها الشرقي، وما ينوي النظام من تطبيقه في الغوطة الشرقية وامتداداتها في برزة والقابون وجوبر.
2. **الهندسة السياسية للإنجاز العسكري**: إذ سعت موسكو لتكرار «نموذج غروزني» الذي تعتبره وزارة الدفاع الروسية "نموذجاً ناجحاً". فبعد السيطرة على مناطق أخرى في «سورية المفيدة» خصوصاً حلب، وتعزيز الموقف في حمص وتطبيق اتفاق التسوية في حي الوعر، بدأ العمل بالتوازي على بدء مشروع للإعمار وفق أولويات دمشق وحلفائها من جهة، وتهيئة المناخ لفعالية "الأستانة" التي اتخذت من فكرة وقف إطلاق النار والبحث في أطره وآلياته كأداة للإمعان في تشويه المستندات القانونية الناظمة للعملية السياسية، فطرحت دستورها المقترح وخطة عمل السلل الثلاث (الانتخابات والدستور ومتعلقات الحكم).
3. **الدفع باتجاه «شرعنة» إصلاحات سياسية محدودة**: وتتضمن مقترحات عدة بين تشكيل «حكومة وحدة وطنية» من معارضين "مقبولين" من خارج البلاد وداخلها، أو تعيين ثلاثة نواب للرئيس الأسد. إن هذه النقطة وفقاً لبُنية النظام الصادَّة لأي إجراء ولو شكلي ووفقاً لطبيعة المشروع الإيراني الاستحواذي ستبقى نقطة خلافية بين الحلفاء الثلاثة، ذلك أن النظام لا يزال يعتصم بـ"السيطرة المطلقة" وتأجيل الحديث عن العملية السياسية إلى ما بعد "الانتصار العسكري"، بينما تُبدي طهران استعداداً لقبول قوى إسلامية سياسية في عملية سياسية أو في "محاصصة سياسية طائفية"، في حين ترفض موسكو مشاركة الإسلاميين – رغم الاعتراف الذي تم في الأستانة- و«المحاصصة الطائفية» وتقترح إصلاحات سياسية «من فوق» تتضمن خياري تعيين نواب للرئيس، أو تشكيل مجلس عسكري مشترك.
4. **تعميق الحضور الروسي في اتفاقات المصالحة المحلية**: عبر القاعدة العسكرية في حميميم، التي تدعي قيامها بأكثر من 807 حتى أواخر العام المنصرم[79]. وفي حين تغيب تفاصيل ومعايير هذا المصالحات، ورغم ما يعتريها من تطويعات لا موضوعية وابتزازات فاضحة للملف الإنساني، إلا أن موسكو تحاول عبر هذا البُعد أن تقوم برعاية وتنسيق التفاهم بين النظام ومناطق المعارضة من جهة، وبين النظام والإدارات الذاتية الكردية كما حصل في الحسكة من جهة ثانية، وتحقيق المزيد من الإلمام بتفاصيل المشهد السوري المحلي من جهة ثالثة، وكل ذلك من أجل ضمان تغيير المناخ العام السائد في المحليات السورية وحرفه باتجاه التلاقي مع مقاربات النظام الذي يحسن استغلال ثنائية (النظام، الدولة).

استطاعت موسكو خلال سني التدخل أن "تصحح" من مساره وتُحوله إلى خطوات استراتيجية منسجمة مع تطلعات موسكو في الريادة الدولية عبر البوابة السورية. ولاتزال تجهد في سبيل "الحل الصفري" على المستوى العسكري والسياسي والاجتماعي عبر استمرارها في حرف بوصلة العملية السياسية وتوجيهها لمحددات "الواقعية ".

[79] مركز "حميميم": **807 بلدات سورية انضمت إلى التهدئة**، موقع سبوتنيك عربي، تاريخ 2016/10/18، الرابط: https://goo.gl/XwaBC5

المستوى العسكري: تغيير البيئة الجيوسياسية

على الرغم من الدعم الروسي المتواصل للنظام السوري بجانب الدعم الإيراني والعراقي ودعم المليشيات الشيعية المختلفة؛ فإن النظام وحلفاءه قد تعرضوا لانتكاسات كبيرة منذ مطلع العام 2015 استدعت تغيير الاستراتيجية الروسية. ففي 30 سبتمبر 2015 شنَّ الطيران الروسي أولى طلعاته الجوية مستهدفاً مخازن للأسلحة والذخيرة وعربات ومدرعات في حمص وحماة وحلب، مستنداً إلى معلومات تم جمعها وتحديدها من قبل غرفة عمليات يديرها تحالف روسي- إيراني- عراقي- سوري في العاصمة العراقية بغداد، وجاءت عملية القصف بعد الكشف عن حشود عسكرية روسية تضمنت: تعزيز القاعدة البحرية في طرطوس بغواصة نووية ومجموعة سفن حربية، وتوسيع القاعدة الجوية في اللاذقية، وتزويدها بنحو 48 مقاتلة من طراز (Su-24) و(Su-25) و(Su-30) وبمروحيات قتالية و35 عربة قتال مدرعة مزودة بمدفعية من طراز (BTR-82A/B)، ومدفعية عيار (152 mm)، و6 دبابات من طراز (T-90)، ونحو 800 مقاتل روسي من القوات الخاصة و500 من سلاح البحرية، وعدد غير معروف من المرتزقة الشيعة الذين تم شحنهم من العراق وباكستان وأفغانستان عبر طائرات (Ilyushin IL-76) تمهيداً للزج بهم في هجوم بري مرتقب ضد المعارضة السورية بإسناد جوي روسي[80].

وقد أنتج هذا المتغير الروسي خلال مسيرته جملة متغيرات فرعية على المستويات الأمنية والسياسية، محلياً وخارجياً، قادت مجتمعة إلى إعادة تعريف البيئة الجيوسياسية للأزمة السورية. كما قاد التدخل إلى أمرين أساسيين: الأول إعادة توزيع القوة على الأرض، والثاني تأكيد مبدأ السيطرة الجوية. كان الأول نتاجاً للثاني، وفيه استعادت قوات النظام مناطق وبلدات كانت تحت سيطرة المعارضة المسلحة. كما دفع مبدأ إعادة توزيع القوة، أو إعادة انتشارها، باتجاه إعادة تشكيل مسرح العمليات على مستوى الجغرافيا السورية. وارتبط بمبدأ السيطرة الجوية بُعدان[81]: الأول ضعف أنظمة الدفاع الجوية لدى القوة المراد مهاجمتها، ولم يكن هذا بالنسبة للروس موضع تحدٍ أو امتحان، كون الحرب لا تجري بين دول من جهة، ولمحدودية وقِدم وعدم كفاءة سلاح الدفاع الجوي للمعارضة السورية. والثاني نشر منظومات دفاع جوي روسية، للمدى القريب والمتوسط، وهذا ما حصل في حماة وجبلة، ومناطق أخرى من محافظة اللاذقية، وقريباً من الحدود مع تركيا في إطار التحسب لهجوم من الخارج[82].

وفي الإشارة إلى التكلفة المالية للحرب الروسية في سورية ومدى إمكانية اعتبارها معوقاً أمام موسكو أو حافزاً للاستمرار فيها، كشف معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى عن التكلفة اللوجستية والمادية للتدخل الروسي في سورية والتي تجاوزت أكثر من مليار دولار سنوياً وفق الآتي[83]:

- تبلغ الكلفة اليومية للذخائر حوالي 750 ألف دولار يومي.
- كل صاروخ كروز يطلق من بحر قزوين أو البحر المتوسط يكلف ما بين 1.2 و1.5 مليون دولار.

---

[80] بشير زين العابدين: "**التدخل الروسي في سورية: المخاطروالفرص الكامنة**"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2015/10/3، الرابط: https://goo.gl/EkSngc

[81] يُمكن الإشارة بداية إلى أننا بصدد مفهوم حديث نسبياً في دراسات الدفاع، وهو يرتكز على المقاربة التي قدمها جون واردين، في كتابه (The Air Campaign Planning for Combat)، الصادر عام 1988، لقد قالت هذه المقاربة باعتماد سلاح الجو كأساس لضرب مركز ثقل العدو، الأمر الذي يُمكن من ضرب الأهداف الأخرى بسهولة، وبذلك لا تكون هناك حاجة لاستخدام القوات البرية بداية، وعادة ما يكون استخدامها في هذه الحالات تالياً على نجاح العمليات الجوية.

[82] عبد الجليل زيد المرهون: "**قراءة عسكرية للتدخل الروسي في سورية**"، الجزيرة نت، 3-/2015/10، الرابط:https://goo.gl/fe64C9

[83] **التمويل الروسي للحرب في سوريا بين الـ"تكهنات" و"الأرقام"**، موقع بوابة الحركات الإسلامية، 2015/9/14، الرابط: https://goo.gl/31nj1m

- تكلفة التشغيل والذخائر والوقود لـ30 طائرة مقاتلة، حوالي 12 طائرة سوخوي 25 و24 و30 و34 ناهيك عن طائرات بدون طيار وما يقارب 20 قاذفة بعيدة المدى منها طائرات توبوليف تي يو-22، تي يو-95، تي يو-160، وحوالي 20 مروحية هجومية روسية من طراز "Mi-24" ومروحية قيادة السيطرة والنقل من طراز ."MI8"
- تكلفة أعداد الطواقم الفنية الروسية البالغة حوالي 3500 شخص من القوات الجوية الروسية والوحدات البحرية والبرية في سورية، والتي من المتوقع أن تصل إلى حوالي 7 آلاف شخص إن صحت التسريبات عن عزم الروس إقامة قاعدة جوية ثانية ونشر موسكو لأنظمة "S-400" للدفاع ضد الصواريخ.

يعتبر العديد من المراقبين أن هذه التكلفة ضئيلة فيما إذا قورنت مع ما تُنفقه أميركا في أفغانستان (4 مليون دولار يومياً)، كما أن الضربات الجوية الروسية المنفذة في عام 2016 لم تستهلك سوى أقل من 3% من ميزانية وزارة الدفاع الروسية والتي كان من المتوقع أن تبلغ 51 مليار دولار، وفقاً لحسابات مؤسسة HIS Jane للأبحاث العسكرية. إذاً يمكن الاستنتاج أن موسكو تقوم بتدبير العمليات العسكرية في سورية بأقل التكاليف مقارنة بحجم الإنفاق العسكري الروسي. ويعتقد العديد من المحللين أيضاً أن الجيش الروسي يقوم بخفض بعض تكاليف الحرب عن طريق استخدام ذخيرة منتهية الصلاحية في حربه في سورية. إن إخفاء المعلومات الدقيقة وعدم الكشف عن الأرقام الحقيقة لدعم قوات الأسد لوجستياً ومالياً يزيد من مؤشرات تنامي التكلفة التي إن لم ترفق بنصر استراتيجي مع استراتيجية خروج سيجعل موسكو أمام تداعيات متدحرجة[84].

وبتلمس اتجاهات الحركية العسكرية الروسي منذ التدخل (انظر الملحق رقم 1 الذي يُبين أهم التغييرات العسكرية الاستراتيجية خلال العام المنصرم) **فإنه يمكن تحديدها باتجاهين رئيسيين:**

1. **إضعاف وتفتيت بُنى المعارضة باعتبارها "قوى ارهابية"**، عبر الضرب الجوي وإضعاف قدرتها في مناطق الشمال والساحل السوري، وتأمين المنطقة الساحلية الحيوية لروسيا، فضلاً عن حماية المنافذ البحرية والجوية التي تعتمد عليها روسيا للوصول إلى سورية والعمل على توسيعها، وبسط سيطرة موسكو على الوضع حول تلك المنطقة بشكل عام. إضافة إلى ذلك تسعى القوات الروسية إلى دعم قوات النظام الجوية المتقهقرة في عمليات القصف الجوي ضد الفصائل المعارضة، وتزويد القوات الروسية والمنطقة الحيوية للنظام بالدفاع الجوي بواسطة نظام صواريخ أس أي-22، والطائرات القتالية، بالإضافة إلى مهمة شن سلسلة معارك قتالية برية وتنظيم بعثات دعم لاسيما من خلال شن عمليات دفاعية وهجومية، فضلاً عن تدريب القوات العسكرية والقيام بأدوار استشارية.
2. **استعادة المناطق الاستراتيجية المؤثرة على العملية السياسية** واتجاهاتها كحلب الشرقية، أو ضمان تنحيتها من معادلات الصراع كمناطق المعارضة في ريف دمشق ومدينة حمص القديمة. وتهدف هذه العملية إلى تحقيق غايتين: الأولى التركيز لدعم بقاء النظام ومساعدته لمواجهة فصائل المعارضة المتاخمة لمناطق تمركز النظام، سواء في إدلب أم حلب أم حماة وحمص وريف دمشق وباتجاه حدود لبنان، وهي مناطق لا يوجد بها تنظيم "الدولة". والثاني

(84) ترجمة صبري هلال: "ميزانية روسيا تتحمل حرباً طويلة في سوريا... وبوتين يرى فرصاً استثمارية"، موقع هافينتغون بوست عربي، 2015/10/26، الرابط: https://goo.gl/gYyurP

تسريع الاستحقاقات العسكرية واستثمارها السياسي قبل ظهور أي متغير جديد يُغير من شكل "الوكالة الدولية" لروسيا في الملف السوري.

ولعل الإنجاز الأبرز بالمعنى العسكري الاستراتيجي هو ما يرتبط بضمان بقاء وحماية المصالح العسكرية لأطول فترة ممكنة. وهذا ما تجلى فيما عُرف بالاتفاقية العسكرية الروسية السورية التي وقعت بتاريخ 26 أغسطس 2015 والذي كشفت تفاصيلها صحيفة واشنطن بوست الأميركية نقلاً عن موقع حكومي روسي، وهو اتفاق يفتح باب الأراضي السورية على مصراعيه أمام جنود وأسلحة القوات الجوية الروسية، ويحصن قوات الاتحاد الروسي من أي متابعة أو مساءلة قانونية أو قضائية سواء كانت سورية أم من أطراف ثالثة[85].

ومع ذلك فإن احتمالية تعرض هذا التدخل العسكري للعراقيل التي قد تؤثر بصورة كبيرة على حدود عملياته وتطورها وأهدافها لا تزال قائمة، وإن كانت بنسب تتضاءل تدريجياً. ولعل أهمها أن هذه الحركية لا تنطلق من أرضية توافق سياسي كامل مع القوى الرئيسة المؤثرة على الساحة الروسية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، ويعتري سيرها الاختبار الدائم لتحالفاتها الإقليمية لا سيما مع الجانب التركي، إذ تدلل التوقعات على احتمال التضارب في الخطوات المقبلة سواء أكانت الرقة (معقل تنظيم الدولة) أم إدلب (مركز المعارضة الأقوى). إن هذه التحالفات تتم عند حدود فنية بحتة وتفاهمات سياسية مغرقة بالعمومية، وهي عند الحد الأدنى. وقد برزت بوادر مشكلات في قواعد الاشتباك في بعض المناطق، وهو ما قد يؤدي إلى شرارة قد تشعل صراعاً عسكرياً كبيراً في المنطقة برمتها.

المستوى الإعلامي: "دعايات ناجحة"

رافق التدخل العسكري الروسي في سورية استراتيجية إعلامية ترتكز بشقها الرئيس على العنصر الدعائي، حيث وصف النائب في البرلمان الروسي، سيمون باغداساروف، سورية بـ"أرضنا المقدسة". ووفقاً لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى فقد أظهرت وزارة الدفاع الروسية الرسالة الإعلامية المرافقة للتدخل بالآتي: "فقد كانت سورية، البلد الجميل والمسالم والمتسامح، تنعم بالازدهار إلى أن وصل إليها الإرهابيون، مع أفكارهم الغربية عن الحرية، ومزقوها إرباً إرباً في غضون بضعة أشهر، وإن سورية مرتبطة بشكل جوهري بنشأة روسيا بحد ذاتها"، و "أن الغرب مسؤول عن بروز الإرهاب في سورية إذ يواصل دعم الجماعات الإرهابية في صراع جيوسياسي يهدف إلى تقويض روسيا"[86]. كما تُروج الدعاية الروسية لفكرة أن "كل من يحارب الأسد في سورية هو وحش يمارس التعذيب والقتل بأفظع الطرق. كما أن صور الأشخاص الأبرياء، خصوصاً الأطفال وهم يتعرضون للتفجير، تُظهر العنف وإراقة الدماء، وتعزز الفكرة بأنه لا توجد بدائل أخرى للأسد، وأنه هو المصدر الوحيد لفرض النظام وإحلال السلام".

وانطلاقاً من هذه الدعاية، سارعت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، التي يستخدمها الكرملين أداة للقوة الناعمة، إلى دعمه، عبر تصريحات الأب فسيفولود تشابلن، بأن "المعركة ضد الإرهاب هي حرب معنوية، وهي حرب مقدسة، وتُعدّ بلادنا اليوم الدولة الأنشط في العالم على الأرجح في مقاومتها للإرهاب".[87] وسرعان ما أحدثت الدعاية فرقاً على الأرض،

---

[85] **بنود الاتفاقية العسكرية الروسية السورية**، الجزيرة نت، 2016/1/20، الرابط https://goo.gl/PnoZ1m

[86] صالح محمد: "**هذه أرضنا المقدسة"... ما هي عناصر الدعاية الروسية بسوريا؟**"، عربي 17، 2015/11/21، الرابط: https://goo.gl/Ki1V6i

[87] المرجع نفسه.

ففي أواخر تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، أظهرت الاستفتاءات معدل نمو قياسي في الأصوات المؤيدة لبوتين وصلت 89.9 في المئة، وعزت الإجراءات التي اتخذها بوتين في سورية أحد أسباب هذه الزيادة، في حين لا تزال أقلية فقط تعارض التدخل الروسي في سورية[88].

بالمقابل استندت موسكو باستراتيجيتها الإعلامية المرافقة للتدخل على مجموعة أدوات إعلامية روسية وسورية تسهم من خلالها في تكريس الصورة الإعلامية المتوافقة مع السياسة الروسية وادعاءاتها، فعلى سبيل المثال وإبان حملة حلب ركزت تلك القنوات على خطاب إعلامي مُمَنهج يخفف من مسؤولية النظام ويعظمها للمعارضة. فكانت تغطية قناة "روسيا اليوم" لمعركة حلب متعاطفة مع نظام الأسد ومُعارضَة لبقية الفرقاء بأساليب فاضحة؛ مثل: استخدام أساليب الحذف والإضافة، أو الحضور/الغياب، وتسمية السياسات بلغة محبذة لنظام الأسد، ومُنفرة لبقية فصائل الصراع. وينطبق هذا على القوى الفاعلة في الأحداث التي تم تأطيرها بشكل بالغ السلبية إنْ كانت في غير صالح الدولة الروسية. أما الإعلام السوري فإن قيود الأيديولوجيا فيه تعدت على مهنية الإعلام، فكانت أساليب الدعاية أقلَّ ذكاء وحِذْقاً من الإعلام الروسي، فتورَّط الإعلام السوري في الكذب وترويج المعلومات المغلوطة، والتهويل والتضخيم، والتبسيط الدعائي المخل، هذا في الوقت الذي كانت استراتيجيات الدعاية المضادة، مثل: تكذيب الخصوم وتفكيك خطابهم الدعائي من أبرز وظائف التغطية السورية للحرب[89].

ثانياً: موسكو وثنائية (الحليف، الضامن)

حققت موسكو (حليف النظام الاستراتيجي) تقدماً واضحاً في مساندة النظام وتدعيم مقولاته السياسية والأمنية وتحصينه من أية احتمالات تؤدي لانهياره؛ ونفّذَت الحل العسكري المدمر لبنية المعارضة العسكرية سواء عبر "التسكين"، أم "التهجير والإفراغ "، أم "التركيع العسكري"، بهدف خروج معظم مناطق المعارضة من معادلات الصراع وعدم التأثير على مجرياته. وتُحاول موسكو التي أصبحت ضامنة لانصياع النظام لوقف إطلاق النار وقبوله بالعملية السياسية - بعد معركة حلب الأخيرة- المضي قدماً في إعادة تعريف الملف السوري بأنه فقط صراع سلطة "شرعية" ضد الإرهاب. وتقصدت موسكو أن يبقى الإرهاب مُهدداً لأي قوة تتعارض مع منظورها وسرديتها، خاصة بعد أن كللت هذا التطبيق بنتيجتين مهمتين. يتمثل الأول بتحالف ثلاثي سياسي جديد جمع بين موسكو وطهران وأنقرة على **أسس ومقاربات أمنية أكثر منها استراتيجية**. ويرتجي هذا التحالف خلق أطر سياسية تدفع "بالحل السياسي" قُدماً إلى الإمام "قد تكون رديفة لمسار جنيف أو لا تكون" عبر "إعلان موسكو" و"مؤتمر الأستانة" كسكة طريق لهذا الحل. والثاني التثمير السياسي للمكتسبات كافة في جنيف 4 وإعادة تعريف العملية التفاوضية بما يتفق والقواعد والمتغيرات التي حرصت موسكو على الإسراع في فرضها قبل تنامي فرص العطالة الدولية لدورها المتنامي في المشهد السوري.

---

[88] وعد الأحمد: "**آخر نهفات الروس .. لولا سوريا لما كانت روسيا اليوم**"، موقع وطن، 2015/11/18، الرابط: https://goo.gl/9Hh3N2

[89] للمزيد انظر، محمد حسام الدين إسماعيل: "استراتيجيات الدعاية الروسية والسورية لمساندة الجهد الحربي وشَيْطَنَة "الآخر"، مركز الجزيرة للدراسات، 2016/9/27، الرابط: https://goo.gl/ZZeFJc

انتزاع حلب الشرقية: أستنة جنيف وسيولة لا تنتهي

سجلت سياقات معركة حلب الأخيرة معطيات ومؤشرات بالغة الأهمية من شأنها انتقال الملف السوري لمستويات نوعية جديدة وتطويع الصراع لصالح إنجاز حل سياسي شكلي، كما تدفع بقواعد جديدة تعطل أية فاعلية أمريكية محتملة. ووصل المشهد إلى مستوياتٍ تتضاءل لدرجة كبيرة وفقها فرص تعزيز الأمن والاستقرار المستدامين لصالح تمكين وتثبيت شروط النظام الذي يُعد جذر الإرهاب والاستبداد ومصدراً مستمراً لأسباب الفوضى وعدم الاستقرار، وبهذا الصدد يمكن تسجيل الآتي[90]:

- نتائج معركة حلب هي نتاج طبيعي لتضافر وتنامي سياقات عدة تتعلق بمفهوم "إدارة الأزمة" أفرزت استفراداً روسيّاً أخل "التوازن النسبي" الذي كان متحكماً في المعادلة العسكرية خلال سني الصراع المسلح.
- مرد خسارة حلب الاستراتيجية لعوامل ذاتية خاصة بالمعارضة التي فقدت عنصر التأثير في الكثير من الجيوب والجبهات لا سيما في الجنوب وحول العاصمة، ودفعت باستحقاقاتها للأمام بغية التهرب منها لعدم امتلاكها القدرة على مواجهة تلك الاستحقاقات على المستوى البنيوي تارةً، ولعدم امتلاكها للقرار الوطني المفضي لمواجهة التحديات والامتحانات الداخلية.
- لهاث موسكو لإنجاز حل شكلي يرتجي منح النظام الحاكم مزيداً من الشرعية على الرغم من التشكيك الموضوعي لقدرته على مواجهة استحقاقات سورية القادمة، سواءً على مستوى ضبط الأمن وتحقيق الاستقرار المحلي والإقليمي أم على مستوى إدارة الفرقاء داخل بُنيته الهشة بعد أن اضطر لمنحها شراكة في وظائف أمنية وعسكرية واجتماعية سيادية.
- التغييب الدولي والإقليمي لأبعاد الصراع المجتمعية لصالح مفاهيم الإدارة الأمنية ساهم في "التعاطي السلس" مع سياسات التدمير والتهجير والتغيير الديمغرافي لصالح تفاهمات أمنية مؤقتة كمعايير ثقة بينية أولية، يتم توظيفها لدفع العجلة السياسية باتجاهات تنهي الصراع وفق مؤشرات بوصلة موسكو.
- **تأجيل معركة "مكافحة الإرهاب"** التي كانت "مدخلاً رئيساً" لتشويه تعريف الثورة السورية، وأداة وظيفية تستهدف بنى قوى الثورة والمعارضة التي لم تحسن التعامل مع هذا الملف، لصالح إتمام عناصر الحل السياسي المتخيل كوقف إطلاق النار والإجلاء المتبادل بعدما تمت السيطرة الكاملة على مدينة حلب ومن ثم تثبيت الجبهات وإنجاز تفاهم سياسي يدفع به الفاعلون الإقليميون، وإن أية اختلالات قد تحدثها قوى الإرهاب في معادلات السيطرة والنفوذ ستبدو هامشية أمام الأولويات المفروضة، وهذا ما يفسر تقليل أهمية عودة سيطرة تنظيم الدولة على مدينة تدمر والتي أتاحت له خيارات متعددة تهبه المرونة والسيولة، وبالتالي تعاظم قدرته على مواجهة أية استراتيجية صادة[91].

---

[90] تحديات المعارضة السورية بعد خسارة حلب و"إعلان موسكو"، ورقة تحليلية صادرة عن مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2016/12/16، الرابط: https://goo.gl/sXVbGW

[91] أكدت جل تصريحات موسكو بأن هدف التدخل العسكري الروسي في سورية هو مكافحة الإرهاب والقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية، إلا أنه وفقاً لحركية التدخل فإنه يتبين أن ما بين 93 إلى 95% من الغارات الروسية تستهدف مواقع مدنية سورية أو فصائل الجيش السوري الحر، وأن ما بين 5 إلى 7% فقط من هذه الغارات تستهدف مناطق تسيطر عليها "الدولة"، وإلى الآن لا يزال التنظيم يسيطر على محافظة الرقة، وعلى أجزاء من دير الزور في الشرق، وبعض مناطق ريف حلب الشمالي، واستطاع

- **انتهاء صلاحية العمل بمبدأ التوازن** في مفهوم إدارة الأزمة بحكم "تطورات المشهد" وتبني "مبدأ تصدع المعارضة" لأسباب يتفق معظم الفاعلين الدوليين والإقليميين على أنها لم تنجح في مراعاة تقليص المهددات الأمنية وإجبارها على قبول التسوية كمدخل لمرحلة جديدة سواء باتباع أدوات ضغط سياسي أم عسكري.
- **تُعظم دلالات معركة حلب تنامي حالات ثلاث**: الأولى الانزياح المتسارع نحو منظومة القوى العابرة للوطنية التي تستغل المظلومية السنية في تمتين بُناها الداخلية وتعظيم قدرته على البقاء والصمود، والحالة الثانية هي تفتيت مناطق سيطرة المعارضة وتنامي حالات الانفلات والسيولة، والحالة الأخيرة استمرار الاستعصاء في أي إنجاز يرتجى في ملفات وتحديات المرحلة الانتقالية كعودة اللاجئين والمهجرين والإدارة المحلية واستراتيجيات مكافحة الإرهاب والتنمية الاقتصادية وغيرها.

واستكمالاً لتوظيف المنجز العسكري سياسياً أتى مؤتمر الأستانة التي دعت إليه موسكو كخطوة مهمة في الأجندة الروسية المتعلقة بإتمام حل شكلي لا يقوض دعائم تحالفها مع النظام وإيران.

التقارب الثلاثي واختبارات مبدأ "خطوة بخطوة"

تتدافع الأسباب المبررة لدفع موسكو لتعزيز تقاربها مع أنقرة وطهران كونهما القوى الأكثر انخراطاً بالمعنى العسكري في سورية. ولكل طرف أسبابه "الموضوعية" في اختبار هذا التحالف وتلمس مكاسبه سواء على الصعيد الأمني ابتداءً أم الاقتصادي مروراً أم السياسي انتهاءً. وبما أن التحالف الروسي الإيراني قائم، فإن ما دفع أنقرة تجاه التقارب معهما يأتي ضمن سياق بحث تركيا عن بدائل تحالفية جديدة لا سيما بعد ما يلي:

- تلكؤ الاتحاد الأوروبي في انضمامها له وتعثر الاتفاقات البينية.
- محاولة الانقلاب الفاشلة، وازدياد الشك التركي بدور أمريكا وبعض الدول الأوروبية في هذه المحاولة.
- وضوح التوظيف الدولي لورقة الإرهاب وتنامي احتمالات تعويم الـPKK كحليف للقوة الدولية في محاربة الإرهاب.
- ما شهدته بنية الحكومة التركية من تغييرات مهمة فيما يتعلق في مشروع إصلاح السياسة الخارجية التركية. والبدء بإعادة العلاقات مع إسرائيل، وتوثيق العلاقات الاقتصادية مع إيران، وبدء إعادة العلاقات مع روسيا.

وبالإضافة للأسباب المتعلقة بجيوبولتيك الطاقة والأسباب المتصلة بالأمن القومي لروسيا التي تتطلع لأدوار مهمة في منطقة البلقان والقوقاز والقرم وشرق أوروبا، ومثلها بالنسبة لطهران فيما منطقة دول وسط آسيا تركمانية العرق، شكَّل الملف السوري نقطة التقاء بالغة الأهمية كون هذه الدول هي الأكثر انخراطاً بالجغرافية السورية عسكرياً وتستوجب بناء مجموعة مشتركات تضمن التقاء المصالح وتذليلاً للمهددات الأمنية ودفعاً باتجاه تفعيل العملية السياسية. إذاً يمكن القول إن ما جمع الدول الثلاث (طهران- موسكو- أنقرة) تقارب بُنيَ وفق مفاهيم "الواقعية والبراغماتية" والمساحة المشتركة كمكافحة الإرهاب وتذليل الخواطر الأمنية وضبط الحدود. ويسير هذا التقارب وفقاً لسياسة "خطوة بخطوة" إذ أتى

استعادة مدينة تدمر، وهذا أمرٌ تحاول موسكو الاستمرار في توظيف ورقة الإرهاب حتى اكتمال استراتيجية الحل الصفري في باقي المناطق ودفع الأطراف كافة، كقوى برية تحت "راية الجيش السوري" المستنزف بشرياً لتلك المواجهة.

مؤخراً "إعلان موسكو" راسماً خطوطاً تنفيذية عامة للحل السياسي، ثم اتفاق وقف النار الأخير كإعلان ضروري مهيئ لإنجاح مؤتمر الأستانة الذي لايزال غامضاً وغير معرف وما الخطوات اللاحقة له.

ورغم امتلاك هذا التقارب هوامش واسعة للتقدم، إلا أنه يمتلك أسباب هشاشته أيضاً خاصة إذا ما أدركنا ثلاث حقائق:

1. **عدم اتساق الغايات الاستراتيجية للمشروع الإيراني مع فكرة الحل السياسي**، فطهران التي لا تعارض سياسياً ودبلوماسياً هذا الاتفاق، لا يمكنها بنهاية المطاف التأقلم مع فكرة الحل السياسي وستبقى مغلبة فكرة الحسم العسكري والتغيير الديمغرافي والتفرد في التحكم بملفات النظام وحركية بنيته، لأن سورية المركز الاستراتيجي لمشروعها السياسي في المنطقة ولا يمكن لها تحمل خسارته المتأتية من مبدأ المشاركة وما سيلحقه من مطالبات بإخراج أذرعها وتقويض فعالية حزب الله في سورية التي ستنعكس حكماً على تموضعه في لبنان.
2. **فشل روسيا في امتحانات الضمانة** فيما يتعلق بإجبار النظام وإيران على احترام وقف النار، إذ تدرك موسكو جيداً أن أي تسليم أو تغيير سياسي مهما كان شكلياً سيكون بمثابة شلل شامل لهيكلية هذا النظام ودعاماته من جهة، ولأن فكرة الاستقرار والسلام من شأنها إيقاف منسوب الشرعية التي بات يتحصل عليها مؤخراً، وسيعزز من تحويل صراعاته البنيوية من كامنة لظاهرة، وسيُفقده أيضاً أي فرصة لإعادة امتلاكه القرار الأمني والعسكري في ظل الفوضى العارمة التي تعتري جسده[92].
3. **اصطدام هذا التقارب بسلوكية الإدارة الأمريكية الجديدة**، فعلى الرغم من مؤشرات تقارب إدارة ترامب مع الروس وعدم إزعاجهم أو معاداتهم على أقل تقدير لا سيما في ملف مكافحة الإرهاب فإنه تتوافر الأسباب الداعمة لمواجهته وتقويض فعاليته، فسلوك الإدارة الجديدة تجاه الطرفين الآخرين سيحدد حدود هذا التقارب وديمومته. فهي من جهة أولى ووفقاً لدعواتها المعادية لطهران فإنها قد تقوض من فعاليتها وتتجه لمواجهات أكثر صلابة مع ايران، ومن جهة ثانية فهل تحتمل هذه الإدارة - التي تبين المؤشرات أن تركيا حليفة مهمة لها – انتقال أنقرة من المراهنة على أمريكا والمعسكر الغربي إلى الاعتماد على روسيا والمعسكر الشرقي فيما يخص الأزمة السورية؟ وهو أمر يفتح الاحتمالات على سياسات أمريكية متعددة الاتجاهات تتجاوز مخرجات هذا التقارب أو تعززه وفق مقاربة جديدة تراعي الشروط الأمريكية الجديدة كافة.

واستمراراً لمقاربة (خطوة بخطوة) عُقد مؤتمر الأستانة كخطوة توافقية بين أنقرة وموسكو وطهران تفرضها أسباب استمرار التقارب أكثر مما تفرضها طبيعة الالتقاءات والمشتركات السياسية في الملف السوري وعدم تبلور رؤية وتصور مشترك للحل. وفي حين أرادته موسكو مرجعية جديدة في العملية السياسية وتراه "حواراً سياسياً مباشراً بين جميع الأطراف المتنازعة في سورية" يرتجى منه انخراط الأطراف المعارضة في حكومة وحدة وطنية تحارب الإرهاب، سعت كلٌ من أنقرة والفصائل العسكرية المعارضة لتثبيت وقف إطلاق النار فقط ودفعاً للدخول في تفاصيل العملية السياسية لجنيف 4 خاصة عندما طرح الروس دستورهم المقترح.

---

[92] ولعل سياسة النظام وحلفائه هي أحد أهم أسباب فشل الضمانة خاصة عندما تعنت ورفض وقف إطلاق النار في وادي بردى على وجه الخصوص واتباعه سياسات التهجير الكامل والتغيير الديمغرافي، فهو لن يسلم بأي وقف إطلاق نار أو أي عملية سياسية، ولا تزال هناك فرصة ما لتقويض مكاسبه العسكرية وتلغي فكرة الحل العسكري ولا تعمم صفة الإرهاب على كل معارضيه، وهذا ما يعد اختباراً وظيفياً لموسكو التي تعتبر ضامناً لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وملحقاته.

بالعموم، لم تتعارض مخرجات الأستانة مع المقاربة الروسية وإن كانت دون توقعاتهم، إذ إن أهم مخرجين تمثلا في التزام المعارضة لوقف إطلاق النار، وإحداث سيولة في خارطة تحالف الفصائل لا سيما في مناطق الشمال السوري، وبالمقابل أفرز الاجتماع اعتراف موسكو بالمعارضة المسلحة (الفصائل الإسلامية – الجيش الحر) التي حضرت المؤتمر الأمر الذي جعلها أمام خيارات أكثر حسماً فيما يتعلق بطبيعة تحالفاتها مع التنظيمات المتشددة، رغم إعلانها عدم الدخول في اقتتال معها.

بالمقابل، لا شك أن كل هذه الهندسة الروسية لعناصر حل جديدة بعد "الإنجازات العسكرية" فإنها تصب لصالح "استراتيجية خروج" ترتجيها موسكو وتحميها من تورط عسكري متعدد الأوجه، وتهدد هدفها الاستراتيجي المتمثل بتصدير قدرتها على حلحلة ملفات المنطقة بمقاربة مغايرة للتدخلات الأمريكية، إلا أن هذه الاستراتيجية لا تزال تواجه عراقيل جمة أهمها:

- عدم قدرة روسيا على إرغام الفصائل المعارضة السورية على الاستسلام.
- عدم ضمان استمرار المكاسب العسكرية الاستراتيجية التي حققها النظام في حال توقفت العمليات الروسية.
- تعدد اللاعبين الإقليميين والدوليين في سورية، وامتلاكها القدرة على التعطيل وتأخير "الحسم".
- احتمالية اتباع الولايات المتحدة لما يُسمى "الصبر الاستراتيجي"، بمعنى إنهاك "الروس" في سورية، وتركها تتكبد الخسائر على غرار ما حدث في أفغانستان.
- عدم لحظها لفعاليات المعارضة المختلفة والتي استطاعت تشكيل نمط حكم يكتسب قوته من شرعيته التمثيلية.

ثالثاً: هل تبقى للمعارضة خيارات؟

ثبَّتَت معطيات معركة حلب أمام المعارضة ضرورة تبني مبدأ المراجعة وتقييم أدواتها السياسية والعسكرية كافة. وتطرح في هذا السياق ضمن فعاليات قوى الثورة والمعارضة مجموعة من ردود الفعل لا ترتقي لمستوى الحدث الذي يؤسس لمرحلة جديدة تتطلب سياسات أكثر اتساقاً مع أهداف الحراك الثوري، إذ إن ضرورات مواجهة المرحلة تتطلب عدم تأخير الامتحانات الوطنية والامتناع عن سياسة "دفع الكرة إلى الأمام" والإعداد لسياسات واستراتيجيات تساهم في استيعاب الأولويات ومواجهة الاستحقاقات بأدوات أكثر فعالية.

تتزايد هذه التحديات أمام حالة التصدع التي شهدها صف المعارضة باعتباره طرفاً أساسياً في المفاوضات، حيث عملت موسكو ونجحت في تقسيم هذا الصف إلى ثلاثة أقسام غير متسقة، بعد أن ضمنت تمثيل منصتي موسكو والقاهرة. لا بد من العمل على التمسك **بمبدأ الانتقال السياسي** كأولوية في أي مرحلة تفاوض ومحاولة صد أي تغييرات في الأجندة التفاوضية لا سيما الإغراق بقضايا تقنية تعزز من نظريات الدمج وإعادة الهيكلة فقط **دون شرعنة مرحلة سياسية جديدة** تُنهي حقبة الاستبداد وتؤسس لدولة ديمقراطية مدنية تعددية.

وفي هذا المضمار وبالتزامن مع مبدأ "استيعاب الأزمة" واستراتيجية "الثبات الاستراتيجي" يمكن تصدير مجموعة من السياسات المبينة أدناه تسهم في بلورة واقع جديد تستطيع فيه المعارضة الانتقال من دوائر التبعية إلى مرحلة امتلاك القرار الوطني:[93]

1. **المراجعات الجدية/المتأنية/المنظمة للعمل السياسي والعسكري**، كتقييم الأداء والسلوك العام للأجساد السياسية كافة، وعلى رأسها الممثل الشرعي للشعب السوري "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" ومدى نفعية بقائها في المرحلة القادمة بحلتها الراهنة، والتدارس الموضوعي لصلاحية البُنية الحالية لهذه المرحلة بعد أن اتخذت شكلاً ثابتاً ومصمتاً خلال الأعوام الستة الفائتة.
2. **تقوية المكونات المحلية المدنية وخاصة منظومة المجالس المحلية** كجسم تمثيلي شرعي رغم التفاوت في مستوى الأداء بما يهدف إلى ملء الفراغ الإداري وتمثيل رأي المواطنين في الحقل السياسي في مقابل طُغيان غير متوازن للفصائل العسكرية والأجسام السياسية التقليدية في المشهد التفاوضي.
3. **تدعيم منظومة "الجيش السوري الحر"** وتصحيح سياساتها العامة على صعيد علاقاتها مع غرف الدعم العسكري والمالي الدولية وتوسيع هوامش امتلاك القرار وعناصر التحكم العسكري العملياتي، وضرورة إكمال بناء العقيدة العسكرية الثورية وما تتطلبه من مأسسة وهيكلية واضحة واستيعاب عناصر عسكرياتية تتعدى مفهوم السيطرة والنفوذ من القوى المدنية المحلية.
4. **حسن إدارة ملف الغوطة** والذي يتطلب التدارس الحثيث للخيارات المتاحة كافة، لاسيما الهدنة والعمل على الدفع بها وفق منطق "توازن الردع" وضرورات التكامل مع مناطق برزة والقابون وأحياء دمشق الجنوبية، ومبدأ وقف إطلاق النار وليس التسليم والتهجير، وحتمية إنهاء الاقتتال البيني والكف عن الممارسات المضيقة لعمل منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية.
5. **توفير أسباب الصمود والقوة في إدلب** وما يحتاجه من تحصين عسكري، وحسن إدارة ملف المهجرين النازحين، وتقوية موارد التنمية والالتفاف حول المجلس المحلي باعتباره الحالة الأكثر شرعية من الناحية التمثيلية.
6. **ضرورة اتخاذ معركة الرقة** كخيار استراتيجي وهذا يُعلي من شأن تدعيم عمليات درع الفرات والاستعداد التام لملء الشواغر الإدارية والأمنية بعد التحرير.
7. **تبني مقاربة وطنية متكاملة لبرامج عودة اللاجئين وإعادة الإعمار**، ناهيك عن استراتيجيات مكافحة الإرهاب وما تتطلبه من سياسات وطنية تتقاطع مع الضرورات الأمنية الإقليمية والدولية.
8. **تبني سياسات الحسم ضمن محددات العلاقات البينية لا سيما اتجاه المشاريع السياسية العسكرية والعقدية العابرة للثورة** وعدم تركها سائلة وخاضعة للظروف العسكرية والسياسية، وأن تكون هذه المحددات مرتبطة بالمشروع السياسي والأيديولوجي للثورة. وفي هذا المضمار لا بد من حسم العلاقة مع هيئة تحرير الشام وجبهة فتح الشام وجند الأقصى وأخواتها واتخاذ موقف حاسم تجاهها رافضاً لأطروحاتها وسياساتها، ويعتمد على مقاربة عسكرية خاصة قائمة على فكٍ كامل لأي ارتباطات معها وعدم مشاركتها بالقتال في أية معارك أو غرف عمليات مشتركة.

[93] المرجع نفسه.

9. انتهاج سياسة مجتمعية تدفع المجالس المحلية والمنظمات الأهلية للضغط على الجبهة للابتعاد عن المدن والتجمعات السكنية بالطرق المتاحة، مع عدم استعجال الاقتتال معها رغم ضرورة الاستعداد لذلك.

الخاتمة

مما لا شك فيه أن أهداف موسكو بالتدخل آخذة بالتحقق في ظل " نجاعة الاستراتيجية الصفرية" التي طبقها الروس بتسارع وهندسة مرحلية نوعية تفضي بأحسن الأحوال لجمع المتناقضات في السلطة. إلا أنه وبالجهة المقابلة فقد عزز هذا التدخل من تعقيد مداخل الاستقراروالسلام وقوّضت إطار الانتقال السياسي، وخفضت روسيا من احتمال وجود آلية عدالة دولية لسورية، فاستمرار التمييع في صف المعارضة تحت ضرورات نسف هذا الضلع وحتمية وجوده من المشهد العام للعملية السياسية لا يزال يتطلب جهداً يفوق قدرات التدخل الروسي ويحتاج لتكاتف دولي يغير من طبيعة المستندات الدولية المتحكمة في العملية السياسية وعلى رأسها مستندات جنيف والقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن لا سيما القرار 2254. ومن جهة أخرى فإن استمرار حاجة سورية للدعم الخارجي لإعادة بناء ما دمرته الحرب، وإعادة المهجرين، ومعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الحرب، فإنه لن يكون دون "ثمن سياسي" لا يتناسب مع المخيال الروسي.

لذا وكحقيقة ثابتة فإنه يمكننا تصدير الآتي: طالما استمر الإمعان الروسي في تطويع عناصر المشهد السوري كافة للتملص من استحقاق الانتقال السياسي، فإن الكثيرمن العراقيل المتعلقة بمبدأ إدارة الأزمة ستبقى تعتريه،، والكثير من الانكسارات المتأتية من عدم تمكين المجتمع السوري وتقوية تموضعه في النظام السياسي الجديد، كتنامي الإرهاب وازدياد منسوب سيولته، وتعاظم موجات اللاجئين والمهجرين والمقتلعين من جذورهم، وتكريس وتثبيت عوامل الفشل لبنى الدولة ووظائفها. وطالما أن المبدأ العام الذي يحكم التدخل الروسي قائم على تعويم نظام الحكم الحالي وتعزيزشرعيته وفق مفاهيم ومقاربات أمنية ستبقى أسباب التشظي والحريق مندلعة في المنطقة، فهذا النظام هو جذرالإرهاب والسيولات الأمنية في المنطقة.

الإدارة المحلية كضامن لبناء الدولة في المرحلة الانتقالية

هاديا العمري، أيمن الدسوقي، منير الفقير

تُشكّل إعادة بناء الدولة السورية تحدٍّ يعترضه الكثير من العقبات، من أهمها استمرارية هياكل الحوكمة المحلية بصيغتها القائمة في مناطق النفوذ المتشكلة، والتي تعاني من ضعف في الأداء وتفاوت من حيث الشرعية وتباين في أسلوب الإدارة ما يعزّز احتمال بروز أنماط متقدّمة من الفشل الحَوكمي والاجتماعي والسياسي، يناقش هذا الفصل كيفية الخروج من هذا المأزق القائم، إلى نمط حَوكمي انتقالي يتأسّس على دينامية دولية لوقف إطلاق النار، الانخراط في فضاء حَوكمي مشترك على المستوى الأفقي، من شأنه أن يفرز ترتيبات محلية مضبوطة ومتكاملة مع العملية السياسية الشاملة، تستهدف بناء الثقة بين تلك الهياكل وتعزيز فاعليتها في توفير الخدمات وجَسر هوّة الانقسام المجتمعي المتشكلة، علاوةً على إيجاد مسار لحَوكمة انتقالية تستهدف إعادة بناء الدولة واستعادة وظائفها على المدى البعيد، علماً أن ما يتهدد هذا المسار من عوامل أكثر من تلك التي تعززه، وهو ما يوجب علينا كسوريين مؤمنين بخيار الدولة العمل سويةً للتصدي لهذا التحدي.

الملخص التنفيذي

- يحيل استعراض الواقع الحَوكمي في سورية إلى تواجد أنماط رئيسة للإدارة المحلية هي: نظام الأسد، فصائل المقاومة الوطنية، الإدارة الذاتية، تنظيم "الدولة الإسلامية".
- يجري تقييم هياكل الحوكمة الرئيسة وفقاً لعوامل ثلاثة: **1) الشرعية، 2) القدرة على توفير الخدمات، 3) تحقيق الأمن.**
- تختزل هياكل الحوكمة بصيغتها القائمة حالياً إشكاليات جدية تهدد بقاء الدولة ووحدة الجغرافية السورية، نظراً لما تعانيه من ضعف في الأداء والقدرات وتفاوتها من حيث الشرعية، إضافة إلى تباينها من حيث أسلوب الحكم وفلسفة الإدارة والأدوات، إضافة إلى تفاوت مستويات تحقيق الأمن فيما بينها.
- تعتبر المجالس المحلية المنتخبة والمعبرة عن إرادة مجتمعاتها ثورة شعبية بكل ما تحمله الكلمة من معنى في التاريخ السوري الحديث، لكونها تؤسس لشرعية حقيقية تمكّن السوريين من ممارسة حقهم المشروع في الانتخاب والترشّح الحر والرقابة على أعمال المؤسسات العامة.
- تتمثل أبرز المخاطر المترتبة على غياب هياكل الحوكمة المحلية في إضعاف الحالة المدنية للحراك الثوري، والجنوح لتبنّي خيارات متطرفة وتصاعد موجات النزوح والهجرات داخل الجغرافية السورية وخارجها، إضافة إلى إضعاف فرص التوصّل لحل سياسي وإمكانية تطبيقه.
- يمكن إجمال المشاريع الدولية المنخرطة في الصراع السوري بناءً على موقفها من الدولة السورية إلى مشروعين رئيسين: يؤكد الأول على بقاء الدولة السورية وتتباين التوجهات ضمنه حول شكل الدولة ونظام الحكم وطريقة إدارة الدولة، في حين يقع المشروع الآخر على النقيض لكونه لا يحيا إلا في ظل غياب الدولة أو فشلها.
- يمكن للمجالس المحلية الاضطلاع بأدوار جديدة تمكنها من تحسين تموضعها الدولي وتعزيز شرعيتها المحلية، كممارسة أدوار رقابية على تصرفات الفصائل والعمل على وقف الاقتتال وتعزيز الأمن المحلي، إضافة إلى قدرتها على إعادة تشكيل بناها في مناطق سيطرة النظام ضمن أشكال أخرى من الفعالية، وتواجه المجالس أيضاً تحدياً في إثبات قدرتها على إدارة المجموعات السكانية المهجرة في مناطق النزوح، ويسهم تطوير فكرة اتحادات المجالس الفرعية في تعزيز تماسكها على المستوى العام واتساق أنشطتها، فيما تعزز تجربة التوأمة مع المجالس في دول أخرى من التموضع الدولي لها.
- يحتم التوجه نحو نموذج حوكمي تشاركي وجود مظلة شاملة إدارية وسياسية على مستوى المجالس المحلية في مناطق سيطرة المعارضة السورية وذلك على مستوى البنية والوظيفة.
- يمكن صياغة مجموعة من المقترحات على المستوى السياسي فيما يتعلق بإنجاح خلق مظلة شاملة إدارية وسياسية، تركز على ضبط العلاقة مع الحكومة المؤقتة أو الانتقالية وإعادة تعريف العلاقة مع الفصائل، وتطوير العلاقات مع المنظمات والجهات الدولية، ووضع محددات واضحة للتعاطي مع ملف الهدن المحلية، وتهيئة المناخات لإيجاد قنوات تواصل مع البنى المحلية الأخرى في مناطق النظام ومناطق الإدارة الذاتية.

- يمكن صياغة مجموعة من المقترحات على مستوى العلاقات البينية في ما يتعلق بإنجاح خلق مظلة شاملة إدارية وسياسية، تركز على البعد عن الاستقطابات السياسية والمناطقية وتطويل العلاقات البينية المشكّلة لأي إطار ناظم للإدارة المحلية، والقدرة على بلورة خطة وطنية شاملة في مجال الخدمات والتنمية وإدارة الموارد، وتشكيل غرفة طوارئ مشتركة على المستوى الوطني وتعزيز اللامركزية والحكم الرشيد.
- لإنجاح أي مشروع قادم يسعى لتأطير مجالس المحافظات على المستوى الوطني، ينبغي العمل على إعادة طرح المجالس المحلية في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ككتلة متماسكة على المستوى الإداري والدفع باتجاه تعزيز قدرتها على العمل بأولويات القرار السياسي في سبيل مواجهة محاولات الإلغاء أو تهميش الدور.

مقدمة

تُشــكّل إعادة بناء الدولة الســورية تحدٍّ يعترضــه الكثير من العقبات، من أهمها اســتمرارية هياكل الحوكمة المحلية بصيغتها القائمة في مناطق النفوذ المتشكلة، حيث إن استمراريتها بما تعانيه من ضعف في الأداء والقدرات وتفاوتها من حيث الشــرعية، إضــافةً إلى تباينها من حيث أســلوب الإدارة، يعزّز احتمال بروز أنماط متقدّمة من الفشــل الحَوكمي والاجتماعي والسياسي، تزيد معها احتمالية استمرارية الصراع وكذلك حدوث التقسيم. وعلى الجانب الآخر، تبرز مخاوف جدّية من غياب تلك الهياكل دون توافر بدائل عنها، الأمر الذي من شأنه تعزيز حالة الفوضى واستغلالها من قبل القوى المضادّة لمشروع الدولة، لتحقيق طموحاتها في الجغرافية السورية.

تتحدد الإشكالية التي تناقشها الورقة في كيفية الخروج من المأزق الحَوكمي القائم، إلى نمط حَوكمي انتقالي يتأسّس على دينامية دولية لوقف إطلاق النار، لا يشــمل القوى المصــنّفة على لائحة الإرهاب، بشــكل يتيح لهياكل الحوكمة عدا تلك القائمة في مناطق التنظيم الانخراط في فضــاء حَوكمي مشــترك على المســتوى الأفقي، من شــأنه أن يفرز ترتيبات محلية مضــبوطة ومتكاملة مع العملية الســياســية الشــاملة، تســتهدف بناء الثقة بين تلك الهياكل وتعزيز فاعليتها في توفير الخدمات وجَسر هوّة الانقسام المجتمعي المتشكّلة، علاوةً عن إيجاد مناخ مناسب لمناقشة واختبار القضايا الخلافية كعلاقة المركز بالمحليات وإيجاد مظلّة شاملة إدارية وسياسية. بمعنى، إيجاد مسار لحَوكمة انتقالية تستهدف إعادة بناء الدولة واســتعادة وظائفها على المدى البعيد، علماً أن ما يتهدد هذا المســار من عوامل أكثر من تلك التي تعززه، وهو ما يوجب علينا كسوريين مؤمنين بخيار الدولة العمل سويةً للتصدي لهذا التحدي.

الواقع الحَوكمي في سورية: تنامي مهددات الانقسام والفوضى والتغييب

حفل عام 2016 بمجموعة من التطورات السياسية والعسكرية التي تركت آثارها على الجغرافية السورية، مما انعكس على القوى المنخرطة فيها وعلى هياكل الحوكمة المحلية. ويبدو من الأهمية بمكان في هذا السياق تجنّب القراءات المجتزأة والسطحية للمشهد السوري الذي يتسم بالسيولة والتعقيد بشكل يصعُب فيه التنبؤ بمسارات تطوره المستقبلية. ويمكن القول إن التطورات والمراحل التي مرت فيها سورية خلال السنوات الست ليست إلا امتداداً لنقطة البداية (آذار 2011) وما تختزله من إشكاليات انهيار العقد الاجتماعي وفشل الدولة وعدم حسم وضبط علاقة المركز بالمحليات. ولا تزال المقاربات المطروحة لهذه القضايا خاضعة للتوظيف السياسي من جهة وللمصالح الخارجية من جهة أخرى.

يُحيل استعراض الواقع الحَوكمي في سورية إلى تواجد أنماط رئيسة للإدارة المحلية قائمة ضمن مناطق النفوذ المتوزعة على أربع قوى رئيسة وهي: نظام الأسد، المعارضة الوطنية، الإدارة الذاتية الديمقراطية، تنظيم "الدولة الإسلامية-داعش"، إضافةً إلى أنماط أخرى لا تزال قيد التبلور للمكونات المجتمعية "الدروز"[94]، الميليشيات الوافدة لسورية "حزب الله"، دون نفي احتمالية بروز أنماط هجينة خاصة في المناطق المتوقع تحريرها من سيطرة تنظيم "داعش". وسيكون تقييم هياكل الحوكمة الرئيسة وفقاً لعوامل ثلاثة: **1) الشرعية، 2) القدرة على توفير الخدمات، 3) تحقيق الأمن.**

أولاً: البُنى المحلية في سورية: تحديات تنتظر التعامل معها

مع نهاية عام 2016، تمكّن **نظام الأسد** بدعم حلفائه من الانتقال من وضعية الدفاع إلى الهجوم رغم خسارته مساحات من الأراضي السورية وذلك بسبب استعادة سيطرته على مناطق حساسة واستراتيجية وأهمها حلب الشرقية وتصفية مراكز حيوية للمعارضة في ريف دمشق بعمليات المصالحة المسبوقة بالحصار والضغط العسكري. وعلى الرغم من ذلك لم يتمكن النظام من توطيد مؤسساته في المناطق التي استعادها، كما لم يتجاوز إشكالية نقص الشرعية الملازمة له. وتعاني مؤسساته من ضعف القدرات الحوكمية والترهل الإداري والفساد[95]، علاوةً عن افتقارها للموارد وهو ما تجلى بالأزمات الخدمية الحادّة (المياه، موارد الطاقة[96]، البنية التحتية) التي تكررت في مناطق سيطرته دون توفير حلول جذرية لها. أما بسط الأمن، فمتعذر لفقدان نظام الأسد احتكار القوة ضمن مناطقه مع وجود ما يزيد عن 60 ميليشيا محلية وأجنبية[97]، واعتماده المتزايد عليها في مهام ذات طبيعة عسكرية واقتصادية وإدارية.

أما فيما يتعلق **بمناطق سيطرة فصائل المعارضة**، فقد خسرت الفصائل عدداً من مراكزها الحيوية في محيط دمشق وشرق حلب. وأدت بعض الهزائم التي تعرضت لها إلى تنامي مستوى التناقضات داخلها وهو ما يمكن الاستدلال عليه بمؤشرين بارزين هما: الاقتتال الداخلي وإعادة التموضع، في حين عوضت الفصائل جزءاً من خسارتها بمناطق استولت عليها ضمن عملية درع الفرات في الشمال السوري. أما في الجانب المتّصل بالحَوكمة، فقد اضطرت هياكل الحكم في المناطق

---

[94] منير الفقير، أيمن الدسوقي، هاديا العمري: "**خيارات اللامركزية في اختبارات إعادة بناء الدولة السورية**"، ورقة منشورة ضمن الملف السنوي لمركز عمران للدراسات الاستراتيجية بعنوان: اختبارات وطنية في مواجهة سيولة المشهد السوري، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تاريخ 15- 3- 2016، رابط إلكتروني https://goo.gl/bT49ON

[95] مجموعة باحثين، الإطار الاستراتيجي لبدائل السياسات/ سورية ما بعد النزاع، برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سورية، الأسكوا. ص 56.

[96] بالأرقام. أزمة الوقود الخانقة مستمرة في سورية حتى اشعار آخر، موقع Micro Syria، تاريخ 11-2-2017، رابط إلكتروني https://goo.gl/W9S5Sp

[97] عدد الميليشيات المساندة لقوات الأسد، وحدة الرصد والمعلومات في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية،

التي خسرتها الفصائل إما للانحلال[98] أو للتحول إلى أشكال أخرى من العمل المدني[99] أو للنزوح إلى مناطق آمنة[100]. كذلك يلحظ بروز تجربة الإدارة المحلية في مناطق درع الفرات بتشكيل مجالس جرابلس والباب عن طريق إشراف مجلس محافظة حلب وبرعاية تركية غير مباشرة[101]. وعلى الرغم مما قدمته هياكل الحوكمة المحلية في مناطق سيطرة المعارضة من خدمات، وبروز تطور ملموس لبعضها فيما يتصل بشمولية دورها وآليات تشكيلها وأدائها[102]، إلا أنه يؤخذ عليها ضعف الإطار القانوني الناظم لعملها، وخضوعها لمعطيات الواقع الاجتماعي المتغيرة في عمليات تشكيلها، وضعف شموليتها لشرائح المجتمع كافة، خاصةً النساء والوافدون. كما يغلب عليها المحلية المفرطة وضعف الترابط الإداري فيما بينها، علاوةً عن افتقاد خدماتها ومواردها لعوامل الاستقرار والاستمرار، إضافةً إلى ضعف قدرتها على إنفاذ القانون وخضوعها في ذلك للفصائل العسكرية.[103]

بالانتقال إلى مناطق **الإدارة الذاتية الديمقراطية**، فعلى الرغم من التقدم العسكري الذي حققته قوات "قسد" بدعم دولي على حساب فصائل المعارضة الوطنية من جهة، وعلى حساب تنظيم "الدولة" من جهة أخرى، إلا أنها فشلت في ربط مناطق سيطرتها وذلك إثر التدخل التركي ضمن ما يعرف بعملية درع الفرات. وفي جانب آخر، يلحظ اعتماد الإدارة الذاتية توصيف "النظام الاتحادي الديمقراطي لشمال سورية" عوضاً عن "النظام الفدرالي لروج آفا - شمال سورية"[104]. ورغم ما حققته الإدارة الذاتية من انتصارات عسكرية وحضور سياسي دولي وإقليمي تسعى جاهدةً لتوظيفه في نيل الشرعية، إلا أنها تبقى منقوصة في ظل الانقسام الكردي حولها[105]، إضافة لسياساتها التمييزية بحق المكونات المجتمعية الواقعة ضمن مناطقها[106]، وأسلوبها التسلّطي في إدارة مناطقها وهو ما يظهر بالتجنيد الإجباري وتحصيل الضرائب، إضافةً إلى التساؤلات المطروحة حول قدرتها كإدارة على توفير الخدمات في ظل إقرار مسؤوليها بوجود الفساد ضمنها وضعف فاعليتها وافتقادها للكفاءات وهو ما يمكن التدليل عليه بأزمات الخدمات (الخبز، موارد الطاقة[107]، البنية التحتية). ومن المهم ملاحظة ما يوجّه إليها من انتقادات بخصوص ازدواجية البُنى الحوكمية والتوظيف السياسي لخدماتها[108]. أما إدارة الأمن فتشهد تضارباً في المؤسسات وازدواجية في المرجعيات ما بين النظام وPYD، ولعل الخطر الأكبر المهدّد للأمن في مناطقها

---

[98] بيان إنهاء أعمال المجلس المحلي لمدينة داريا، المكتب الإعلامي لقوى الثورة السورية، تاريخ 25- 2016.11، رابط إلكتروني https://goo.gl/f0TV7i

[99] بيان تشكيل لجنة مهجري معضمية الشام في المناطق المحررة، الصفحة الرسمية للجنة على الفيس بوك، تاريخ 8-12- 2016، رابط إلكتروني https://goo.gl/olLjzK

[100] انتخاب المجلس المحلي لمدينة حلب في دورته الخامسة، الموقع الرسمي لمجلس محافظة حلب الحرة، تاريخ 11-2-2017، رابط إلكتروني https://goo.gl/eqrXBF

[101] افتتاح مركز الشرطة والأمن الوطني في مدينة جرابلس بحضور والي عنتاب ونائبه وعدد من المسؤولين الأتراك، الصفحة الرسمية للمجلس المحلي لمدينة جرابلس وريفها، تاريخ 24-1-2017، رابط إلكتروني https://goo.gl/IGea98

[102] Bahjat Hajjar, Corinne von Burg, Leila Hilal, Martina Santschi ,Mazen Gharibah and Mazhar Sharbaji. "Perception of Governance - The Experience of Local Administrative Councils in Opposition-held Syria". Swisspeace and Local Administration Councils Unit LACU. Date January 2017. Link https://goo.gl/YgJKpd

[103] SAM HELLER, Keeping the Lights On in Rebel Idlib. The century foundation. Date NOVEMBER 29, 2016. Link https://goo.gl/A6FAwW

[104] تغيير اسم الفدرالية إلى النظام الاتحادي الديمقراطي لشمال سوريا، إذاعة ARTA، تاريخ 28-12- 2016، رابط إلكتروني https://goo.gl/XT4TIg

[105] تمر حسين إبراهيم: **"كرد سوريا. خلافات في الوقت الخطأ"**، هافينغتون بوست، تاريخ 1-8-2017، رابط إلكتروني https://goo.gl/3JWKVl

[106] سليمان فارس: **"اتهامات لـ«الإدارة الذاتية» بالاستيلاء على ممتلكات للمسيحيين في ديريك"**، موقع أرا نيوز، تاريخ 11-2-2017، رابط إلكتروني https://goo.gl/KFqLJE

[107] قهرمان مستي: **"أزمة المازوت في الحسكة ... واقع وتبريرات"**، موقع aranews، تاريخ 2-2-2017، رابط إلكتروني https://goo.gl/X7WbSX

[108] بدر ملا رشيد: **"الواقع التعليمي في مناطق "الإدارة الذاتية"/ إشكاليات الهشاشة والبنى المزدوجة والتوظيف السياسي"**، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تاريخ 15-11-2016، رابط إلكتروني https://goo.gl/n4M17L

ارتباط الأذرع العسكرية والأمنية فكرياً – وبعضها تنظيمياً- بحزب PKK ذي التوجهات الانفصالية والعدائية لدول الجوار.[109]

وفيما يخصّ تنظيم "**الدولة**"، فإنه يعاني من انحسار متزايد لمناطق سيطرته تحت ضغط هجمات خصومه. وعلى الرغم من ذلك ما زال يتمتع بالقدرة على شنّ هجمات خاطفة مستغلاً تناقضات مصالح القوى وضعف هياكل الحوكمة القائمة كما حصل في هجومه على تدمر. وفيما يتّصل بتقييم قدراته الحَوكمية، فإنه يعاني من إضعاف متزايد لقدرته على الحكم، حيث تشهد مناطقه أزمات خدمية حادة ناجمة عن استهداف قوات التحالف المركز للبنية التحتية[110]، إضافة إلى تراجع موارده مما اضطره لتقليص حجم انخراطه في أعمال الإدارة المحلية والتركيز على الأولويات العسكرية[111]. أما فيما يتعلق بالقدرة على فرض الأمن فيُعاني التنظيم من تنامي التهديدات الأمنية داخل مناطق سيطرته، الأمر الذي اضطره إلى فرض إجراءات مشددة لقمع أي حركة تمرد داخلية تحاول استغلال الضغوط العسكرية التي يتعرض لها، كما لجأ إلى إحداث تغيرات في صفوف قياداته الأمنية لضمان ولائها.[112]

بناءً على تقييم هياكل الحوكمة المحلية القائمة وأثرها المحتمل على مستقبل الدولة والجغرافية السورية، يمكن القول: إن استمرارية هياكل الحوكمة بصيغتها القائمة، تختزل إشكاليات جدية تتهدد بقاء الدولة ووحدة الجغرافية السورية، نظراً لما تعانيه من ضعف في الأداء والقدرات وتفاوتها من حيث الشرعية، إضافة إلى تباينها من حيث أسلوب الحكم وفلسفة الإدارة والأدوات، الأمر الذي يفتح الباب مشرعاً لبروز أنماط متقدمة من الفشل الحَوكمي والاجتماعي والسياسي، يمكن أن تشكل محركات رئيسة مولدة لاستمرارية الصراع من جهة، كما تعتبر مرتكزات محورية يتعزز معها خطر التقسيم من جهة أخرى.

ثانياً– المجالس المحلية في مناطق فصائل المعارضة المسلحة ومخاطر التغييب

تواجه هياكل الإدارة المحلية في مناطق سيطرة فصائل المعارضة المسلحة تحدّيات متعددة، بعضها يتّصل بمقاربة الدول والجهات المانحة لها من حيث العمل على إضعافها لصالح كيانات موازية أو تحويلها لمجرد وكلاء محليين، ويتّصل بعضها الآخر بضغوط متنامية من قبل القوى الجهادية التي تستهدفها استحواذاً أو إنهاءً في إطار صراعها على الموارد والنفوذ بغية إنجاز مشروعها الخاص للحكم. ويعمل النظام وحلفاؤه في الوقت نفسه، على محاربة المجالس المحلية وشرعيتها انطلاقاً من إدراكهم للتهديد الذي تمثله على مصالحهم وسرديتهم، حيث تعتبر المجالس المنتخبة والمعبرة عن شرعية بديلة معادية للنظام الحاكم في دمشق. وتُمكن المجالس المحلية السوريين من ممارسة حقهم المشروع في الانتخاب والترشّح الحر والرقابة على أعمال المؤسسات العامة، وهو ما كان مغيباً عنهم منذ استيلاء البعث على الحكم، وبالتالي كسر ادّعاء تمثيل

---

[109] معن طلاع: "**الواقع الأمني في سورية وسبل حوكمته**"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تاريخ 27-2-2017، رابط إلكتروني https://goo.gl/H8IBRQ

[110] انقطاع المياه عن مدينة الرقة معقل تنظيم "الدولة الإسلامية" إثر غارات جوية يرجح أنها للتحالف الدولي، وكالة فرانس 24، تاريخ 3-2-2017، رابط إلكتروني https://goo.gl/A3YyIQ

[111] برهان عثمان: "**تنظيم "الدولة" يُهمل شؤون الرقة الإدارية وينهمك بتجهيزاته العسكرية**"، موقع عنب بلدي، تاريخ 6-11-2016، رابط إلكتروني https://goo.gl/EcniIK

[112] تنظيم "الدولة الإسلامية" يعمد لتغيير قيادات الصف الثاني في "ولاية الرقة" ويستبدلهم بقادة عراقيين، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 17-10-2016، رابط إلكتروني https://goo.gl/HreLj7

نظام الأسد للسوريين، وإعادة إنتاج النظام السياسي والمجتمعي وفق قواعد جديدة مدنية وديمقراطية، وهو ما يدرك النظام خطورته على المدى البعيد.[113]

يوجب هذا الواقع المحكوم بين مقاربة لا تمنح هياكل الحوكمة المحلية مَنَعَةً وأخرى تريد إلغاءها، الرد أولاً على الطروحات التي يسوقها النظام بقدرة مؤسساته على شغل الفراغ المتحصل عن غياب تلك الهياكل باعتباره ممثلاً للدولة، والتنبيه ثانياً للمخاطر المترتبة عن إضعاف هياكل الحوكمة أو إنهاء تواجدها.

بدايةً، تفقد حجج نظام الأسد مصداقيتها عند اختبارها على أرض الواقع، فعلى الرغم من تمكنه - بدعم القوات الموالية له -من توسيع نطاق سيطرته الجغرافية، إلا أن ذلك أظهر للعيان عجزه عن إدارة هذه المناطق وتوفير الخدمات لها[114]، في حين كانت تقوم بذلك الهياكل الحوكمية السابقة رغم ما كانت تواجهه من تحديات[115]. كذلك يفتقد النظام للشرعية التي تتمتع بها تلك الهياكل على اعتبار أنها تمثل السكان[116]، بل وينظر السكان المحليون الذين هُجّروا من مناطقهم إلى مناطق نفوذ نظام الأسد على أنه تجسيد لحالة ميليشياوية وليس على أنه ممثل للدولة السورية وللسكان المحليين. بالنتيجة يُحيلنا ذلك إلى استعراض أبرز المخاطر المترتبة على غياب هياكل الحكم المحلية:

1. إضعاف الحالة المدنية للحراك الاجتماعي، وبالتالي دفع الكثيرين إلى الجنوح لتبنّي خيارات متطرفة، وهو ما يوفر بيئة مواتية للجماعات الجهادية للتوسع مستغلةً قوة خطابها الديني، وقدرتها على توفير شبكة خدمات اجتماعية لتعبئة المجتمعات المحلية خلفها.
2. تصاعد موجات النزوح والهجرات داخل الجغرافية السورية وخارجها بحثاً عن الأمن ومتطلبات المعاش اليومية التي كانت المجالس توفر جزءاً أساسياً منها، وهو ما سيلقي بأعبائه على دول الجوار القريب وحتى على نظام الأسد نفسه، الفاقد للقدرة وللإمكانيات على إدارة شؤون السكان وتوفير احتياجاتهم الأساسية.
3. إضعاف فرص التوصّل لحل سياسي وإمكانية تطبيقه، حيث يتطلب الحل السياسي قوى محلية شرعية وفعالة يمكن التعامل معها كحامل لترتيبات الحل السياسي، وهو ما تتمتع به المجالس المحلية نظراً لما تحوزه من كمون نابع من شرعيتها التمثيلية من جهة، ولما راكمته من خبرات وقدرات في إدارة شؤون مجتمعاتها المحلية من جهة أخرى.

ثالثاً– موقف الفواعل المحليّة والخارجية من مشروع الدولة: اعتبارات مصلحية

تتصارع مشاريع القوى المنخرطة في الصراع على الجغرافية السورية ولكل منها مصالحها وأدواتها لإنجاز أهدافها. ويُمكن اختصار تلك المشاريع بناءً على موقفها من الدولة السورية إلى مشروعين رئيسين، ينطلق الأول من تأكيده على بقاء الدولة، وفي حين يشكل ما سبق إجماعاً للقوى المؤيدة لهذا الطرح، إلا أنها تتباين فيما بينها من حيث رؤيتها لشكل الدولة ونظام الحكم وطريقة إدارتها، في حين يقع المشروع الآخر على النقيض لكونه لا يحيا إلا في ظل غياب الدولة أو فشلها.

---

[113] أيمن الدسوقي: "**مشهد ما بعد غياب المجالس المحلية في سوريا**"، نون بوست، تاريخ 21-12-2016، رابط إلكتروني https://goo.gl/yRbhoR

[114] رزق العبي: "**بعد زيارة وفدٍ وزاريٍ متخمٍ بالوعود... حلب بلا مياه**"، كلنا شركاء، تاريخ 17-1-2017، رابط إلكتروني https://goo.gl/UFYw0t

[115] خدمات المجلس المحلي في مدينة حلب، منصة معكم على اليوتيوب، تاريخ 14-11-2016، رابط إلكتروني https://goo.gl/77kC5g

[116] مجلس مدينة حلب ينتخب أعضاء المكتب التنفيذي، عنب بلدي، تاريخ 22-11-2015، رابط إلكتروني https://goo.gl/9OXpCx

يتضمن التيار الأول طيفاً واسعاً من القوى تشتمل على دول وفي مقدمتها تركيا والسعودية والاتحاد الأوروبي وحتى روسيا، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل إسرائيل، إضافةً إلى قوى المعارضة السورية وكذلك النظام وحتى بعض القوى الكردية، مع الإشارة إلى تباين هذه القوى تجاه شكل الدولة ونظام الحكم ولكلٍّ اعتباراته الخاصة، فعلى سبيل المثال يميل كل من روسيا وإسرائيل إلى اعتبار النظام الفيدرالي الصيغة الأمثل للدولة السورية[117]، أما الأسباب الموجبة لهذا الطرح فلكلٍ منهما اعتباراته الخاصة، حيث تعتبره موسكو مدخلاً واقعياً لإنجاز تسوية للصراع السوري عبر شرعنة مناطق النفوذ القائمة، ومنح المكونات المجتمعية قدراً أكبر من الحرية في إدارة شؤونها مع ضمان ارتباطها بمركز، تسعى جاهدة لضبط حركته من خلال التحكم في مفاصله المؤسساتية، بالشكل الذي يضمن مصالحها على المدى البعيد. أما إسرائيل فتنطلق من اعتبارات أمنية في ضبط سياستها تجاه سورية والإقليم، حيث تخشى من انهيار الدولة وشيوع حالة الفوضى وما يمثله ذلك من مخاطر أمنية منشؤها القوى الجهادية وكذلك الميليشيات ذات الارتباطات الإقليمية. علاوةً على ما سبق لا تريد إسرائيل رؤية حكومة مركزية قوية في دمشق، وبناء عليه تصبح الفيدرالية الخيار الأمثل لقيام دولة ضعيفة لا تشكل تهديداً لها، وتتيح لها القدرة على التأثير فيها.

بالانتقال إلى وجهة النظر التركية، ترفض أنقرة الطرح الفيدرالي لما يثيره من مخاطر جدية ناجمة عن شرعنة تشظي الجغرافية السورية وقيام إقليم كردي على حدودها الجنوبية، الأمر الذي من شأنه أن يتهدد وحدتها الداخلية، وأن يعرقل جهود الحكومة التركية في تسوية القضية الكردية ضمن منطق الدولة وليس بالتضاد عنها. كما تخشى تركيا من الارتدادات الجيوسياسية لهذا الإقليم لجهة تطويقها وعزلها عن محيطها العربي والإسلامي. وبناءً على ما سبق يمكن تفسير إطلاق أنقرة لعملية درع الفرات بهدف عرقلة مساعي الإدارة الذاتية الرامية لتشكيل إقليم متكامل جغرافياً.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، وبعيداً عن التصريحات الإعلامية ذات الطابع الدبلوماسي، فإن من مصلحتها استمرارية الدولة في سورية معزّزة باحتكارها للعنف وممثلة بقيادة سياسية قادرة على أداء المهام الوظيفية التي تطلب منها، خاصةً فيما يتصل بمكافحة الإرهاب وممارسة الضبط المجتمعي. كذلك تخشى الولايات المتحدة الأمريكية من تكرار تجربة العراق وما أثارته من موجات اضطراب جيوسياسية ومجتمعية ما زالت تعاني منها دول إقليم الشرق الأوسط وكذلك العالم. أما موقفها من الفيدرالية فلا يزال غير محسوم، وخاضع لاعتبارات مصلحية في مقدمتها الحرب على الإرهاب والحفاظ على أمن إسرائيل خاصةً والأمن الإقليمي بشكل عام.

بالانتقال إلى مناقشة مواقف القوى المجتمعية والسياسية في سورية تجاه مشروع الدولة والفيدرالية، تؤكد أدبيات المعارضة السياسية بمعظمها وكذلك هياكل الحوكمة المحلية على مشروع الدولة ووحدة الجغرافية السورية، كما أنها تميل لتبني اللامركزية الإدارية بصيغها المتعددة، في رد واضح على رفضها للمطالب الفيدرالية. أما مبرراتها في ذلك فالخشية من تشجيع الحركات الانفصالية وتهديد وحدة الجغرافية السورية، إضافةً إلى تخوّفها من تشكل دولة ضعيفة فاشلة بحكم حالة التنافس وفوضى الإدارة بين المركز والمحليات - واضعةً العراق كنموذج- من جهة، وانسيابية التأثير الخارجي السلبي إليها- خاصة الإيراني- من جهة أخرى. أما النظام، فيؤكد على الدولة من منطلق تأكيده على شرعيته باعتباره ممثلاً

[117] دفع روسي إسرائيلي باتجاه الفدرالية بسوريا، برنامج ما وراء الخبر، الجزيرة، تاريخ 16-3- 2016، رابط إلكتروني https://goo.gl/0Voue8

لها، وهو ما يفسّر استمراريته في دفع رواتب الموظفين في المناطق التي لا تخضع لسيطرته[118]، في حين يمكن تفسير موقفه الرافض للفيدرالية برغبته في التماهي مع توجه المجتمع السوري الرافض لهذا الطرح[119]، إضافةً لعدم تقبّله كسر احتكاره للسلطة والموارد من قبل مراكز قوى أخرى.

بالانتقال **إلى التيار الثاني الذي يعيش في ظل غياب الدولة أو فشلها**، فيشمل إيران والقوى الجهادية غير الوطنية، وكذلك أمراء الحرب والميليشيات المحلية، حيث يشتركون جميعهم رغم تباينهم في الإيديولوجية والأهداف والأدوات في نقطة جامعة وهي غياب مشروع الدولة، حيث تعتبر إيران غياب الدولة أو فشلها- نموذج العراق- البيئة المناسبة لتحقيق مزيد من التوسع الإقليمي في الساحات المضطربة، أما طريقتها في ذلك فتشمل:

1. التحكم بالجغرافية من خلال تشكيل ميليشيات محلية موالية لها، ولديها في ذلك خبرة وتجارب في لبنان والعراق وحالياً في سورية واليمن[120]، إضافة إلى إحداث تغيرات حادة في النسيج المجتمعي عبر سياسة التهجير الممنهجة التي تتبعها في سورية[121]، فضلاً عن جهدها في بناء وتمكين تحالفات مصلحية مع المكونات المجتمعية السورية.
2. التوغل داخل بقايا الدولة خاصة في المؤسستين الأمنية والعسكرية، ومحاولتها التمكن داخل الاقتصاد السوري عبر نيلها عقوداً اقتصادية طويلة الأمد[122]، إضافة لتعزيز تواجد مؤيديها داخل المؤسسات الخدمية، بما يمنحها بالنتيجة قدرة التأثير على مخرجات تلك المؤسسات.

أما القوى الجهادية غير الوطنية، فلديها مشروعها الخاص بالحكم القائم على اعتبارات دينية، وغالباً يتم استغلال حالة الفوضى التي تمرّ بها الدول لإنجاز رؤيتها للحكم بواسطة التغلب، موظفين في ذلك عدة أدوات لإنجاز مشروعهم تشمل: التعبئة الدينية والتجييش الإعلامي وتوفير شبكة من الخدمات الاجتماعية للسكان المحليين والقهر الأمني، ومثال ذلك الأبرز "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، علماً أن هناك مخاوف جدية من الميول الكامنة للقوى الجهادية المتواجدة في مناطق سيطرة فصائل المعارضة المسلحة، من استنساخ تجربة التنظيم وفرض شكل من أشكال الإمارة هناك خاصةً بعد تشكيل هيئة تحرير الشام. بالانتقال إلى أمراء الحرب والميليشيات المحلية الذين أفرزتهم حالة الصراع. لا يتبنى هؤلاء اعتبارات إيديولوجية، كما لا يمتلكون تصوراً للحكم كما هو الحال لدى القوى الجهادية، وإنما ينطلقون من اعتبارات مصلحية تقوم على ضرورة تعزيز حالة الفوضى واستدامتها بالشكل الذي يتيح لهم تعزيز مواردهم ونفوذهم المحلي.

---

[118] خضر خضور: "**إمساك نظام الأسد بالدولة السورية**"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، تاريخ 8-7-2015، رابط إلكتروني https://goo.gl/8Xqe1C

[119] للمزيد حول الموقف من اللامركزية مراجعة: "**الفدرالية ليست حلاً محتملاً في سوريا، ربما تكون اللامركزية هي الحل**"، اليوم التالي، تاريخ 26-4-2016، رابط إلكتروني https://goo.gl/x7riyS

[120] فيليب سميث: "**كيف تنشئ إيران «حزب الله» ثاني في سوريا؟، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى**"، تاريخ 8-3-2016، رابط إلكتروني https://goo.gl/htz8hu

[121] للمزيد حول عملية التغيير الديمغرافي في سورية مراجعة: "**التغير الديموغرافي في سورية**"، مدونة نصح، تاريخ 28-11-2016، رابط إلكتروني https://goo.gl/vqSuRz

[122] سلام السعدي: "**مصالح إيران الاقتصادية ترسخ في سوريا**"، موقع صدى/مركز كارنيجي للشرق الأوسط، تاريخ 2-6-2015، رابط إلكتروني https://goo.gl/NK7crZ، **أيضاً راجع، رمضان الساعدي، سوريا تسلم 5 مشاريع لإيران أبرزها الهاتف المحمول، موقع العربية نت، تاريخ 17-1-2027، رابط إلكتروني** http://ara.tv/4uzeu

مقاربة البنى المحلية في مناطق المعارضة: من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني

يمكن استعراض أهم الأدوار التي يمكن لبنى الإدارة المحلية أن تقوم بها لتحسين تموضعها على كلٍّ من الساحة المحلية والصعيد الوطني، ضمن اعتبار الفاعلين الإقليميين والدوليين، وذلك على مستويين: يتناول الأول مستوى المجالس المحلية سواءً المحافظات منها أم المجالس فرعية، فيما يركز الثاني على مستوى الإطار الناظم لعمل المجالس المحلية في مناطق سيطرة المعارضة الوطنية الذي يتجسد في إقامة مظلّة شاملة إدارية وسياسية جامعة.

أولاً: على المستوى المحلي: أدوار مأمولة

رغم حيازة الكثير من المجالس المحلية على مهام مركزية وفريدة في مجتمعاتها المحلية إلا أن ثمة أدوار جوهرية يمكن للمجالس المحلية الاضطلاع بها لتحسين تموضعها الدولي وإكسابها المزيد من الرضى الشعبي، ومن أبرز هذه الأدوار:

1. **الاضطلاع بأدواررقابية على تصرفات الفصائل ولعب دور محوري في وقف الاقتتال:**

لا تزال قدرة المجالس المحلية قاصرة عن المساهمة في تحصين المجتمع من محاولات إعادة إنتاج منظومات القمع، ورفع وعي السكان الحقوقي، فضلاً عن الوقوف في وجه الانتهاكات التي تقوم بها بعض الفصائل أو حتى مراقبتها، ويرجع ذلك إلى انصراف المجالس لتأمين الحاجات الأساسية للسكان أو لعدم قدرتها على ردع هذه الفصائل من خلال فرض آليات للحدّ من تغولها، على الرغم من قيام بعض المجالس ببعض عمليات الرقابة والتوثيق سراً[123]. أما فيما يتعلق بوقف الاقتتال بين الفصائل في مناطق سيطرة فصائل فقد لعبت المجالس المحلية والهيئات المجتمعية أدواراً متقدمة في الحدّ من استعار الاقتتال الداخلي بين الفصائل ويمكن ملاحظة ذلك في الغوطة الشرقية بريف دمشق، وإدلب.

2. **إعادة إنتاج المجالس المحلية في مناطق التسوية والمناطق الخاضعة لسيطرة النظام:**

نشأت الهيئات الثورية ضمن مناطق سيطرة النظام بدايةً، ثم آلت بمعظمها إلى هيئات محلية بعد انسحاب النظام من الكثير من المناطق وبنتيجة تطور النظرة إلى مشروع الثورة، من كونه مجرد منطلق لتغيير شكل العلاقات المجتمعية وإعادة بنائها على أسس جديدة، إلى كونه حافزاً على إعادة توطين الدولة في المجتمعات المحلية ضمن مستويات مختلفة من الخدمة ورعاية مصالح السكان ونشر الوعي الدولتي، من هذا المنطلق لا ينبغي لعمل المجالس المحلية أن يتوقف في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام حتى وإن استمر بحدّه الأدنى، وذلك انطلاقاً من الاعتبارات الآتية:

- الحاجة لتمثيل السكان المحليين والتعبير عن تطلعاتهم، وخصوصاً المهجرين وتوجيه الجهات الداعمة وفق خارطة احتياجات واضحة.
- تأمين الاحتياجات المعيشية للسكان المحليين بطرق آمنة ومعتمدة.
- توثيق المؤسسات الحكومية والمرافق العامة والأوابد الأثرية ضمن الحدود الإدارية للمجلس المحلي.
- تجهيز كوادر وهياكل مؤسسية قادرة على تسلّم المؤسسات المدنية في حال انسحاب قوات نظام الأسد.

[123] قامت منظمة اليوم التالي بتدريب تجمع المجالس المحلية في ريف حلب الشمالي والشرقي على قضايا متعلقة بتوثيق حالات الاختفاء القسري لمواطنين عند كل الأطراف إلا أن تصعد الوضع العسكري في حلب وريفها وزيادة الأعباء الإنسانية على المجالس هناك حال دون الاستمرار في هذا العمل.

- إعادة بث روح الحراك المدني في المجتمعات الخاضعة لسيطرة نظام الأسد.
- تمثيل المجلس للسكان المهجرين أمام الجهات الحقوقية وأمام المنظمات الدولية التي تعتبر التهجير القسري جريمة حرب.
- حفظ حقوق السكان المهجرين عبر أرشفة الوثائق الخاصة بهم وتسجيل القيد المدني[124].
- إرسال رسالة سياسية للنظام بأن المجالس المهجرة ما زالت قائمة وتقوم بدور الدولة في رعاية مصالح السكان.

ويمكن تسجيل تجارب ناجحة في مناطق محتلة عدة، تنشط فيها المجالس المحلية[125] كالمجالس القائمة في مناطق القلمون بريف دمشق، حيث يسيطر نظام الأسد على هذه المناطق بصورة كلية[126]، ويمكن لحظ ميل الحكومة المؤقتة إلى التعامل مع المجالس المحلية المهجرة كمجالس قائمة[127] نظراً للاعتبارات أعلاه.

3. تفعيل دور المجالس المحلية للمناطق المهجرة ضمن مناطق النزوح:

تصعّدت عمليات التهجير القسري لعدد كبير من سكان المناطق المحاصرة وخاصة في ريف دمشق باتجاه محافظة إدلب، وقد ترافق تهجير المقاتلين من أبناء المناطق المحاصرة والوافدين إليها مع تهجير كوادر المجالس المحلية في هذه المناطق كمجالس الهامة وقدسيا وخان الشيح وداريا والمعضمية وغيرهم، وسبق لنظام الأسد أن أصرّ على حلّ عدد من المجالس المحلية كشرط لعدم استهداف بعض المناطق كما حصل مع مجلس المعضمية المحلي بريف دمشق[128]. وتواجه الكثير من المجالس المحلية المهجرة استحقاقات متعلقة بإعادة النظر بوضعها في مناطق النزوح وعلاقتها مع المجالس القائمة في تلك المناطق، واعتراف الحكومة المؤقتة والجهات الداعمة بعملها خارج نطاقها الجغرافي، فضلاً عن دورها في إعادة رسم حدود العلاقة بينها وبين البنى المجتمعية والفصائل المسلحة في مناطق النزوح. ونطرح فيما يلي ثلاثة سيناريوهات محتملة لمصير المجالس المحلية في مناطق النزوح:

1) الحل والتحول إلى هيئات خدمية مخصصة[129] أو منظمات أو لجان إغاثية لصالح أهالي المنطقة التي كانت تمثلها كما في حالة مجلس محلي داريا[130].
2) التوصل إلى تفاهمات مع المجالس المحلية القائمة حول حدود نشاط المجالس المهجرة في مناطقها وتنسيق العمل كما في حالة مجلس مدينة حلب ومجالس الريف الشمالي والغربي.
3) حل المجالس لنفسها واعتماد لجان خاصة بمهجري كل منطقة في المجلس المحلي القائم في منطقة النزوح[131].

---

[124] السجل المدني في جنوب العاصمة دمشق المعني بإصدار وتوثيق المستندات الخاصة بالأحوال المدنية لأهالي جنوب دمشق والقاطنين فيه، الرابط الالكتروني: https://www.facebook.com/sgelmadni/ ، والسجل المدني لسكان مدينة داريا في الشمال السوري.

[125] يتعذّر إيراد أسماء كل تلك المناطق بناءً على طلب ممثلها لأسباب أمنية.

[126] اتصال للباحث أيمن الدسوقي مع السيدة بيان القلموني مسؤولة شؤون المجالس الفرعية في مجلس محافظة ريف دمشق، تاريخ 2017/2/15.

[127] اتصال للباحث أيمن الدسوقي مع الدكتور جواد أبو حطب رئيس الحكومة السورية المؤقتة الذي أكد على أهمية استمرار المجالس المحلية للمناطق المهجرة بوصفها تحمل رسالة سياسية للنظام وحلفائه، وأشار إلى إعلامه لمجلس مدينة داريا عن استمرار اعتماد الحكومة للمجلس رغم التهجير مما يدعم شرعيته حتى بعد التهجير.

[128] شروط فك الحصار عن المعضمية، 2015/3/23 ، موقع كلنا شركاء، الرابط الالكتروني: http://www.all4syria.info/Archive/202281 .

[129] إنشاء السجل المدني لسكان مدينة داريا في الشمال السوري، الرابط الالكتروني: https://www.youtube.com/watch?v=u3eNnhNmt74&feature=youtu.be

[130] بيان إنهاء أعمال المجلس المحلي لمدينة داريا، صفحة المجلس المحلي لمدينة داريا، الرابط الالكتروني: https://www.facebook.com/daraya.council/photos/rpp.300477163480192/578642638996975/?type=3&theater .

[131] أكد الأستاذ عرفان موصلي رئيس مجلس محافظة دمشق وممثل حي كفرسوسة في المجلس في اتصال أجراه الباحث معه بتاريخ 2017/2/15 أن المجلس المحلي لحي كفرسوسة الدمشقي يعمل على ترتيب شؤون المهجرين من الحي إلى إدلب والذين يصل عددهم إلى 350 أسرة، في الوقت الذي يسعى فيه إلى إعادة هيكلة مكاتبه في

4. تطوير فكرة اتحادات المجالس الفرعية / المجلس الأعلى:

في ظل التحديات التي تواجهها المجالس المحلية، تبرز الحاجة إلى تطوير فكرة اتحادات المجالس الفرعية التي تم تطبيقها فعلياً في عدد من المناطق، نشأت عدة اتحادات للمجالس الفرعية كتجمع المجالس المحلية في الريف الشمالي والشرقي بمحافظة حلب ومقره مدينة اعزاز في الريف الشمالي[132]، والمجلس المحلي الموحد لريف سراقب وأبو الظهور[133] وغيرهما، حيث تحقق هذه الاتحادات أهدافاً عدة، أهمها:

- وضع خارطة احتياجات موحدة لكل المناطق المنضوية تحت الاتحاد وصياغة خطط متكاملة لتنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية فيها وإدارة ضخ الدعم وفق الخطط المرسومة.
- توفير الكوادر الإدارية والحد من الهدر الإداري والمصاريف التشغيلية.
- تخفيف عبء المتابعة والإشراف بالنسبة للمستويات الإدارية الأعلى.
- تنسيق الجهود وتوحيد الرؤى والتوجهات بالنسبة للقضايا السياسية التي تهم المجتمع، وبالنسبة لحدود العلاقة والتأثير مع الفعاليات والقوى المدنية والعسكرية في هذه المناطق.
- توطيد العلاقات البينية للمناطق وتعزيز السلم الأهلي.

5. تطوير تجربة التوأمة:

برزت تجارب عدة للتوأمة في سورية، أبرزها تجربة مجلس مدينة حلب قبل انسحاب فصائل المعارضة المسلحة منها، حيث تم عقد اتفاق توأمة بين مجلس مدينة حلب وبلدية ميتز الفرنسية منتصف العام 2013، وتم تبادل الزيارات بين وفود المدينتين ووضع الاتفاق على التعاون في المجالين الخدمي والسياسي، حيث تم بناءً على ذلك الاعتراف بمجلس مدينة حلب كسلطة مدنية في المدينة على مستوى الاتحاد الأوروبي، وتم اعتماد المجلس في التجمع الدولي للبلديات ومقرّه في جنيف ، كما تجري الآن محاولات للتوأمة بين محافظة إدلب ومدن فرنسية كبرى[134]، وتسهم فكرة التوأمة مع البلديات بدولٍ أخرى في تحقيق عدة أهداف أهمها:

- تبادل الخبرات والتجارب ورفع سوية الكوادر الإدارية للمجلس.
- تأمين جهات داعمة للمشاريع المدرجة في خطط المجلس من خلال الترويج على المستوى الدولي لأعمال المجلس.
- نقل معاناة السكان المحليين للخارج في ظل ظروف الحرب.
- تعويم المجلس المحلي ومنحه المزيد من الاعتراف المحلي والشرعية الدولية وذلك من خلال اعتماده بناءً على التوأمة من قبل اتحادات بلديات عالمية، وتوطيد علاقة المجلس مع المجتمعات في دول أخرى، الأمر الذي يمنح المجلس تحصيناً سياسياً وشعبياً على المستوى الدولي.

الشمال وفي بقية المناطق المحررة، كما أشارت الأستاذة بيان القلمونية مديرة مكتب المجالس الفرعية بمجلس محافظة ريف دمشق إلى قيام عدد من الهيئات المحلية في القلمون والمهجرة إلى مخيمات عرسال بإعادة تشكيل مجالسها هناك.

[132] اتصال أجراه الباحث أيمن الدسوقي مع المحامي ياسين هلال رئيس تجمع نشطاء المجتمع المدني في ريف حلب الشمالي بتاريخ 2017/2/14 .

[133] تقرير تشكيل المجلس المحلي الموحد لريف سراقب وأبو الظهور، قناة أورينت، الرابط الالكتروني: https://www.youtube.com/watch?v=7dk54K5_ZYA&sns=fb .

[134] اتصال للباحث أيمن الدسوقي مع الأستاذ بريتا حاج حسن رئيس مجلس مدينة حلب سابقاً، حول التوأمة ووضع مجلس مدينة حلب بعد التهجير، تاريخ 2017/2/15.

ثانياً: على المستوى الوطني: نحو مظلّة شاملة إدارية وسياسية

تطورت أشكال البنى المحلية في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام من حيث البنية والوظيفة، لتمارس أدوارها التنفيذية في تأمين مصالح سكان المناطق التي خرج منها النظام ضمن بنية المجالس الفرعية على مستوى المناطق. ثم تطورت على مستوى المناطق في القطاع الإداري الواحد، لجهة توفير مظلة إدارية تشرف على المجالس الفرعية، وتسعى لتأمين الدعم اللازم لتشغيل المؤسسات، وتقديم الخدمات على مستوى المجالس الفرعية. فكانت المجالس على مستوى المحافظات، والتي اكتسبت شيئاً فشيئاً والمجالس الفرعية المنضوية تحتها شرعية قانونية، منبثقة من قبول المواطنين بها، واعتمادها لوائح وقوانين ناظمة لعمل الإدارة المحلية، كالقانون 107 واللوائح التنفيذية في هذا المجال. ومع تزايد التحديات الذاتية والموضوعية التي تواجه مجالس المحافظات وحاجتها جميعاً إلى تنسيق جهودها، إضافةً إلى أهمية دورها في إعادة تشكيل الدولة من خلال انتظامها ضمن إطار غير فوقي يعزز شرعيتها القانونية ويستفيد من مشروعيتها المحلية. يُضاف إلى ذلك حاجة المجالس لتوحيد رؤاها السياسية، مع ضعف فاعلية البنى السياسية للثورة السورية واتّساع الهوة بينها وبين المجتمعات المحلية. إن وجود إطار ناظم لعمل المجالس المحلية على المستوى الوطني سيسهم إلى حد كبير في تلبية هذه الاحتياجات ومواجهة التحديات التي تهدد فاعلية المجالس المحلية ووجودها في بعض المراحل. وقد ظهرت خلال الست سنوات الماضية تجربتان لمجالس الإدارة المحلية على المستوى الوطني في هذا المجال وهما المجلس الأعلى للإدارة المحلية في 2014/3/8 والمجلس الأعلى لمجالس المحافظات بتاريخ 2015/12/17.

وفي حين لم يتمكن المجلس الأعلى للإدارة المحلية من تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها لأسباب عدة أسهمت في إفقاده صفة الحوكمة الجامعة، كونه لم يستحوذ على المشروعية المحلية الكافية من المجالس المحلية الفعلية القائمة، وقلّلت التجاذبات السياسية حول الموقف منه من فرصه للحصول على الشرعية القانونية كإطار إداري منصوص عليه في مواد القانون الإداري 107، انحسرت فرص اعتماده من قبل الفاعلين الدوليين. أما المجلس الأعلى لمجالس المحافظات فقد أتى تشكيله في الوقت الذي تطورت فيه تجربة المجالس المحلية ضمن مختلف المستويات الإدارية[135] من حيث الخدمة والتمثيل، إضافةً إلى المناخات السياسية الجديدة التي أعادت الروح لإطلاق العملية السياسية، ورغبة القوى الدولية والإقليمية بإطلاق هذه العملية على أسس متينة من المشاركة المقبولة لكل القوى الفاعلة المدنية والعسكرية على الأرض، الأمر الذي دفع مجالس المحافظات إلى إعادة النظر بمستوى تمثيلها في المنصات السياسية للمعارضة التي يجري إعدادها قبل إطلاق العملية السياسية[136]، إلا أن المجلس الذي اتخذ من محافظة إدلب شمال سورية مقراً له لم يتمكن من تحقيق أهدافه التي حدّدها في بيانه التأسيسي، مما أدى إلى تعثر المجلس وعدم نجاحه حتى الآن في تأطير البنى الإدارية على مستوى المحافظات السورية، وهو وإن تقدم على سابقه بكونه انطلق من الداخل السوري ملامساً لنضج التجربة الإدارية، فقد أدى غياب مستند قانوني داخلي ناظم للعلاقة بين المجالس الممثلة فيه، وعدم تبنيه لوائح قانونية ناظمة للعمل الإداري على المستوى الوطني وغياب إطار مرجعي رقابي على أدائه، وعدم نجاحه في تحديد شكل وآليات العمل الإداري والسياسي التي سيضطلع به، إلى نشوء حالة من العطالة في عمله، إضافةً هشاشة بنيته الداخلية من حيث

[135] أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز عمران للدراسات الاستراتيجية في منتصف عام 2016 وتناول "الدور الإداري والخدمي للمجالس المحلية في المرحلة الحالية والانتقالية" تطوراً في أدوار المجالس المحلية ضمن المجتمعات المحلية وحيازتها لأدوار مركزية رائدة رغم كل المعوقات الذاتية والموضوعية، رابط الدراسة: https://goo.gl/Rzoslp .

[136] شارك الباحث محمد منير الفقير في الاجتماعات التحضيرية التي سبقت إطلاق المجلس الأعلى لمجالس المحافظات وفي الاجتماع التأسيسي للمجلس ووقع على بيانه الأول بصفته ممثلاً لمجلس محافظة دمشق.

تجانسه مع المستويات الإدارية الأدنى وفي علاقته مع الأطر التنفيذية الأعلى منه، الأمر الذي زعزع شرعية المجلس وهدد المشروعية المحلية التي حظي بها عند التأسيس.

ومع تكليف الحكومة المؤقتة الحالية وانتقالها إلى الداخل السوري، توجهت الحكومة إلى القيام بإجراءات قانونية عدة على مستوى العلاقات بهدف تهيئة الظروف لتشكيل إطار للمجالس المحلية على المستوى الوطني، كما يجري في هذا الصدد عقد لقاءات دورية بين الحكومة المؤقتة ممثلة برئيسها وبحضور وزير الإدارة المحلية فيها وبين عدد من مجالس المحافظات في الداخل، ويتوقع أن يتم الإعلان في الفترة القادمة عن مجلس يضم كل مجالس المحافظات وفق ما ينص عليه القانون 107[137].

ويمكن صياغة مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تسهم في إنجاح أي مشروع قادم لتأطير مجالس المحافظات على المستوى الوطني، وتعيد طرح المجالس المحلية في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ككتلة متماسكة على المستوى الإداري وتعزّز من قدرتها على الدفع بأولويات القرار السياسي وفي مواجهة محاولات الإلغاء أو تهميش الدور[138]:

أولا: على المستوى السياسي:

1. ضبط العلاقة مع الحكومة المؤقتة الحالية أو الحكومة الانتقالية وفق محددات القوانين الناظمة لعمل الإدارة المحلية.
2. الوصول إلى تفاهمات مع فصائل المعارضة المسلحة السورية من شأنها أن تؤسس لشراكة معها في سبيل حماية المرافق وتأمين عمل الأجهزة الخدمية وتأمين التدخل في الأزمات وتوفير مستلزمات الأمن المحلي.
3. التعاون والتنسيق مع الهيئات والهياكل الثورية والاتحادات الأهلية والهيئات المحلية الأخرى من أجل تضييق الهوة بين المنظومة المؤسسية للمجلس والنمط الإداري الذي يفرضه المجلس من جهة والمجتمعات المحلية من جهة أخرى.
4. تطوير وسائل وآليات التعاون والتنسيق مع المنظمات والجهات الدولية الفاعلة من خلال قنوات محددة الصلاحيات والأهداف ولا تتعارض مع أنشطة المستويات الأعلى والأدنى في هذا المجال، مما يعزز شرعية الأطر المحوكمة المركزية واللامركزية ويكرس حصرية اعتماديتها كجهات حكومية رسمية.
5. مدّ جسور التعاون والتنسيق مع اتحادات المجالس البلدية العربية والدولية من خلال قنوات محددة الصلاحيات والأهداف ولا تتعارض مع أنشطة المستويات الأعلى والأدنى في هذا المجال، مما يعزّز تموضع البنى المحلية بكل مستوياتها الإدارية على الخارطة الدولية ويمنحها درجات من الندية مع البلديات في الدول الأخرى وفق المستويات الإدارية المقابلة.
6. وضع محددات واضحة للتعاطي مع ملف الهدن المحلية والتسويات التي تقوم بها بعض المجالس المحلية، بالشكل الذي يحقق توازناً بين احتياجات السكان المحليين للسلم والأمن والاستقرار وبين المصلحة الوطنية العليا.

---

[137] اتصال هاتفي أجراه الباحث أيمن الدسوقي مع رئيس الحكومة السورية المؤقتة د.جواد أبو حطب بتاريخ 15/2/ 2017.

[138] جزء من هذه المقترحات تم تقديمها كتوصيات لنجاح مشروع المجلس الأعلى لمجالس المحافظات على المستويين السياسي والإداري، ضمن ورقة تقدير موقف أعدها مركز عمران للدراسات الاستراتيجية عقب تأسيس المجلس، بعنوان: "المجلس الأعلى لمجالس المحافظات – دور واعد وتحديات جمة"، الرابط الالكتروني: https://goo.gl/iusJVa.

7. تهيئة المناخات المواتية لإيجاد قنوات اتصال مع البنى المحلية الأخرى القائمة في مناطق سيطرة النظام أو مناطق سيطرة الاتحاد الديمقراطي الكردي أو في مناطق تنظيم الدولة، من خلال التواصل مع الهيئات الأهلية والفعاليات المجتمعية والعشائرية العابرة للحدود الإدارية والسياسية.

ثانياً: على مستوى الإدارة والعلاقات البينية:

1. تحييد المجلس عن الاستقطابات السياسية والمناطقية من خلال وضع محددات عمل وطنية توافقية وواضحة وعادلة فيما يتعلق بآليات العمل والعضوية.
2. تطوير العلاقات البينية بالنسبة للمجالس المشكلة للمجلس وفق مقتضيات الحالة الراهنة ووفق استراتيجيات تبدأ بتنسيق العمل وصولاً إلى تشكيل مؤسسة متكاملة (وهو ما يجري العمل عليه حالياً بين الحكومة ومجالس المحافظات[139]).
3. القدرة على تقييم فاعلية مجالس المحافظات ومدى قدرتها على تمثيل مناطقها، حيث يتم بناءً على ذلك رسم الاستراتيجية الشاملة وخططها التنفيذية فيما يتعلق برفع المستوى الإداري والتمثيلي لها بهدف الحد من ظاهرة تعدد المجالس.
4. القدرة على بلورة خطة وطنية شاملة في مجال الخدمات بناءً على تقييم احتياجات المحافظات في القطاعات المختلفة.
5. استيعاب ممثلين عن المحافظات المحتلة بشكل كامل من النظام أو من تنظيم الدولة.
6. مشاركة المجلس في الرقابة على انتخاب وتشكيل مجالس المحافظات.
7. الدفع نحو زيادة تماسك مجالس المحافظات والمجالس الفرعية التابعة لها.
8. تحديد آليات ومعايير وأنظمة عمل المجالس المحلية، وذلك باعتماد القوانين والإجراءات التي تعزز اللامركزية والحكم الرشيد.
9. تشكيل غرفة طوارئ مشتركة على المستوى الوطني لمعالجة الأزمات المتنوعة التي تواجه المجالس، وللتعاطي مع ملف التهجير القسري ومعالجة ملف المجالس التي تم انتقالها إلى مناطق أخرى أو حلها بنتيجة التصعيد العسكري للنظام وحلفائه على عدد من المناطق.

توصيات لتعزيز تموضع بُنى المجالس المحلية

يمكن اختزال المقاربات المطروحة لتسوية الصراع في سورية بغض النظر عن مصدرها إلى مقاربتين رئيسيتين: تستهدف الأولى التوصل لحل يكون نتاجاً لعملية سياسية تفاوضية فوقية شاملة لجميع القوى المنخرطة في الصراع، وبرعاية أممية يتضمن بدء مسار انتقالي مؤطر زمنياً لقيام نظام سياسي جديد وفق إجراءات متفق عليها. في حين تستهدف المقاربة الثانية التوصل لحل يمثل وقف إطلاق النار أحد مرتكزاته الأساسية، والبناء عليه للانخراط في ترتيبات محلية أفقية برعاية أممية من شأنها جسر هوة الخلاف بين الفرقاء السوريين، والتوصل إلى رؤى مشتركة بخصوص القضايا الإشكالية.

[139] اتصال هاتفي أجراه الباحث أيمن الدسوقي مع رئيس الحكومة السورية المؤقتة، مرجع سابق.

وفي ظل تعثر المقاربة الأولى وأمام المخاطر الكامنة لاستمرارية الوضع الراهن وما يتضمنه من احتمالية تجذّر الفوضى ووقوع التقسيم، يبدو من الأهمية بمكان اختبار المسار الثاني عبر الانخراط في فضاء حوكمي مشترك يتيح لهياكل الحوكمة- عدا تلك القائمة في مناطق داعش- الانخراط في ترتيبات محلية مضبوطة ومتكاملة مع العملية السياسية الشاملة، تستهدف تحقيق السلام على المدى القريب والمتوسط، وبناء الدولة السورية على المدى البعيد، وذلك من خلال:

1. بناء الثقة بين هياكل الحوكمة القائمة عدا تلك في مناطق التنظيم، إضافة إلى جسر هوة الانقسام المجتمعي المتشكلة عبر دفع السكان المحليين لاختبار المصالح المشتركة فيما بينهم.
2. زيادة القدرة المؤسساتية لهياكل الحوكمة المحلية وتعزيز فاعليتها في توفير الخدمات المحلية، بما يجعلها مرتكزات أساسية لأي بناء حوكمي يتوافق عليه السوريون مستقبلاً.
3. دعم عملية التفاوض السياسي على المستوى الشامل، من خلال توفير منصة مناسبة لمناقشة واختبار القضايا الخلافية كعلاقة المركز بالمحليات وأشكال التمثيل وتعريف المصالح الوطنية والمحلية.
4. معالجة الأزمات الخدمية وإصلاح البنية التحتية وفق آلية تعاقدية متفق عليها، تسهم في تهيئة البيئة لعودة اللاجئين والتصدّي لعمليات النزوح الداخلية.
5. عزل القوى المضادة لمشروع الدولة، من خلال استعادة وظائف الدولة الأساسية بشكل تدريجي، وتجاوز منطق الانقسامات على أسس إثنية أو مذهبية، لمنطق العمل وفق المصالح المشتركة.
6. تفعيل دور القيادات المحلية الشرعية والمنشقين، وتأهيلها للعب أدوار متقدمة في دعم العملية التفاوضية وإنجاز وشرعنة اتفاق السلام.

ولتعزيز فرص نجاح المقاربة الثانية في إحداث تحول حقيقي لصالح الاستقرار والسلام، فإنه من المهم الانطلاق من المبادئ التالية:

1. **الشرعية**: باستصدار قرار أممي ملزم صادر عن مجلس الأمن، يوفر الشرعية ويؤسس لآليات حماية ودعم المسار.
2. **التكاملية**: مع المسار الأممي الخاص بسورية فيما يتعلق بالقرارات الدولية، وكذلك مع المسار السياسي التفاوضي القائم، فضلاً عن ضمان الترابط الإيجابي بين جميع القطاعات الأساسية المحلية.
3. **الأممية**: التأكيد على دور الأمم المتحدة وشركائها في وقف إطلاق النار، وتوفير الدعم وحشد التمويل خاصة فيما يتصل بتوفير الخدمات والاحتياجات الأساسية العاجلة، وإصلاح البنية التحتية في المناطق المستهدفة بالالتزامات التعاقدية بين الهياكل الحوكمية، إضافة إلى دورها في تأهيل وتعزيز قدرات الهياكل الحوكمية.
4. **التعاقدية**: عبر إقرار الفضاء الحوكمي كمبدأ في تعاطي هياكل الحوكمة المحلية فيما بينها، بخصوص التوصل لالتزامات متبادلة وتنفيذها.
5. **الشمولية**: لجميع السوريين وتجنب الاحتكار والإقصاء على أسس عرقية أو مذهبية، إضافة إلى شمولية الجغرافية السورية ككل، على أن يتم التعامل مع المناطق الخاضعة لتنظيم "الدولة الإسلامية" وفق مقاربة خاصة.

وبناء على ما سبق، يُقترح تشكيل فضاء حوكمي مشترك يقوم على **اللامركزية التعاقدية** لإدارة القضايا المتفق عليها ذات الطبيعة المحلية في القطاعات التالية: **التنمية المحلية، المصالحة والتماسك المجتمعي، الحوكمة، اللاجئون والنازحون والخدمات الأساسية والبنية التحتية**، على أن يشمل ذلك التعاون الهياكل الحوكمية الرئيسة في مناطق النفوذ التالية: مناطق سيطرة نظام الأسد، مناطق سيطرة المعارضة، مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، في حين يتم التعامل مع مناطق تنظيم "الدولة الإسلامية" وفق مقاربة خاصة تقوم على إدارتها عند تحررها من قبل إدارة أممية مؤقتة، بما يحول دون تنازع إدارتها من قبل القوى الثلاث، وبما يمنحها فرصة للتعافي من الآثار التي لحقت بها خلال حكم التنظيم، إضافةً إلى الحد من استثارة التنافس الإقليمي.

كذلك تقوم الأمم المتحدة بلعب دور رئيس في دعم هذا المسار عبر انخراطها في عمليات مراقبة وتعزيز وقف إطلاق النار وتوفير الدعم التقني والمادي للتعاقدات الناشئة، في حين تقوم منظمات المجتمع المدني والقوى المحلية بلعب دور رئيس يشمل التعبئة المجتمعية لحشد الدعم للتعاقدات الناشئة، والتوعية بمفهوم الدولة، إضافةً إلى ممارسة الرقابة والنقد على التعاقدات الناشئة.

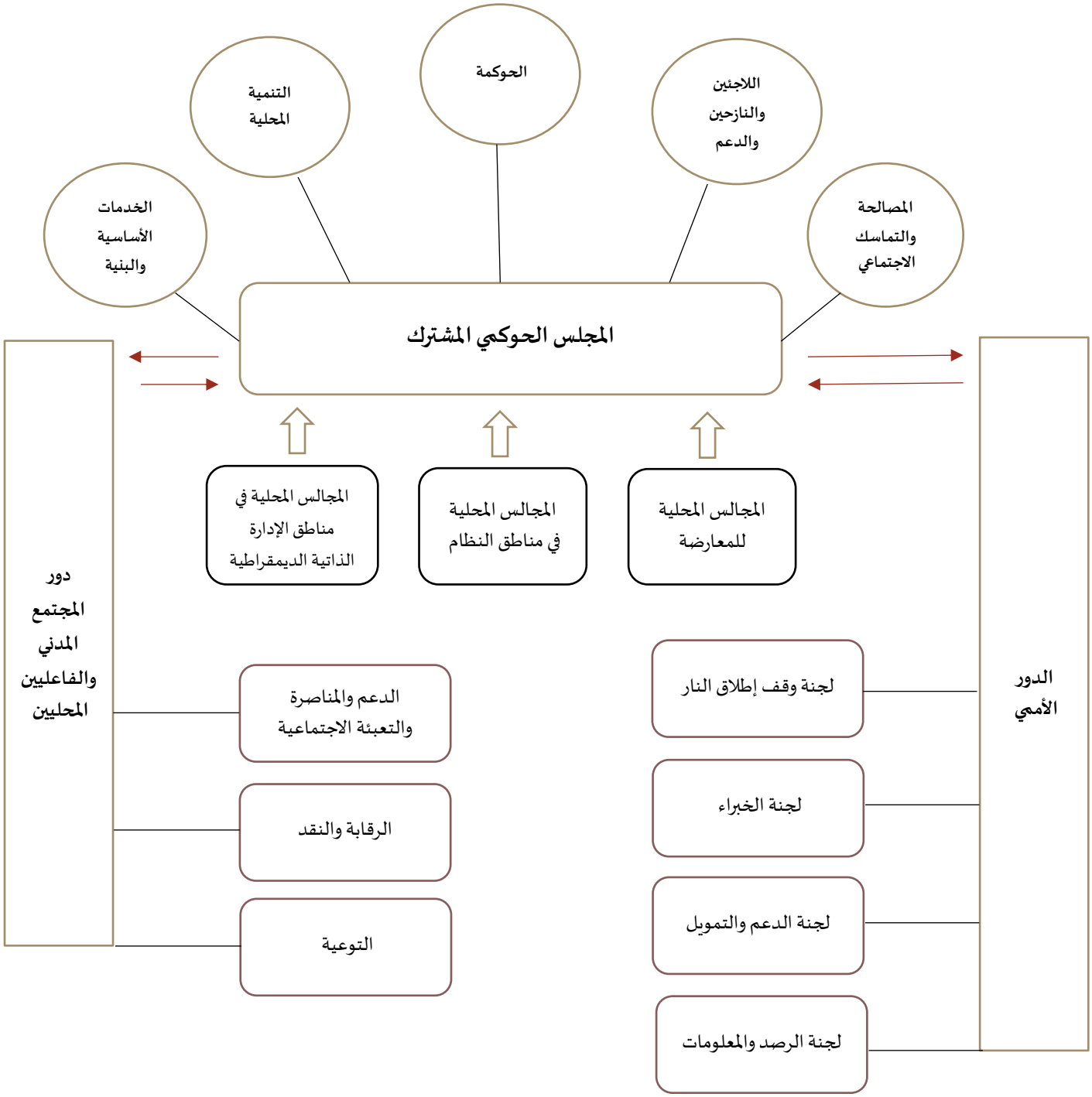

الرسم البياني رقم (2): معالم مقترحة لنموذج حوكمي مشترك انتقالي

خاتمة

أعادت حالة الصراع في سورية تشكيل البنى الإدارية من النواحي الديمغرافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ففي الوقت الذي لا يزال هناك ثمة اعتبار شكلي محدود للحدود الإدارية للمحافظات لدى بعض البنى الإدارية المحلية القائمة، فإن معالم إعادة رسم الحدود الإدارية وتشكيل البنى الإدارية المحلية وفق المعطيات التي أنتجتها حالة الحرب، هي التي ستحدد مآلات هذه الحدود وطبيعة هذه البنى وشكلها وعلاقاتها فيما بينها ومع المركز في المراحل القادمة. وفي حين يعزّز استمرار هذه البنى بما تعانيه من نقاط ضعف وتحدّيات من حالة التشظّي واحتمالية التقسيم، فإن غيابها دون توفير البديل من شأنه إيجاد حالة من الفوضى قابلة للاستغلال في مواجهة مشروع الدولة.

انطلاقاً مما سبق، كان من اللازم البحث في مقاربة تحقق بناء عملية الانتقال السياسي من جهة، على أسس مجتمعية تبني لتوافقات فيما بين البنى المحلية تحاول ترميم الشروخ المجتمعية، مع استيعاب استحقاقات المرحلة القادمة من عدالة انتقالية وسلم أهلي وصولاً إلى دولة العدل والقانون، وتسهم من جهة أخرى في الخروج من المأزق الحَوكمي القائم إلى مسار لحَوكمة انتقالية تستهدف إعادة بناء الدولة واستعادة وظائفها على المدى البعيد.

ملامح عامة لإعادة الحياة الاقتصادية في مناطق المعارضة

محمد العبد الله

شكَّل تغلغل اقتصاد النزاع في مناطق قوى المعارضة السورية المسلحة عبر السنوات الست الماضية سبباً رئيساً في إطالة فترة التعافي الاقتصادي، وعائقاً أمام جهود إعادة الحياة الاقتصادية داخلها. وحتى تتمكن الجهات الفاعلة في الوقت الحاضر من تجاوز الآثار السلبية للنزاع وإعادة تدوير عجلة الأنشطة الاقتصادية، فإن مهمتها تكمن في التعاطي مع متغيرات اقتصاد النزاع، ورسم ملامح عامة لإعادة الحياة الاقتصادية لهذه المناطق وبما يُمَكِن من تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للسكان.

ملخص تنفيذي

- مع دخول النزاع الدائر في سورية عامه السابع، تبرز قضية إعادة الحياة الاقتصادية في مناطق المعارضة السورية المسلحة كأحد أهم التحديات التي تواجه القوى العسكرية والمدنية داخلها.
- تكمن إشكالية الورقة في التساؤل عما ينبغي القيام به لتحقيق الاستقرار ووقف الانهيار وإعادة الحياة الاقتصادية، في ظل ارتفاع الكلفة البشرية والاقتصادية للنزاع.
- تقدم الورقة في بدايتها عرضاً موجزاً للمشهد الاقتصادي العام ضمن هذه المناطق من خلال التركيز على واقع السياسة النقدية والمالية وقطاعات الزراعة والصناعة والتجارة.
- تبين الورقة أن التراجع الكبير في جميع المؤشرات الاقتصادية، جعل الجهات الفاعلة في هذه المناطق تدرك ضرورة إعادة هيكلة اقتصادات هذه المناطق والاستفادة من الموارد البشرية والمادية للبدء باستعادة التعافي الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.
- تنتقل الورقة في جزئها الثاني إلى تقييم الواقع الاقتصادي في مناطق قوى المعارضة المسلحة من خلال استعراض نسب السيطرة العسكرية وواقع الأنشطة الاقتصادية في القطاعات الإنتاجية في كل من محافظات حلب وإدلب ودرعا وريف دمشق وحمص.
- تستعرض الورقة في جزئها الثالث الملامح العامة لإعادة الحياة الاقتصادية والتي تشمل: إعادة بناء البنية التحتية، وإعادة الاستثمار في رأس المال البشري، وإعادة الدمج المجتمعي المحلي، وتسهيل النفاذ إلى الموارد المالية، وتمكين المؤسسات المحلية، وتأمين الفرص الاقتصادية وخلق فرص العمل، وإدارة وتعبئة الموارد المالية الذاتية وتهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة.
- تبين الورقة في خاتمتها أنه بات من الضرورة تحفيز الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي واستعادة سبل عيش السكان في جميع القطاعات الاقتصادية، وبما يضمن تحقيق الأمن الاقتصادي لهم ويخفف من موجات الهجرة والنزوح الداخلي.

مقدمة

تسبب النزاع الذي تمر به سورية عبر مستوياته المتعددة بنزوح وتشرد الملايين من السكان داخل وخارج القطر على مدار الأعوام الستة الماضية[140]، وأحدث نتائج كارثية في مختلف المناطق. غير أن هذه النتائج كانت أشد وطأة في المناطق الخاضعة لسيطرة قوى المعارضة المسلحة بسبب التدمير الممنهج لبنيتها التحتية والاقتصادية والبشرية. ففي الجانب الاقتصادي شهدت مختلف القطاعات الاقتصادية تدهوراً كبيراً في أنشطتها مع استمرار ظهور المشاكل البنيوية في هذه القطاعات، مما أدى إلى حالة الانكماش في اقتصادات هذه المناطق. وتشير التقديرات إلى تراجع المؤشرات الاقتصادية الرئيسة بشكل كبير، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من (60%) منذ بداية النزاع، إلى جانب الانخفاض المستمر لمستوى دخل الفرد، وتجاوزت نسبة البطالة (80%)، مع تخطي حاجز الفقر نسبة (80%)، وارتفاع نسبة التضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلك بمعدلات كبيرة تجاوزت نسبة (600%)، ولا يزال الاقتصاد في هذه المناطق يتراجع في جميع المؤشرات، إذ تشير التقديرات إلى أن أكثر من (60%) من السكان فقدوا مصادر دخلهم في قطاعات الزراعة والتجارة والصناعة والخدمات، وبات الاعتماد على أكثر من مصدر لكسب العيش لدى السكان هو الشكل الأكثر شيوعاً. ومن جانب آخر مثّلت ظاهرة هروب رؤوس الأموال ونقل المنشآت الصناعية من هذه المناطق إلى مناطق النظام ودول الجوار أحد أسوأ الانعكاسات الاقتصادية لهذا النزاع.

في ظل هذا الواقع الاقتصادي الممَّزق وارتفاع الكلفة البشرية والاقتصادية للنزاع، تبرز إشكالية الورقة في ضرورات وقف الانهيار الاقتصادي والسعي لتحقيق الاستقرار وإعادة الحياة الاقتصادية، ويرتبط تفكيك هذه الإشكالية بمدى قدرة الفاعلين على تجاوز الآثار السلبية التي خلّفها النزاع، والسعي نحو محاولة امتصاص هذه الآثار والنهوض الجزئي باقتصاد هذه المناطق، حيث الأولوية لتأمين المواد الأساسية وتوليد فرص عمل للمواطنين، وإعادة دوران عجلة الأنشطة الاقتصادية، وسط التراجع الحاد في نشاط القطاعات الإنتاجية، من خلال تنظيم النشاط الاقتصادي ومحاولة إضفاء الطابع الرسمي عليه، ومنح منظمات المجتمع المدني مساحة أكبر في إعادة الحياة الاقتصادية، وبناء شبكات تكافل اجتماعي على امتداد المدن والبلدات ضمن هذه المناطق.

من الجدير بالذكر أن منهجية التحليل ثبتت أن التدهور الاقتصادي يتأتى سببه الرئيس من الأثار العسكرية كالقصف الممنهج على البنى التحتية في مناطق سيطرة قوى المعارضة المسلحة إضافة إلى الأعمال العدائية التي تقوم بها قوات النظام والميليشيات المحلية والأجنبية المساندة له، ناهيك عن دور الاقتتال البيني في تعزيز شروط الفوضى وغياب البيئة الأمنية المناسبة للأنشطة الاقتصادية، إلا أنه لم يعد مقبولاً بعد مرور هذه السنوات من النزاع الركون إلى الواقع بانتظار التوصل إلى حل سياسي، بل لا بد من التعاطي مع متغيرات اقتصاد النزاع والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المضمار في بدء برامج استعادة الاستقرار وإعادة الإعمار.

تحاول هذه الورقة أن تقدم في بدايتها توصيفاً للمشهد الاقتصادي العام في مناطق سيطرة قوى المعارضة المسلحة، ومن ثم استعراض واقع الحياة الاقتصادية في هذه المناطق بهدف الوقوف على واقع الأنشطة الاقتصادية ضمنها. وتقدم

[140] بلغ عدد النازحين داخل سورية ما يقارب 6.3 مليون شخص، وعدد الأشخاص الذين فروا إلى خارج البلد 5 مليون حتى تاريخ 17 شباط من عام 2017، وفقاً لإحصاءات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA): https://goo.gl/bNVojg

أخيراً ملامح عامة لإعادة الحياة الاقتصادية بما يتلاءم مع ظروف كل منطقة، للنهوض بالواقع الاقتصادي والمهني في هذه المرحلة وفي المرحلة القادمة لعملية الإعمار الاقتصادي.

أولاً: المشهد الاقتصادي العام

تفتقد غالبية المناطق الخاضعة لسيطرة قوى المعارضة المسلحة إلى وجود مؤسسات وهيئات فاعلة تنَّظم وتشرف على النشاط الاقتصادي في هذه المناطق، وهناك أيضاً نقص في الكفاءات والخبرات التي يمكنها إدارة السياسة الاقتصادية التي تعد أحد أبرز التحديات التي تواجه الجهات القائمة على إدارة هذه المناطق، بعد وقوعها في ركود اقتصادي عميق، بسبب الاختلالات الهيكلية الكبيرة في اقتصاداتها. ويعاني كل من قطاعي الزراعة والصناعة من ارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بمستويات عالية تفوق قدرة المنتجين في هذه القطاعات على تحملها للاستمرار في أعمالهم، وبالتالي أدى ذلك إلى انخفاض معدلات الإنتاج بشكل كبير وتوقف العديد منهم. كما أن هناك قطاعاً تجارياً غير منظم ومحتكر من قبل مجموعة من التجار في ظل غياب الجهات الرقابية الفاعلة. أدى كل ذلك إلى تداعيات سلبية على سوق العمل من ناحية غياب فرص العمل لدى شريحة واسعة من السكان في معظم القطاعات الاقتصادية وما نتج عن ذلك من زيادة الاعتماد على المساعدات المقدمة من منظمات الإغاثة، وزيادة معدلات الفقر والبطالة[141] والارتفاع المضطرد في وسائل الكسب غير المشروع، مما خلق فجوة اقتصادية كبيرة بين شرائح المجتمع. ومن جانب آخر تبرز مشكلة الكثافة السكانية المرتفعة في بعض هذه المناطق نتيجة حركات النزوح الكبيرة إليها والتبعات المترتبة على ذلك من ناحية تأمين مصادر الدخل واستنفاد الموارد الاقتصادية المحدودة فيها[142].

في حين تفتقد هذه المناطق لوجود جهة مركزية في كل منطقة لتقديم البيانات والمعلومات المتكاملة والموثوقة التي تُمَّكِن من إجراء تقييم دقيق لتأثير مختلف جوانب النزاع على القطاعات الاقتصادية فيها، وبعد ذلك أحد أوجه القصور التي تعيق التخطيط الاقتصادي السليم لمعاودة دفع عجلة الأنشطة الاقتصادية والبدء بإجراءات التعافي الاقتصادي في هذه المناطق. وفيما يلي تفصيل لأهم السمات العامة للمشهد الاقتصادي:

أولاً: السياسة النقدية:

- تفتقد هذه المناطق لوجود هيئة مستقلة مركزية تعنى بإدارة السياسة النقدية.
- الانخفاض المستمر لقيمة الليرة السورية منذ عام 2011 وفقدانها ما يقارب (90%) من قيمتها أمام الدولار الأمريكي وشدة التقلبات التي تتعرض لها وإمكانية انهيارها المفاجئ[143]، يعد من بين أهم المنعكسات ذات الآثار السلبية على اقتصادات هذه المناطق.

---

[141] عبد الرحمن الحوراني، **درعا تسجل أرقاماً مرعبة في نسبة البطالة بعد أن كانت من أقل المحافظات السورية قبل 2011**، 17-10-2016، الصوت السوري: https://goo.gl/prMCLz

[142] **تقييم الفجوة التأهيلية في مجالي السياسة الاقتصادية وإعادة الإعمار الاقتصادي**، استطلاع رأي غير منشور، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2017.

[143] أثار تذبذب سعر صرف الليرة السورية وتراجع قيمتها قلق السكان وخوفهم من الانهيار المفاجئ لها، إلى جانب تنَّبُه نسبة جيدة منهم للسياسة الخفية التي يتبعها نظام الأسد عبر وكلائه لاستنزاف مدخراتهم، مما دفعهم وبهدف الحفاظ على هذه المدخرات إلى التعامل بعملات أجنبية تكون أكثر استقراراً كالدولار الأمريكي واليورو والليرة التركية والدينار الأردني بدل الليرة السورية التي فقدت نسبة كبيرة من قيمتها نتيجة فقدانها لكل عوامل الاستقرار.

- تأثر جميع القطاعات الاقتصادية بانخفاض قيمة الليرة السورية وحدوث شلل في الحياة الاقتصادية داخل هذه المناطق.
- بروز العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة غياب الاستقرار الاقتصادي والذي يعد الثبات النسبي لقيمة النقد أحد أركانه الأساسية[144].
- الانتشار الكبير لمهنة صرافة العملات وتحويل الأموال التي باتت تلعب دوراً هاماً في رسم ملامح السياسة النقدية في هذه المناطق، في ظل غياب المؤسسات المصرفية وشركات الصرافة، حيث تعد الحوالات المالية مصدر دخل رئيس في محافظات ريف دمشق ودرعا وحمص، وخاصة ضمن النواحي المحاصرة[145].

ثانياً: السياسة المالية:

- لم تتبلور حتى الوقت الحاضر سياسة مالية واضحة في غالبية هذه المناطق من حيث إدارة إيراداتها ونفقاتها العامة.
- غياب منظومة متكاملة للرقابة المالية والمساءلة.
- ضعف الإطار التشريعي والتنفيذي الناظم للتمويل المحلي.
- ضعف مقومات البيئة الاستثمارية مع التسرب المتزايد لرؤوس الأموال والخبرات بحثاً عن فرص أفضل.
- الهدر المالي الناجم عن ضعف الكفاءة الاقتصادية في إدارة الإيرادات والنفقات العامة[146].
- وجود مبادرات من قبل بعض المجالس المحلية لتفعيل الجباية المحلية والتخفيف من العجز المالي الذي تواجهه وبما يمكنها من تعزيز قدراتها على توفير الخدمات والقيام بمبادرات تنموية تتوافق مع احتياجات مجتمعاتها[147].

ثالثاً: النشاط التجاري:

- انخفض النشاط التجاري بشكل ملحوظ كمصدر للدخل في غالبية المناطق بسبب الحصار المفروض والأخطار المحيطة بحركة نقل البضائع[148].
- تشهد العديد من مناطق قوى المعارضة المسلحة علاقات تجارية أو نوعاً من التبادل التجاري مع المناطق المجاورة لها.
- تعتمد المبادلات التجارية بشكل أساس على مجموعة من التجار الذين تقع على عاتقهم مهمة تسهيل حركة انسياب هذه المبادلات عبر تأمين وحماية الطرق التجارية من خلال اتفاقات متبادلة بينهم وبين القوى العسكرية المسيطرة على هذه المناطق والمناطق المجاورة.
- تتركز المبادلات التجارية بشكل أساس على السلع والمحاصيل الزراعية والمشتقات النفطية ومواد البناء.

---

[144] **تقييم الفجوة التأهيلية في مجالي السياسة الاقتصادية وإعادة الإعمار الاقتصادي**، مرجع سابق.

[145] **تقرير تقييم الاحتياجات الدوري (الداينمو)**، وحدة تنسيق الدعم، الإصدار السادس، 06-02- 2016: https://goo.gl/GXfg7X

[146] **تقييم الفجوة التأهيلية في مجالي السياسة الاقتصادية وإعادة الإعمار الاقتصادي**، مرجع سابق.

[147] للتوسع في هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى الورقة التحليلية التالية: **واقع وتحديات الجباية المحلية في المجالس المحلية**، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 27- 10- 2015: https://goo.gl/89xeKW

[148] **تقرير تقييم الاحتياجات الدوري (الداينمو)**، مرجع سابق.

- لم يسهم النشاط التجاري بشكل كبير في تحقيق الانتعاش الاقتصادي للسكان الذين لا يزالون يواجهون تحديات شح العديد من السلع الأساسية والمواد الغذائية وغلاء أسعارها.
- تصاعد عمليات التهريب وازدياد الاحتكار في ظل غياب الجهات الرقابية[149].
- انتشار تجارة المواد المحظورة والممنوعة مثل السلاح والقطع الأثرية والمخدرات[150]-[151]-[152].

رابعاً: النشاط الزراعي:

- يعد النشاط الزراعي الوسيلة الأساسية لكسب العيش لدى غالبية السكان نظراً للطبيعة الجغرافية لهذه المناطق. فعلى الرغم من إحراق الكثير من الأراضي الزراعية منذ بداية النزاع سعياً لإفقار المزارعين وتجويعهم وتهجيرهم؛ استمر ارتباط المزارعين بأرضهم وشكّلت الزراعة المصدر الأول للدخل رغم المخاطر الكبيرة التي تعترضهم بدءاً من تحضير الأرض للزراعة وحتى جني المحصول وتسويقه[153]-[154].
- يلعب دوراً هاماً في ضمان توفر الأمن الغذائي إضافة إلى توفير فرص عمل لعدد كبير من الأفراد[155]-[156].
- انكمش الناتج الحقيقي لقطاع الزراعة بمتوسط قدره (- 16%) خلال سنوات النزاع الأولى، فيما تشير بعض التقديرات أنه حقق نمواً بمقدار (8%) عام 2015[157].
- انخفضت كمية المحاصيل الأساسية نتيجة انخفاض نسبة المساحات المزروعة بأكثر من (70%) لمحصول القمح وبأكثر من (80%) لمحصول الشعير.
- أدى الوضع الأمني المتدهور وظروف الحصار التي يفرضها النظام في بعض المناطق، والصعوبات في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من بذار وأسمدة ووقود وتحرير أسعارها وارتفاع تكاليف نقل المحاصيل إلى مناطق التسويق وغيرها من الصعوبات الأخرى إلى تقليص المساحات المزروعة وقلة العناية بالمحاصيل، وهو ما انعكس على مردودية وحدة المساحة[158].
- انخفضت الربعية الاقتصادية لمختلف المحاصيل الزراعية بسبب ارتفاع التكاليف مع غياب التسعيرة المنصفة للمحاصيل.

---

[149] **تقييم الفجوة التأهيلية في مجالي السياسة الاقتصادية وإعادة الإعمار الاقتصادي**، مرجع سابق.

[150] جهاد العبدالله: "المجلس العسكري ببلدة تسيل بريف درعا يضبط كميات من المخدرات بصالات الألعاب"، موقع أنا برس، 26-07-2016: https://goo.gl/vYd9bb

[151] نزار محمد: "**في سوريا ... الكل يجني على التاريخ**"، الجزيرة نت، 18-05-2014: https://goo.gl/y9abf1

[152] مضر الزعبي: "**ناطق باسم (جيش الثورة): (حزب الله) والنظام وراء انتشار المخدرات في المناطق المحررة**، موقع كلنا شركاء، 29-01-2017: https://goo.gl/mkaBJM

[153] **تقرير تقييم الاحتياجات الدوري (الداينمو)**، مرجع سابق.

[154] **تقرير تقييم الاحتياجات الدوري (الداينمو)**، وحدة تنسيق الدعم، الإصدار الخامس، 24- 06- 2016: https://goo.gl/VRXzKG

[155] وفقاً لبعض الإحصاءات شكلت الزراعة في سورية 27% من الناتج المحلي الإجمالي، وعمل في القطاع الزراعي نحو 20% من مجموع قوة العمل وبلغ عدد سكان المناطق الريفية كنسبة من إجمالي السكان 25% في عام 2012: **تعزيز قدرة سبل العيش على مواجهة الطوارئ من أجل تحقيق الأمن الزراعي والغذائي والتغذوي في المناطق المتضررة جراء الأزمة السورية**، الاستراتيجية وخطة العمل الإقليميتين الفرعيتين، المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2014: https://goo.gl/e3ELWo

[156] تشير التقديرات إلى أن هناك حوالي 80% من سكان المناطق الريفية مارس الزراعة لكسب رزقهم إما في مزارعهم الخاصة أو كعمالة مؤقتة، انظر:
Impact of the conflict on Syrian economy and livelihood, Syrian need analysis project, July, 2013: https://goo.gl/i0Taso

[157] **برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سورية: الإطار الاستراتيجي لبدائل السياسات**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، 2016.

[158] **تقييم الفجوة التأهيلية في مجالي السياسة الاقتصادية وإعادة الإعمار الاقتصادي**، مرجع سابق.

- تحول الكثير من الأراضي إلى مسرح للعمليات العسكرية، مما أجبر الكثير من المزارعين على هجرة أراضيهم وأدى إلى نقص القوى العاملة الزراعية في كثير من المناطق[159].
- تناقص كبير في أعداد الثروة الحيوانية نتيجة العديد من الصعوبات التي تواجه تربيتها، ويأتي ارتفاع سعر العلف في مقدمة هذه الصعوبات[160].
- تدهور مؤشرات الأمن الغذائي بشكل كبير، ووفقاً لبعض التقديرات فإن نسبة (97%) من هذه المناطق تعاني من نقص الغذاء، بسبب انخفاض كميات المواد الغذائية المقدمة وتراجع نوعيتها[161]-[162]، إلى جانب الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية إلى مستويات غير مسبوقة. إذ قفز سعر دقيق القمح في بعض الأسواق بما يصل إلى (300) في المائة وسعر الأرز بما يناهز (650) في المائة خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية[163].

خامساً: النشاط الصناعي:

- يغيب النشاط الصناعي نسبياً في غالبية هذه المناطق، مع وجود مجموعة من الصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر في عدد قليل منها.
- افتقاد هذه المناطق للبنية التحتية والكوادر المدربة اللازمة لتوطين الصناعة وهجرة رؤوس الأموال اللازمة لتأسيس الأنشطة الصناعية[164].
- عدم استقرار إمدادات الطاقة والمواد الأولية وهو ما يزيد من تكاليف الإنتاج[165].
- اعتماد النشاط الصناعي في هذه المناطق في توفير مستلزماته من المواد المصنعة إما على مناطق النظام أو على دول الجوار وهو ما أضعف قيام نشاط صناعي محلي[166].
- تعرض المنشآت الصناعية الكبيرة الخاصة والعامة للتدمير وعمليات النهب أو نقلها لمناطق تقع تحت سيطرة النظام أو إلى خارج سورية[167].
- تشير التقديرات إلى أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي تدهورت في عام 2015 ولم تتجاوز نسبته (9%) مقارنة بما كانت عليه خلال السنوات الخمس التي سبقت النزاع. فيما انكمش الناتج الحقيقي لهذا القطاع بنسبة (- 40%) بين عامي (2011-2014)[168].

---

[159] **Joint Rapid Food Security Needs assessment**, Syrian Arab republic report, FAO, WFP and ministry of agriculture and Agrarian Reform, June 2012: https://goo.gl/MyVUSC

[160] **تقرير تقييم الاحتياجات الدوري (الداينمو)**، الإصدار السادس، مرجع سابق.

[161] **تقرير تقييم الاحتياجات الدوري (الداينمو)**، الإصدار الخامس، مرجع سابق.

[162] **تقرير تقييم الاحتياجات الدوري (الداينمو)**، الإصدار السادس، مرجع سابق.

[163] **فاو تهيب بالمانحين دعم المزارعين السوريين في لحظتهم الحرجة**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 20-01-2016: https://goo.gl/NgLfep

[164] مصطفى محمد، **"الغزل والنسيج" في سوريا.. الآلات تهاجر والعمال يحاصرهم الفقر**، 01-05- 2014، العربي الجديد: https://goo.gl/E3FUMS

[165] عبدالله حمادة، **انعكاسات الأزمة السورية على الصناعات النسيجية**، 2014، المنتدى الاقتصادي السوري: https://goo.gl/yIVhAc

[166] **تقييم الفجوة التأهيلية في مجالي السياسة الاقتصادية وإعادة الإعمار الاقتصادي**، مرجع سابق.

[167] محمد القاسم، **صعوبات تواجه صناعة الإسفنج في ريف إدلب**، الجزيرة نت، 2014/4/23: https://goo.gl/DRgoQr

[168] **برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سورية: الإطار الاستراتيجي لبدائل السياسات**، مرجع سابق.

ثانياً: الحياة الاقتصادية بين تدهور الأنشطة وغياب التنظيم

تفرض السيطرة العسكرية لقوى المعارضة المسلحة على بعض المناطق ضرورة الخروج من النمط التقليدي السائد الذي دأبت عليه خلال السنوات الست الماضية بعدم إيلاء الجانب الاقتصادي الاهتمام اللازم في مناطق سيطرتها[169]، بخلاف كل من تنظيم الدولة ووحدات حماية الشعب الكردية التي أولت اهتماماً كبيراً بمواردها الاقتصادية وسعت لتنميتها من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من المداخيل[170]، لذا بات لزاماً على قوى المعارضة المسلحة التركيز على استثمار الموارد الاقتصادية في المناطق التي تسيطر عليها بالتعاون مع الجهات المدنية مما يمكن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للسكان. وفي إطار الجغرافية الزراعية وجغرافية الموارد المائية في سورية، تتموضع مناطق قوى المعارضة المسلحة بين منطقتي الاستقرار الزراعي الأولى والثالثة ذات الهطول المطري الجيد والأراضي الزراعية الخصبة[171]، إلى جانب وقوعها كذلك في أحواض الفرات والعاصي وبردى واليرموك ذات الموارد المائية الجيدة[172]. وهو ما يمنحها ميزة استراتيجية إذا ما تمكنت من استثمار هذه المقومات بالشكل الأمثل.

يكمن التحدي الأبرز في هذا السياق في مدى قدرة الجهات الفاعلة على تأسيس نظام حكم محلي قادر على إدارة وتنظيم اقتصاد كل منطقة ضمن معايير وأدوات تنفيذية وأجندة مستقبلية لضمان استمرار الحياة الاقتصادية في حدها الأدنى. وبالتالي فإن استعراض واقع الأنشطة الاقتصادية السائدة في هذه المناطق والتقييم الواقعي والموضوعي لهذه الأنشطة سيمَّكن الجهات القائمة على إدارة هذه المناطق من تهيئة الأرضية المناسبة لاستثمار الموارد الاقتصادية المتوفرة بشكل فاعل للوصول إلى المستوى المناسب من الأمن الاقتصادي بأبعاده المختلفة، وبما يضمن تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للسكان[173]، ويقدم لها أساساً يمَّكِنُها من بناء البرامج اللازمة لعملية الإعمار الاقتصادي في المرحلة القادمة، بما يتناسب مع واقع كل منطقة من حيث الموارد الاقتصادية المتاحة وحالة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ضمنها. وفيما يلي استعراض موجز لواقع الحياة الاقتصادية في مناطق قوى المعارضة المسلحة[174]:

أ. محافظة إدلب

تسيطر قوى المعارضة المسلحة على نسبة (98%) من مساحة محافظة إدلب كما يبين الشكل (1). ويمثل النشاط الزراعي في المحافظة المكون الرئيس للإنتاج المحلي، وهناك تنوع في طبيعة المحاصيل الزراعية، فالمناطق السهلية الشرقية تمتاز بزراعة القمح والكمون والحبة السوداء والكزبرة. أما في المناطق الشرقية فتكثر زراعة أشجار الزيتون والتين والكرز والأشجار المثمرة. وتتجاوز مساحة الأراضي الزراعية أكثر من (75%) من المساحة الإجمالية للمحافظة. إذ كانت المحافظة

---

[169] تبلغ المساحة الإجمالية لسيطرة قوى المعارضة (**22.561**) كم^2 وما نسبته (**12.18%**) من مساحة سورية حتى تاريخ 15-02-2017، وفقاً لوحدة المعلومات في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.

[170] **الزراعة في مناطق المعارضة.. إدارة مدنية وحماية عسكرية**، جريدة عنب بلدي، ع. 227، 26-06-2016: https://goo.gl/c8Jal0

[171] **Agricultural stability zones in the Syrian Arab Republic**, FAO: https://goo.gl/IZHxki

[172] محمد العبدالله، **السيطرة العسكرية على الموارد المائية في أتون الثورة السورية**، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 11-08-2016: https://goo.gl/c9h1G4

[173] ترتبط صحة المعلومات المقدمة باستقرار الخارطة العسكرية، فمع التغير المتسارع في ديناميكية النزاع وخارطة السيطرة العسكرية، فإن خصائص كل منطقة يمكن أن تتغير بشكل كبير. في لحظة معينة، يمكن أن تصنف المناطق خارج سيطرة الحكومة وفقاً للخارطة. فبعد التطورات في كل من ريف دمشق وحلب وغيرها من المناطق التي قد عملت اتفاقات مصالحة مع النظام، تغيرت الخارطة وظهرت ظروف جديدة وهو ما يعني ديناميكيات جديدة.

[174] قام الباحث بالرجوع إلى العديد من التقارير الخبرية من داخل هذه المناطق، كذلك تم التواصل مع بعض الأفراد داخل هذه المناطق لتزويده بالمعلومات ذات الصلة.

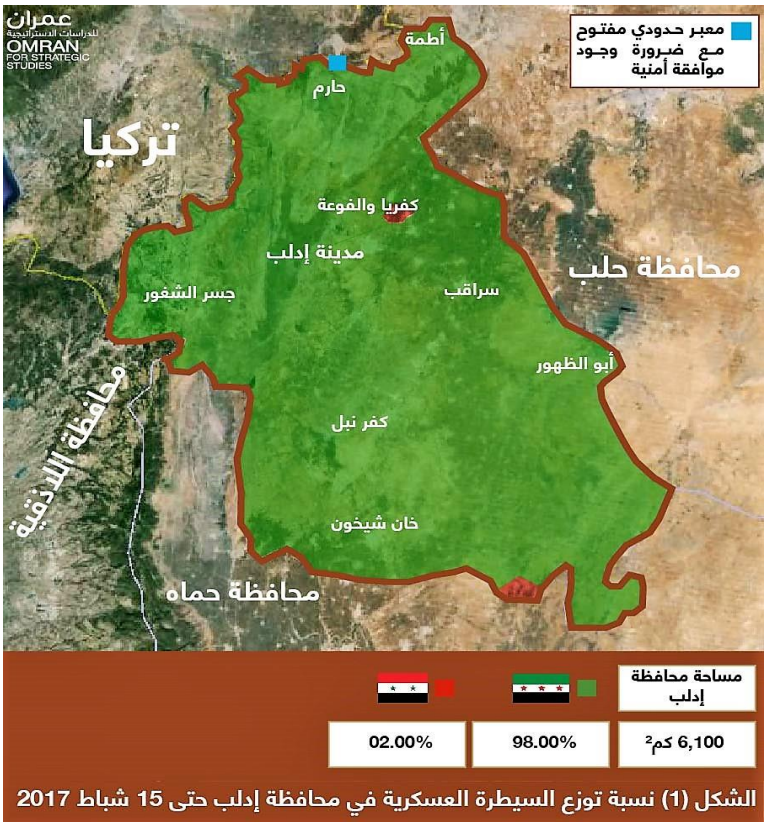

الشكل (1) نسبة توزع السيطرة العسكرية في محافظة إدلب حتى 15 شباط 2017

تنتج نحو (10%) من إجمالي القمح السوري، ونحو 25% من إنتاج زيت الزيتون، وكان يقدر عدد الأشجار المثمرة بـ(12) مليون شجرة. وتشهد المحافظة في الوقت الحالي تدهوراً في مؤشرات الأمن الغذائي بسبب الانخفاض الحاد في الإنتاج الزراعي، حيث تشير بعض التقديرات إلى توقف أكثر من (80%) من الإنتاج الزراعي [175] ؛ وقد دفع تدهور القطاع الزراعي في ريف إدلب بعض المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني للاهتمام به مجدداً، ومنها منظمة إحسان للإغاثة والتنمية، إلى الاهتمام بدعم مشاريع تنموية وخدمية ذات أثر إيجابي على المدى المتوسط وطويل الأمد، حيث أطلقت المنظمة مشروع الدعم الزراعي، وهو يشمل 12 بلدة وقرية بريف إدلب، شملت سرمين، تفتناز، بنش، الطليحة، الطعوم، كيتان، معرة النعسان، شلخ، رام حمدان، سراقب، جسر الشغور، تل مرديخ، ورافقها إقامة ندوات توعوية للمزارعين، وتمثل الهدف من إطلاق المشروع في تمكين المزارعين من استعادة سبل عيشهم والحفاظ على الأمن الغذائي عبر دعم محاصيل القمح والشعير والحمّص والفول والخضار وتقديم البذور والمعدات اللازمة للزراعة بالإضافة للمحروقات التي تحتاجها الآلات الزراعية للعمل، وقد بلغ عدد المستفيدين من المشروع (2500) مزارع، وذلك بالتعاون مع المجالس المحلية في كل منطقة، لمعرفة مزارعي المناطق المستفيدة[176]. وتتصدر زراعة المحاصيل الاستراتيجية قائمة المشاريع الإنمائية العاملة والقابلة للتنفيذ في مناطق المعارضة[177].

وفيما يتعلق بالنشاط الصناعي تمتاز المنطقة بوجود معاصر زيت الزيتون والمطاحن والمجارش، وهناك مشاريع صناعية محدودة، منها صناعة الألبسة وبعض الصناعات البسيطة مثل صناعة خراطيم الكهرباء وإكسسوارات السيارات وصناعة أكياس النايلون وصناعة القساطل البيتونية والمواد الصحية. وفيما يتعلق بالنشاط التجاري فقد اقتصر على القليل ممن يمتلكون رؤوس الأموال، وشمل هذا النشاط جميع العمليات التجارية المتعلقة بالمستلزمات العامة، وكذلك تجارة العملات الأجنبية والمحروقات التي تأتي من مناطق تنظيم الدولة، وتجارة المواد الغذائية والمفروشات المستعملة ومواد البناء[178]، وتشهد مدينة سرمدا على الحدود التركية رواجاً وازدهاراً كبيراً وتعد المركز

[175] محمد العبدالله، **تحرير إدلب...امتحان لا يقبل الفشل (2/2): الأمن الاقتصادي ضرورة لإدارة وتنمية المرافق**، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2015-06-17: https://goo.gl/ND9XgR

[176] هدى يحيى، **الزراعة في ريف إدلب .. معوقات ومصاعب**، موقع حكاية ما انحكت، 2016-12-05: https://goo.gl/oj7Q6A

[177] **تقرير تقييم الاحتياجات الدوري (الداينمو)**، الإصدار السادس، مرجع سابق.

[178] مراد عبد الجليل، **حديد إدلب من تركيا ... والفصائل تدخل على خط التجارة**، جريدة عنب بلدي، ع. 248، 2016-11-20: https://goo.gl/5hHPe6

التجاري الأكبر في الشمال السوري، حيث تنشط فيها تجارة السيارات الجديدة والمستعملة، واستيراد المنتجات التركية التي تمتاز بانخفاض أسعارها مقارنة بالمنتجات السورية التي لا تقوى على منافستها، لأسباب ترتبط بارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي وعدم توافر مدخلاته لدى المنشآت الصناعية التي توقف أكثر من (80%) منها منذ بداية عام 2011 في هذه المناطق، وتعَمُد النظام منع دخول أغلب المواد الرئيسة كالطحين والمواد الغذائية بأنواعها إليها[179].

أما فيما يتعلق بالجهات الناظمة للحياة الاقتصادية، فيوجد عدد من الجهات ذات الصلة بذلك ممثلة بكل من:

غرفة تجارة وصناعة إدلب الحرة، غرفة تجارة مدينة سرمدا، غرفة زراعة إدلب، مديرية زراعة إدلب، المجالس المحلية، نقابة المقاولين الأحرار، مكاتب الهيئة الإسلامية للمناطق المحررة ذات الصلة، مديرية البنية التحتية التابعة للحكومة السورية المؤقتة.

وينتشر قطاع البناء والمقاولات وصناعة مواد البناء في محافظة إدلب بشكل مناطقي محدود لتغطية احتياجات البلد. وهناك عدد من مشاريع إعادة الإعمار في المحافظة بتمويل منظمات دولية. فقد نفذت منظمة بنيان مشروعاً يعيد بناء (400) وحدة سكنية في ريف إدلب لإعادة تأهيل المنازل في قرى وادي الضيف وعودة الحياة إليها وبالتالي تخفيف المعاناة عن الفقراء بدعم من منظمة قطر الخيرية. وقد تم توزيعها على 20 قرية منها: "الدير الغربي، معرشمشة، الحامدية، دار السلام، بسيدا، معر حطاط، بابولين" وغيرها. ويستهدف المشروع الفقراء العاجزين عن إعادة إعمار منازلهم، وكان الهدف منه تشجيع الناس على العودة إلى منازلهم وإعادة الحياة إلى المنطقة بشكل عام وتوفير الاستقرار بعد ما عاناه الناس من تبعات النزوح[180].

ومن جانب آخر، شكلت محافظة إدلب مقصداً هاماً للسكان النازحين داخلياً والمهجرين قسرياً من باقي المحافظات، بسبب سيطرة قوى المعارضة المسلحة على مجمل مساحتها، حيث تخطى عددهم حاجز (900.000) حتى 15 شباط 2017، من العدد الإجمالي للسكان البالغ (1.78) مليون نسمة منهم (1.3) مليون شخص تقريباً بحاجة لشكل أو أكثر من المساعدة[181]، مما شكل عبئاً كبيراً على المحافظة وأثقل كاهلها الاقتصادي والإداري من خلال الاستنزاف الكبير للموارد الاقتصادية المتاحة لديها.

---

[179] **سرمدا.. من بلدة حدودية إلى مركز تجاري هام**، موقع اقتصاد، 12-01-2017، http://www.eqtsad.net/read/16090/

[180] سونيا العلي، **مشروع إعادة الإعمار في ريف إدلب .. يعيد الأمل في استمرار الحياة**، أخبار الآن، 03-06-2016: https://goo.gl/7QFTRW

[181] **Developments in Idleb Governorate and Western Countryside of Aleppo** (as of 15-02- 2017), Report from UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs: https://goo.gl/X2uzt5

ب. محافظة حلب

تسيطر قوى المعارضة المسلحة المساحة على نسبة (31.40%) من مساحة المحافظة إلى جانب كل من نظام الأسد وتنظيم الدولة وتنظيم وحدات حماية الشعب الكردية كما يبين الشكل (2)، ويتركز النشاط الاقتصادي في الريف الشمالي للمحافظة في الفترة الحالية عموماً حول قطاعي التجارة والزراعة نظراً لقرب مناطقها من الحدود التركية وتوافر فرص التبادل التجاري. حيث شهدت مدينة إعزاز نشاطاً تجارياً جيداً في فترات زمنية عدة، نظراً لوجود معبر باب السلامة على الحدود التركية ويعتمد ذلك النشاط بشكل أساس على فتح المعبر وإغلاقه من قبل السلطات التركية لغرض التبادل التجاري[182]، وفي الوقت الحالي فإن المعبر مخصص للمساعدات الإنسانية فقط كما يبين الشكل (2)، ويتم تصدير بعض المنتجات الزراعية واستيراد البضائع التركية لتجد طريقها إلى المناطق السورية كافة، ومناطق الريف الشمالي ومدينة حلب عن طريق مجموعة من التجار والوسطاء الذين يشكلون دوراً هاماً في تأمين المواد الأساسية للسكان مثل المواد الغذائية ومواد البناء وبعض السلع الأخرى، وتحديد أسعارها واحتكارها في بعض الأوقات لغياب الهيئات الناظمة للنشاط التجاري في هذه المناطق. وبعد تحرير مدينة جرابلس بدأ النشاط التجاري يعود بشكل تدريجي إلى المدينة لوجود معبر جرابلس الحدودي مع تركيا. في حين تشهد المنطقة غياباً شبه كامل للقطاع الصناعي بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وفقدان الوقود[183]، ويتمثل هذا القطاع بوجود بعض الورش الصناعية الصغيرة مثل ورشات الحدادة وورش صناعة مواد البناء إلى جانب انتشار بعض معاصر الزيتون.

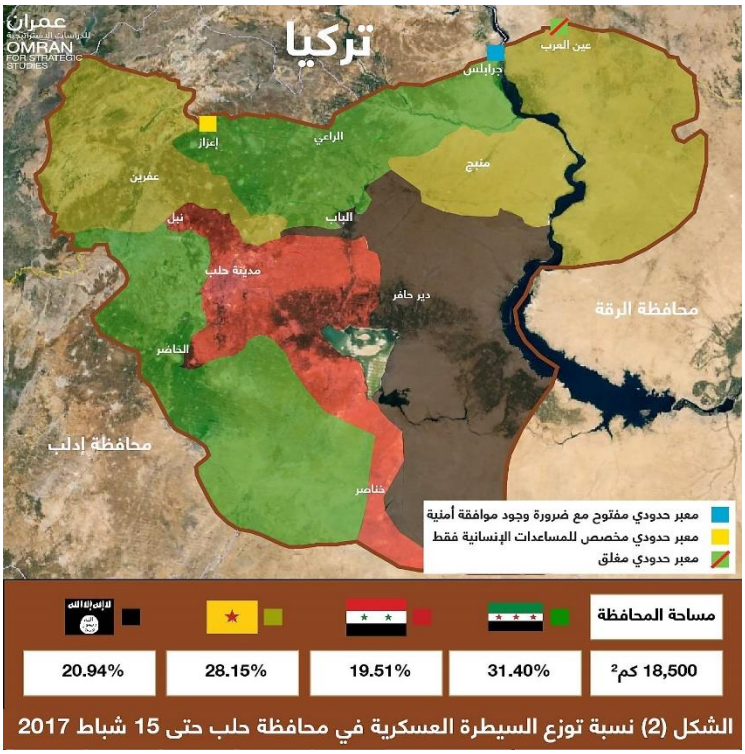

الشكل (2) نسبة توزع السيطرة العسكرية في محافظة حلب حتى 15 شباط 2017

وفيما يتعلق بالنشاط الزراعي، فقد تقلصت مساحة الأراضي القابلة للزراعة[184]، ويعتمد السكان في الوقت الحاضر على زراعة بعض المحاصيل الزراعية مثل القمح والشعير وبعض الأشجار المثمرة وبشكل خاص الزيتون. وكما في غيرها من المناطق يعاني القطاع الزراعي من ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي والحيواني[185]، إلى جانب انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية، وقلة عدد المنظمات التنموية المعنية بتنمية النشاط الزراعي والحيواني في المنطقة[186].

---

(182) محمد بنكاسم، **باب السلامة.. معبر تجارة ونزوح**، الجزيرة نت، 2013/1/26: https://goo.gl/RUzOMT

(183) محمد العبدالله، **أزمة الوقود وتحدي الأمن الاقتصادي في الشمال السوري**، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 12-08-2015: https://goo.gl/xf2Inl

(184) بدر حسين، **25000 هكتار خارج الخدمة .. الزراعة في ريف حلب الشمالي تحت خط النار**، سوريتنا، 17-04-2016: https://goo.gl/Kp0qJc

(185) سالم ناصيف، **الأحزمة المتفجرة تطوّق الزراعة في ريف حلب**، جريدة المدن، 04-11-2016: https://goo.gl/FWrdlP

(186) للتوسع أكثر حول موضوع سبل العيش في الشمال السوري يمكن الرجوع إلى الدراسة التالية:

بالنسبة للجهات الناظمة للحياة الاقتصادية في المنطقة، فينشط مجلس محافظة حلب الحرة في محاولة تنظيم القطاعات الاقتصادية وإعادة الإعمار الاقتصادي عبر المكتب الزراعي والاقتصادي[187]-[188]. وتحاول المجالس المحلية من جانبها الإسهام في تنظيم هذه القطاعات عبر إحداثها بعض المكاتب التخصصية[189]، إلا أن ضعف إمكاناتها الفنية ومحدودية مواردها المادية جعل مهامها محصورة إلى حد ما في تأمين الخدمات الأساسية للسكان.

أما في الريف الغربي للمحافظة فهناك تنوع محدود في الأنشطة الاقتصادية، إذ يعتمد غالبية السكان على النشاط الزراعي وتربية الثروة الحيوانية كمصدر للدخل، إلا أن تدهور القطاع الزراعي نتيجة الجفاف وارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي والحيواني أثر بشكل كبير على الوضع المعيشي للسكان[190]. فيما تعتمد نسبة قليلة منهم على النشاط الصناعي والتجاري مع وجود عدد من المقالع الحجرية والورش الصناعية كصيانة السيارات والكهرباء، والعمل في محلات بيع التجزئة والنقل التجاري ضمن المنطقة، فيما تغيب الجهات الناظمة للحياة الاقتصادية عن هذه المناطق، مع وجود تجمع المجالس المحلية فيها، ومكتب التعاون الزراعي في منطقة الأتارب التابع لوزارة الزراعة في الحكومة السورية المؤقتة[191].

ت. محافظة ريف دمشق

تسيطر قوى المعارضة المسلحة على نسبة (22.40%) من مساحة المحافظة إلى جانب كل من نظام الأسد وتنظيم الدولة وتنظيم حزب الله اللبناني كما يبين الشكل (3). وتُعد الزراعة في محافظة ريف دمشق إحدى أهم الأنشطة لدى معظم أهالي الغوطتين الشرقية والغربية، إذ تشتهر بالزراعات الموسمية بالإضافة الى الأشجار المثمرة والتي تأخذ حيزاً كبيراً من مساحة المحافظة، كما يبين الشكل (3). إلى جانب توافر الثروة الحيوانية مثل الدواجن والأبقار وتربية النحل التي تشكل مصدر دخل هام للسكان. على عكس مناطق جنوب ريف دمشق الغنية بالمعامل الصناعية والغذائية التي تنتشر على الطريق الدولي الواصل بين دمشق ودرعا، ولكن في المقابل تعد من

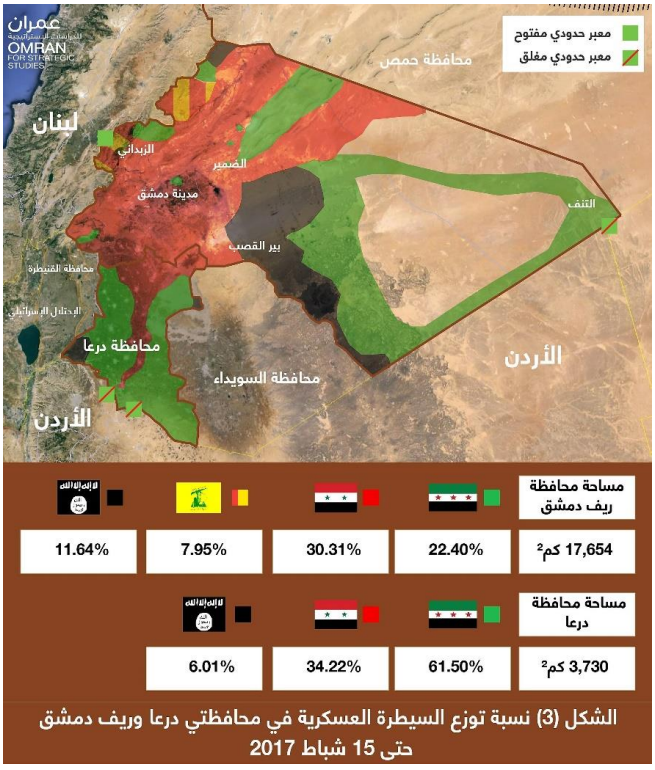

الشكل (3) نسبة توزع السيطرة العسكرية في محافظتي درعا وريف دمشق حتى 15 شباط 2017

Understanding livelihoods in northern Syria: how people are coping with repeated shocks, constant change and an uncertain future, an assessment using a Household Economy Approach and hazard mapping to better understand livelihoods in northern Syria, save the children, 31-01-2015: https://goo.gl/knklKl

(187) **مجلس محافظة حلب الحرة يوجه إنذارًا لأصحاب المحلات في اعزاز**، جريدة عنب بلدي، 05-01-2017: https://goo.gl/r5gnwu

(188) **مجلس محافظة حلب الحرة يمنح شهادات تسجيل تاجر**، موقع الحل السوري، 20-01-2016: https://goo.gl/wuaBv4

(189) أحمد الصوراني، **دعماً للمشاريع الزراعية الصيفية قام المجلس المحلي بمدينة اعزازبريف حلب بتقديم البذاروالسماد والمياه لمساعدة المزارعين الذين يعيشون أوضاع اقتصادية حرجة**، أورينت نيوز، 19-06-2015: https://goo.gl/qPja1g

(190) ثائر غندور، الزراعة ولا الهجرة، جريدة المدن، 06-06-2013: https://goo.gl/3X7fa3

(191) الأتاربي، **مكتب التعاون الزراعي في ريف حلب الغربي: مجلس محافظة حلب الحرة غير متعاون معنا**، موقع كلنا شركاء، 22-07-2016: https://goo.gl/dQe7qQ

المناطق الفقيرة زراعياً بسبب عدم توفر الأراضي الزراعية فيها واعتماد معظم الأهالي على العمل في المعامل الصناعية والتي توقف معظمها في بداية عام 2012 مما أدى الى انقطاع شبه تام لكل مقومات الحياة الاقتصادية. لذا ينظر إلى غوطة دمشق الشرقية كأحد المناطق الهامة اقتصادياً في ريف دمشق، كونها تشكل رافداً اقتصادياً في مجالات صناعية ومهنية وخدمية وزراعية وغذائية عدة، إلا أن الحصار الخانق الذي تعرضت له منذ نهاية عام 2012، إبان خروج سيطرتها من قوات النظام انعكس سلباً على وضع الغوطة الاقتصادي بمجالاته كافة، بعد الحصار الذي فرض عليها والذي كان من أهم تجلياته انهيار الواقع الغذائي وندرة السلع الغذائية وارتفاع أسعارها، مما حتم على الأهالي الاتجاه إلى تفعيل النشاط الزراعي والصناعات المتعلقة به، بغرض كفاية الحاجات الغذائية الأساسية وإيجاد فرص عمل وتحقيق مردود مادي مقبول[192]-[193]. مع انخفاض مردودية النشاط التجاري والصناعي في مناطق الغوطة. إلى جانب انخفاض فاعلية المجالس المحلية والهيئات ذات الصلة في إعادة تدوير العجلة الاقتصادية بسبب الحصار وقلة الدعم وغياب الكوادر المهنية المؤهلة. فيما يحاول الكثير من أبناء الريف الذين يعيشون في الخارج سواءً في الدول المجاورة أم الدول الغربية تقديم المساعدات وجمع التبرعات وإرسالها على شكل مساعدات مالية، ولكن هذه التبرعات لا تكفي أبداً الاحتياجات اليومية لعائلاتهم.

وفي جانب تنظيم الحياة الاقتصادية يضطلع مجلس محافظة ريف دمشق في الغوطة الشرقية بدور هام في هذا الصدد[194]، إلى جانب المجالس المحلية في مدن المحافظة عبر مكاتبها التخصصية في المساهمة بذلك.

ث. محافظة درعا

تسيطر قوى المعارضة المسلحة على نسبة (61.50%) من مساحة المحافظة إلى جانب كل من نظام الأسد وتنظيم الدولة كما يبين الشكل (3). ويُعد النشاط الزراعي وتربية الثروة الحيوانية في مقدمة النشاطات الاقتصادية في محافظة درعا. حيث تعتمد نسبة كبيرة من السكان في مصادر رزقها على الإنتاج الزراعي والحيواني وتربية النحل، إلا أن هذا الإنتاج شهد تراجعاً كبيراً نتيجة عوامل عدة منها:

- تقلص مساحة الأراضي المزروعة، وارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي[195].
- النقص في أعداد الثروة الحيوانية واستنزافها بشكل كبير نتيجة عمليات تهريبها إلى خارج المحافظة واستغلال حاجة السكان لبيعها نتيجة الوضع الأمني المتردي مما أدى إلى ارتفاع أسعارها ومنتجاتها إلى أضعاف عدة.
- عدم وجود المراعي الآمنة وغلاء أسعار الأعلاف وعدم توفرها وانحسار المساحات الزراعية للرعي.
- عدم توفر الأدوية البيطرية وارتفاع أسعارها.
- عدم توافر الظروف الملائمة لتربية النحل[196].

---

[192] غياث أبو الذهب، الغوطة الشرقية تتحدَّى الحصار.. وتنتج كفايتها من الخضراوات الشتوية، سوريتنا برس، 02-01-2017: https://goo.gl/AGRv5q

[193] **كيف تمكن أهالي الغوطة الشرقية من فك الحصار الغذائي المفروض عليهم؟**، أورينت نت، 08-07-2015: https://goo.gl/UGgfj0

[194] **غياث شهبا، مجلس ريف دمشق الحرة يدعو المؤسسات والمنظمات إلى الحصول على تراخيص إدارية، سمارت نيوس، 03-03-2016:** https://goo.gl/wSJhfZ

[195] **الزراعة في درعا ... خسارة بخسارة**، موقع اقتصاد، تقرير خاص، 27-11-2016: https://goo.gl/Rnbk3r

[196] **أكثر من 50%.. نسبة تراجع نشاط تربية النحل في درعا**، موقع اقتصاد، تقرير خاص، 20-08-2016: https://goo.gl/TcoEIp

بينما تشهد تربية الدجاج تطوراً ملحوظاً في العديد من البلدات والقرى وتعد مصدر دخل للكثير من العائلات[197]. فيما يغيب النشاط الصناعي بشكل عام في المحافظة مع تواجد بعض الصناعات الصغيرة وامتناهية الصغر في الإنتاج الغذائي والملابس لسد احتياجات السكان منها، مع ظهور بعض ورشات الحدادة الصناعية مع توفر المواد الأولية ووسائل توليد الطاقة المرتبطة بهدوء الجبهات العسكرية. ويتركز النشاط التجاري على تسويق المنتجات الزراعية وشراء المستلزمات الخاصة بها، وقد فاقم إغلاق معبر نصيب من الأوضاع الاقتصادية للمحافظة وأدى إلى خسائر اقتصادية كبيرة في جميع القطاعات[198]، بينما يلاحظ وجود حركة نشطة في مجال تجارة السلاح كإحدى أشكال التجارة المدرة للدخل[199]، إلى جانب انتشار واسع لنشاط صرف العملات والحوالات المالية، حيث يعتمد الكثير من الأهالي على أبنائهم المغتربين في دول الخليج لإعالتهم[200]. مع وجود نشاط تجاري مقبول لتجارة التجزئة مع مناطق سيطرة النظام مع وجود فروق واضحة في أسعار المواد التجارية بين مناطق سيطرة النظام والمناطق الخاضعة لقوى المعارضة المسلحة وعدم توافر العديد منها بالشكل الكافي ضمن مناطق الأخيرة[201]. وفي جانب تنظيم الحياة الاقتصادية تضطلع المجالس المحلية في مدن المحافظة عبر مكاتبها التخصصية في المساهمة بذلك بالتوافق مع الفصائل العسكرية المنتشرة في جميع أرجاء المحافظة[202].

ج. محافظة حمص

تسيطر قوى المعارضة المسلحة على نسبة (6.91%) من مساحة المحافظة إلى جانب كل من نظام الأسد وتنظيم الدولة وتنظيم حزب الله اللبناني كما يبين الشكل (4)، ويُعد النشاط الزراعي في الريف الشمالي لمحافظة حمص من أهم النشاطات التي يعتمد عليها السكان في تأمين سبل عيشهم. إلى جانب تربية الماشية والنحل. حيث كانت تبلغ المساحة المزروعة في الريف الشمالي من الأراضي ما يقارب (30053) هكتار قبل عام 2011. وتراجعت هذه المساحة في السنوات الخمس الماضية لتصل إلى ما يقارب (21655) هكتار تشمل مدن الرستن وتلبيسة والحولة وما حولهم من قرى[203].

ولا تختلف المشاكل التي تواجه النشاط الزراعي عن غيرها من المناطق في المحافظات الأخرى. من ناحية تأمين مستلزمات الإنتاج وتسويق المحاصيل، والحصار المفروض من قبل قوات النظام التي تتبع أسلوب التجويع الممنهج، الأمر الذي أدى إلى تراجع كبير في الإنتاج. مما حذا بمجموعة من المنظمات غير الحكومية إلى دعم هذا القطاع سواءً من خلال تأمين مستلزمات الإنتاج وشراء المحاصيل من الفلاحين أم من خلال القيام بالمشاريع الزراعية، سواء المحاصيل الشتوية أم الصيفية، والتي تهدف إلى الوصول إلى درجة من الأمن الغذائي من خلال توفير المواد الزراعية بكميات جيدة في الأسواق المحلية، وتأمين احتياجات الأسر المستفيدة من المادة المزروعة، إلى جانب تأمين فرص عمل بسيطة للسكان، ومثال على ذلك قيام منظمة إحسان للإغاثة والتنمية بتمويل مشروع "البطاطا" الذي استفاد منه (1000) أسرة تمتلك ما مجموعه (2000) دنم، حيث تم تقديم البذار والمبيدات الحشرية بالإضافة إلى أسمدة ووقود للسقاية، إلى جانب المتابعة الحثيثة

---

[197] **اكتفاء ذاتي ومصدر للدخل.. تربية الدجاج البلدي تنتعش في مناطق درعا المحررة**، تقرير خاص، موقع اقتصاد، 25-08-2016: https://goo.gl/pB7Dgy

[198] لبنى صالح، **الأردن يواصل خنق مناطق الجنوب السوري بإغلاق حدوده مع سورية**، مجلة الغربال، 06-01-2016: https://goo.gl/LDMQ8o

[199] عطاف الأحمد، **السلاح بجنوب سورية يفرض نفسه كأقوى أشكال التجارة الرابحة**، تقرير خاص، الخليج أونلاين، 23-08-2015: https://goo.gl/f3TjN2

[200] **بدون مستندات وحالات ابتزاز أحياناً. "اقتصاد" تسلط الضوء على تجارة العملة والحوالات في درعا**، تقرير خاص، موقع اقتصاد، 19-10-2015: https://goo.gl/TxGrlB

[201] **الاقتصاد السوري يبتكر آفاقاً جديدة في المناطق المحررة**، صحيفة العرب، 23-06-2016، ع. 10315: https://goo.gl/IFA6L4

[202] جهاد العبدالله، **مجلس محافظة درعا يشتري كامل محصول القمح من المزارعين هذا الموسم**، أنا برس، 05-06-2016: https://goo.gl/ofWmN8

[203] أيمن الضحيك، **عاملان أثرا سلباً على الزراعة في ريف حمص الشمالي**، أخبار قاسيون، 11-12-2016: https://goo.gl/PDjBAs

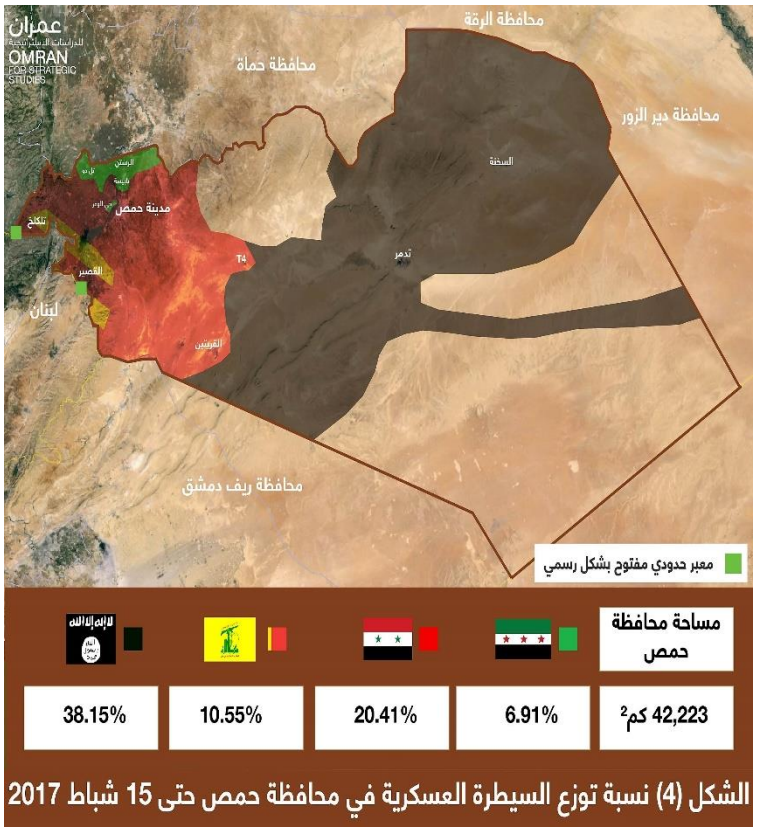

الشكل (4) نسبة توزع السيطرة العسكرية في محافظة حمص حتى 15 شباط 2017

من قبل الفريق العامل على الأرض لنمو المحصول، وتهدف المنظمة من تمويل هذا المشروع إلى دعم الفلاحين ليتمكنوا من استثمار الأراضي الزراعية بشكل كامل رغم القصف والتهديدات المحيقة بهم، وتخفيف معاناة المحاصرين في ريف حمص الشمالي من قبل نظام الأسد[204]-[205].

وفيما يتعلق بالنشاط الصناعي فقد شهد تدهوراً كبيراً بعد عام 2012 بعد خروج المؤسسات الصناعية كافة عن الخدمة بسبب تعرضها للقصف. ومعظم الصناعات والمهن الحالية تتواجد بشكل متباعد ومتناثر وبأدوات بسيطة لا تلبي معظم الحاجات. ولا يوجد بالمنطقة أي منظمة أو مؤسسة تعنى بالنشاط الصناعي والمهن الحرة. وبالانتقال إلى النشاط التجاري، فإن التجارة لا تشكل دوراً كبيراً في حياة السكان كون المنطقة تخضع لحصار من قبل قوات النظام. وتقتصر على بعض المحال التجارية الفردية والخاصة. ولا يوجد أي جهة عامة تقوم بأي نشاطات في المجال التجاري، وبالتالي فإن المنطقة تُعاني من غياب شبه كامل لدور المؤسسات والهيئات التي تعنى بالإشراف على تفاصيل الحياة الاقتصادية في المنطقة في مختلف القطاعات. ويقتصر عمل المجالس المحلية والمؤسسات العاملة مثل المؤسسة العامة للحبوب التابعة للحكومة السورية المؤقتة، والشركة العامة للزراعة التابعة لمجلس محافظة حمص، ومنظمة الهلال الأحمر في المنطقة على تأمين جزء من احتياجات السكان الأساسية من خلال مجموعة من المشاريع الإنتاجية[206].

ثالثاً: ملامح عامة لإعادة الحياة الاقتصادية

شكّل تغلغل اقتصاد النزاع وما نتج عنه من أجندات اقتصادية للقوى المحلية الجديدة في مناطق قوى المعارضة المسلحة سبباً رئيساً في إطالة فترة التعافي الاقتصادي، وعائقاً أمام جهود إعادة الحياة الاقتصادية لهذه المناطق وممارسة السكان لنشاطهم الاقتصادي بصورة طبيعية. إلا أن قدرة السكان على استئناف هذا النشاط وتمكنهم من استعادة وإيجاد سبل العيش مرهون بمدى قدرتهم على التكيف مع الواقع الاقتصادي الجديد وتجاوز الآثار السلبية التي خلفها النزاع، وهذه ميزة متأصلة في المجتمعات التي تشهد النزاعات، والتي تبدي درجة كبيرة من الإبداع في الاستجابة للظروف المعاكسة خلال

---

[204] صالح الضحيك، **عودة الحياة الزراعية لريف حمص الشمالي**، بلدي نيوز، 09-04-2016: https://goo.gl/tYKj2X

[205] أحمد عرابي، **منظمة إحسان.. تجربة ناجحة لتمكين السوريين**، أنا برس، 21-05-2016: https://goo.gl/lOvsot

[206] **سعياً لتلافي تجربة العام الفائت .. مشاريع تنموية في ريف حمص الشمالي**، جريدة عنب بلدي، 11-7-2015: https://goo.gl/itJUiL

النزاع وفي أعقابه، فعلى الرغم من تقويضه لقدر كبير من الأنشطة الاقتصادية وتغييرها لا يزال الكثير منها مستمراً. وتكمن مهمة القائمين على تنظيم النشاط الاقتصادي في دعم جهود السكان الذاتية وتمكينهم اقتصادياً، من خلال البناء على مجموعة من العوامل المحركة المحلية التي تضمن تحقيق الانتعاش الاقتصادي بشكل أسرع وأكثر استدامة، على اعتبار أن الفاعلين المحليين بما فيهم منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية والحكومة السورية المؤقتة وغيرهم من الفاعلين، هم الأقدر ولديهم حافز أقوى للالتزام طويل الأجل بالأنشطة التي تؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي المستدام في هذه المناطق[207]. وتتضمن هذه العوامل:

1. إعادة بناء البنية التحتية:

تعد عملية إعادة بناء البنية التحتية عاملاً أساساً من أجل استعادة الانتعاش الاقتصادي في مناطق قوى المعارضة المسلحة، فمن المنظور الاقتصادي تسهل هذه العملية النشاط الاقتصادي عن طريق تخفيض وحدة التكاليف وتوسيع الأسواق وتسهيل التجارة، ولها أثر إيجابي كبير على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وهنا لا بد من القيام بتحليل دقيق لاحتياجات السكان المحليين وأولوياتهم في عملية بناء البنية التحتية من حيث القطاعات[208]. نظراً لتأثير ذلك على نتائج عملية التنمية الاقتصادية في جميع القطاعات في الأجل المتوسط وطويل الأجل. كذلك لا بد من رعاية الجهود التي يقودها المجتمع في مجال إعادة بناء البنية التحتية، **ودعم المبادرات التي تُحدث أثاراً تنموية مباشرة** مثل تحسين النفاذ إلى المياه والصرف الصحي. ومن أمثلة هذه المبادرات المجتمعية تأسيس لجنة إعادة الاستقرار في ريف حلب الشمالي تحت إشراف مجلس محافظة حلب الحرة في عام 2015. والتي تعد من التجارب الناجحة في إعادة تأهيل البنية التحتية للمدنية حتى قبل انتهاء النزاع الحالي، ويمكن تعميمها في جميع مناطق قوى المعارضة المسلحة. وتمثلت الأهداف الأساسية لهذه اللجنة في رسم مخططات لكيفية إدارة المناطق التي تخرج عن سيطرة تنظيم الدولة، والعمل على سد الفراغ المدني والخدمي في هذه المناطق، وتقييم الاحتياجات وإحصاء السكان والنازحين[209].

2. إعادة الاستثمار في رأس المال البشري:

إن قدرة السكان على النهوض في الظروف الحالية يعتمد في جانب كبير منه على مخزون رأس المال البشري من التعليم والمهارات والقدرات التي يحتويها هذا المخزون[210]. إلا أن ظروف النزاع الحالي أدت إلى نضوب جزء كبير من هذا المخزون وأسهمت في تقويض آفاق الانتعاش الاقتصادي على المدى المنظور. لذا فإن العمل على إعادة الاستثمار في رأس المال البشري في هذه المناطق يعد أحد الجوانب الهامة التي لا بد من التركيز عليها في المرحلة الحالية وفي مرحلة إعادة الإعمار لاستعادة الانتعاش الاقتصادي. من خلال العمل على الأنشطة والمبادرات التي لا تتطلب الكثير من الموارد والمعرفة المتخصصة لإعادة بناء قطاع التعليم. حيث إن نسبة جيدة من المقاتلين هم من المراهقين وصغار البالغين، الأمر الذي

---

[207] **Post-Conflict Economic Recovery: Enabling Local Ingenuity**, United Nations Development Program, 2008, New York, USA.

[208] دأبت العديد من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية والمنظمات الدولية التنموية والإغاثية المختصة على إصدار تقارير لتقييم الاحتياجات دورياً، مثل **وحدة تنسيق الدعم (ACU)** التابعة للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، التي تصدر تقارير تقييم احتياجات دورية لكل القطاعات في مناطق المعارضة المسلحة، و**مكتب الأمم المتحدة للتنسيق والشؤون الانسانية (OCHA)**، حيث يمكن الاستفادة منها لوضع خطط لتلبية الاحتياجات وإعادة بناء هذه القطاعات .

[209] للاطلاع أكثر حول نشاطات لجنة إعادة الاستقرار يمكنك زيارة صفحتهم على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك: https://goo.gl/bjq7z9

[210] للتوسع أكثر حول الموضوع يمكن الرجوع إلى التقرير التالي:

- Jeanne Gobat and Kristina Kostial, **Syria's Conflict Economy,** IMF Working Papers, June 2016: https://goo.gl/2JKplj

يمكن أن يترتب عليه خسارة رأس المال البشري لجيل كامل. ويمكن أن تجَّنب برامج إعادة الدمج المجتمعي هذه الخسارة عن طريق التزويد بالتدريب المهني، والتعليم الأساسي والتدريب أثناء العمل، واستخدام الطرق الإبداعية في التزويد بالتعليم الأساسي الرسمي أو المهارات للشباب. ويلعب التصميم الناجح للبرامج التدريبية المخصصة لتنمية مهارات وقدرات الأفراد من حيث ارتكازها على الكفاءة وتناسبها مع السياق الاجتماعي واحتياجات سوق العمل المحلي، دوراً هاماً في الحد من الفقر وضمان إدماج الجماعات المهمشة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

3. إعادة الدمج المجتمعي المحلي:

يخلق النزاع مجموعة من الفئات المجتمعية التي تعد عملية إعادة إدماجها في مجتمعها ضرورة ملحة، بسبب قدرتها على تقويض الاستقرار الاجتماعي في حال تم إهمالها لكونها فئات هشة وقابلة للاختراق بشكل كبير. وتشمل هذه الفئات العاطلين عن العمل، وأسر المقاتلين، والمعاقين، والأسر التي تعيلها النساء، والنازحين داخلياً واللاجئين العائدين من دول الجوار. حيث تحتاج هذه الفئات للمساعدة كي تعود إلى الحياة الطبيعية، وتنضم إلى قوة العمل وتساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وفي هذا الصدد كانت هناك مبادرة في مدينة جرابلس لإنشاء جهاز الشرطة والأمن العام في الشهر الأول من عام 2017، لضبط الفوضى الأمنية في المدينة بعد خروج تنظيم الدولة منها، حيث تم الاعتماد في تشكيل هذا الجهاز على الأفراد الراغبين بالتطوع من سكان المنطقة المقيمين في المخيمات التركية، بعد تأهيلهم في دورات تدريبية خاصة بذلك[211]. إذ يتمثل الهدف الأساس من إعادة الدمج المجتمعي بتدعيم النشاط الاقتصادي، من خلال التزويد بالمهن التي تساعد على خلق الشعور بالحياة الطبيعية وزرع الاستقرار الاجتماعي. وإكساب هذه الفئات سبل العيش المستدامة والمستلزمات الخاصة بها.

ومن جانب آخر، فإن القدرة على إشاعة أجواء الاستقرار في مناطق قوى المعارضة المسلحة والخروج من أجواء الحرب يعد أحد المداخل الأساسية لإعادة الحياة الاقتصادية في هذه المناطق. وهو مدخل يستلزم العديد من الخطوات التمهيدية مثل ضرورة إخراج الفصائل العسكرية إلى خارج التجمعات السكنية، وهو مطلب شعبي بدأ يظهر في العديد من المدن الآهلة بالسكان المدنيين في هذه المناطق[212].

4. تأمين الفرص الاقتصادية وخلق فرص العمل:

ارتفعت خطوط الفقر ارتفاعاً كارثياً خلال النزاع، نتيجة لانخفاض الدخل، وانتشار البطالة، وتآكل القوة الشرائية. وقد ترتب على ذلك ارتفاع أعباء المعيشة، وأصبح التحدي الأكبر للأسر السورية يتمثل في تأمين مستلزمات البقاء على قيد الحياة. فوفقاً للتقديرات يعيش اليوم أكثر من (83.4%) من السكان تحت خط الفقر الأعلى، والذي ارتفع بنسبة (28%) عما كان عليه عام 2010[213]. وكانت وطأة الفقر أشد في الريف حيث غالبية مناطق قوى المعارضة المسلحة. لذا لا بد من قيام القائمين على هذه المناطق والجهات الداعمة بالعمل على **حماية أنظمة سبل العيش الموجودة وإصلاحها**

---

[211] جهاز الشرطة والأمن العام: خطوة لضبط الفوضى الأمنية في مناطق سيطرة «درع الفرات» في سوريا، صحيفة القدس العربي، 02-02-2017 https://goo.gl/JjCjXV

[212] مظاهرات في جرابلس تطالب بخروج الفصائل ونزع سلاحها، 24-12-2016 ، جريدة عنب بلدي: https://goo.gl/Gwa9xH

[213] برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سورية: الإطار الاستراتيجي لبدائل السياسات، مرجع سابق.

وتعزيزها بصيغ مبتكرة تتناسب واحتياجات السكان واهتماماتهم وإمكانيات كل منطقة والظروف التي تمر بها، بهدف تجاوز المشكلات الاقتصادية والمعيشية للسكان وتمكينهم من الهروب من مصيدة الفقر.

ومن خلال استعراضنا السابق لواقع المقومات الاقتصادية ضمن هذه المناطق، فإن الإطار العام لتلك البرامج لا بد من أن يتركز على السبل ذات الطبيعة الإنتاجية والخدمية المدرة للدخل التي تدعم من سلسلة القيمة، كالإنتاج الزراعي والحيواني والأعمال اليدوية والأعمال التجارية الصغيرة من خلال توفير المقومات الأساسية اللازمة لاستمرارها وإنعاشها[214]، بحيث يمكن الاعتماد عليها **كمصادر دخل أساسية تعزز من الصمود الاقتصادي للأسر المقيمة والنازحة**. مع مراعاة التخصيص في برامج سبل العيش من حيث استهدافها للمجموعات داخل كل منطقة مثل البرامج المخصصة لإدماج المقاتلين، والبرامج المخصصة للمجموعات الضعيفة مثل برامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة، والمرأة، والمعاقين وغيرها من البرامج[215].

5. تسهيل النفاذ إلى الموارد المالية:

تعد المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في مناطق قوى المعارضة المسلحة من بين أهم الوسائل المساعدة في توفير فرص العمل لشريحة كبيرة من السكان بما فيها الفئات الفقيرة والمهمشة في ظل التحديات المعيشية الكبيرة التي تواجههم. وتسهم بشكل كبير في تنشيط عجلة الاقتصاد المحلي من خلال إعادة إحياء الأسواق واستعادة القدرة الإنتاجية. إلا أن التحدي الأساس الذي يواجه أصحاب هذه المشاريع يكمن في صعوبة توفر التمويل اللازم لها. لذا تكمن مهمة القائمين على إدارة هذه المناطق والداعمين لها في **تسهيل النفاذ إلى خدمات التمويل** بأسلوب يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية وحجم الأعمال في كل منطقة. من خلال العمل على نشر برامج التمويل الصغير ومتناهي الصغر الملائمة التي تمَّكن الأنشطة الاقتصادية السائدة في كل منطقة. بما يسهم في تحقيق الانتعاش الاقتصادي ومعالجة مشكلة الفقر والبطالة. كذلك لا بد من العمل على **تشجيع الحوالات المالية لهذه المناطق**، كونها من أكثر مصادر الدخل التي يعتمد عليها السكان مع طول أمد النزاع ونفاد مدخرات الكثير منهم. وضرورة العمل على تقديم التسهيلات المناسبة لوصول الحوالات المالية لهذه المناطق، إلى جانب توفير بيئة حاضنة لتوظيف هذه الحوالات في المشاريع المنتجة التي تسهم في دعم الصمود الاقتصادي على المدى الطويل[216].

6. تمكين المؤسسات المحلية:

تنبثق أهمية تمكين المؤسسات المحلية القائمة في مناطق قوى المعارضة المسلحة من أهمية دورها الحيوي والهام في إدارة اقتصادات هذه المناطق وتنظيم الحياة الاقتصادية داخلها، من خلال قيامها بتأسيس هيئات أو لجان اقتصادية عليا متخصصة بالسياسة النقدية والمالية تتمتع بالاستقلالية وتزخر بأصحاب الاختصاص، تدير وتشرف على الشؤون الاقتصادية في مختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية والزراعية والخدمية والمالية. إلى جانب قدرتها على فرض الحالة

---

[214] للتوسع أكثر حول الموضوع يمكن الرجوع إلى:

Frances Stewart, **Employment in Conflict and Post-conflict Situations**, UNDP Human Development Report Office, 2015.

[215] محمد العبدالله، **تنمية سبل العيش في المناطق السورية المحررة: دراسة تحليلية**، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 24-12-2015: https://goo.gl/iiTd9d

[216] محمد العبدالله، **التنمية الاقتصادية المحلية ضرورة للاستقرار الاجتماعي في سورية**، بحث منشور في الكتاب السنوي الثاني لمركز عمران للدراسات الاستراتيجية بعنوان: اختبارات وطنية في مواجهة سيولة المشهد السوري، 15-03-2016: https://goo.gl/RNxb3i

التنظيمية على أصحاب الفعاليات الاقتصادية عبر تفعيل الغرف الصناعية والتجارية والزراعية والنقابات المهنية بهدف تأمين التوازن في الاقتصاد المحلي بضمه لممثلين عن هذه الفعاليات. وضرورة وجود سلطة قضائية مستقلة وموحدة ومجالس محلية شرعية في تمثيلها للمواطنين. وحتى تنجح هذه المؤسسات في الإدارة الاقتصادية السليمة، لا بد من العمل على **تدعيم آليات الحوكمة المحلية لضمان المساءلة والشفافية والمراقبة والتقييم ومكافحة الفساد**.

حيث تعد الحوكمة المحلية عاملاً ممَّكناً وأساساً لتحقيق الانتعاش الاقتصادي. كذلك لا بد من منح منظمات المجتمع المدني لعب دور أكبر في إعادة الحياة الاقتصادية، مع ضرورة العمل على سن قوانين تصكها الجهات الرسمية لتنظيم عمل هذه المنظمات بعد انتشارها الكبير في جميع المناطق وعدم وجود جهة ناظمة لعملها، وذلك بهدف توجيه جهودها الإغاثية والتنموية بما يحقق الانتعاش الاقتصادي.

7. إدارة وتعبئة الموارد المالية الذاتية:

تعد إدارة وتعبئة الموارد المالية الذاتية من الأولويات التي لا بد من التركيز عليها من قبل الفاعلين في مناطق قوى المعارضة المسلحة. وعلى الرغم من محدودية هذه الموارد في الوقت الحاضر، إلا أن امتلاك القدرة على إدارتها بالكفاءة المطلوبة يعد من الأولويات اللازمة لإعادة دوران العجلة الاقتصادية. لذا لا بد من قيام الجهات الفاعلة في كل منطقة من وضع استراتيجية تتضمن مجموعة من الخطط الخاصة بكل قطاع اقتصادي بما يتناسب مع حجم الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة وطبيعة النشاط الاقتصادي السائد. مع ضرورة تفعيل نظام الجباية عبر المجالس المحلية باعتبارها إحدى الوسائل الهامة لتفعيل الموارد الذاتية.

وفيما يتعلق بجانب الاستفادة من عوائد المعابر الحدودية في هذه المناطق، فلم يتم تناولها في هذه الورقة كونها من الملفات التي يتداخل فيها البعد الإنساني والعسكري والسياسي والإداري[217]_[218]، وهو أمر يحتاج لتضافر الجهود والتنسيق البيني لإنتاج صياغة وتفاهم مشترك (لم تنمو ظروفها حتى الآن).

8. تهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة:

إن غياب الاستقرار الأمني وضعف مقومات البيئة الاستثمارية في مناطق قوى المعارضة المسلحة ساهم في التسرب المتزايد لرؤوس الأموال إلى مناطق سيطرة النظام أو إلى خارج القطر. ويتطلب ذلك العمل من قبل جميع الفاعلين المحليين على تهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة لجذب أصحاب رؤوس الأموال من خلال مجموعة من الخطوات الفاعلة التي تشمل إرساء الأمان الاقتصادي عن طريق الجهات العسكرية المسيطرة على الأرض، حيث يعد الأمان بديهية اقتصادية لا يمكن الحديث عن حياة اقتصادية بدونها ولا تستطيع قرارات رأس المال تخطيها، وتأسيس مكاتب استثمارية لدى المجالس المحلية والغرف التجارية والصناعية، وإرساء التشريعات التي تضمن حقوق المستثمرين وتأهيل وتدريب كوادر بشرية في هذا المضمار. مما سيسهم في تدعيم عوامل الاستقرار الاقتصادي في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة ويضمن عودة الحياة الاقتصادية لهذه المناطق. ومن جانب آخر تعد قضية إدارة وتعبئة الموارد المالية الخارجية المتمثلة بالمساعدات

---

[217] **بعد عزم القبض على إدارة معبرباب السلامة.. هل المعابر الأخرى أفضل حالاً؟، الاتحاد برس**، 14-11- 2016: https://goo.gl/vr6cSW

[218] **اشتباكات وتهم فساد تغلق "باب السلامة" بين سوريا وتركيا، زمان الوصل - 14-11-2016:** https://goo.gl/28JMQ1

والمعونات الدولية من الأهمية بمكان في إعادة الانتعاش الاقتصادي، من خلال التعاون والتنسيق مع الجهات المانحة لتوجيه هذه المساعدات بما يخدم إعادة الاستقرار الاقتصادي من خلال تقديم خارطة اقتصادية متكاملة لهذه المناطق تبين أوجه الدعم المطلوب في القطاعات الأساسية، وبما يضمن الكفاءة في إدارة المنح والمساعدات الدولية[219].

خاتمة

عمد نظام الأسد منذ انطلاق الثورة في عام 2011 على إنهاء الحياة الاقتصادية في المناطق الخارجة عن سيطرته. من خلال فرضه للعديد من التكتلات التجارية، ومحاصرة هذه المناطق. وتفتيت المقومات الاقتصادية الأساسية لتعطيل أي نشاط اقتصادي قد يمَّكنها من النهوض والتعافي. مما أفرز العديد من التحديات جراء تنامي العنف وتصاعد حدته وسيادة اقتصادياته التي أحدثت تشوهاً كبيراً في الحياة الاقتصادية لهذه المناطق، وأدت إلى تلاشي الأنشطة في القطاعات الاقتصادية، مما أسهم في التزايد المضطرد لنسبة انتشار الفقر لدى شرائح واسعة من السكان وارتفاع معدلات البطالة وتزايد الاعتماد على المساعدات الإغاثية بشكل كبير.

في ضوء الواقع المعيشي الصعب الذي يكابده السكان على مدار السنوات الست الماضية بات ضرورة تبني مدخل جديد لتعزيز قدرتهم على الصمود الاقتصادي وامتصاص الآثار السلبية الحالية والمستقبلية للنزاع والتكيف معها والتعافي من آثارها على نحو متدرج، وضرورة إعادة تأهيل الكفاءات والأنشطة والقطاعات التي تمتاز بها كل منطقة، مما يمكنها من تحفيز الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي واستعادة سبل عيش السكان في جميع القطاعات الاقتصادية، وبما يضمن تحقق الأمن الاقتصادي لهم، ويخفف من موجات الهجرة والنزوح الداخلي.

إن نجاح فرص إعادة الحياة الاقتصادية يمكن أن يتحقق من خلال سلسلة واسعة من البرامج والمداخل التي تختلف في أهدافها وأدواتها والتركيز القطاعي والأطر الزمنية اللازمة للتنفيذ. والتي يمكن أن تشمل: إعادة بناء البنية التحتية، وإعادة الاستثمار في رأس المال البشري، وإعادة الإدماج الاجتماعي للمقاتلين والمجموعات الخاصة، وتأمين الفرص الاقتصادية وخلق فرص العمل، وتسهيل النفاذ إلى الموارد المالية، وتمكين المؤسسات المحلية، وإدارة وتعبئة الموارد المالية الذاتية وتهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة.

وقد عرضت هذه الورقة توصيفاً للواقع الحالي للحياة الاقتصادية في مناطق قوى المعارضة المسلحة، ووضعت مجموعة من الملامح التي تمَّكِن من النهوض والاستفادة من الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها هذه المناطق. وبما يمهد الطريق أمام النمو واستعادة الحياة الاقتصادية.

[219] تقييم الفجوة التأهيلية في مجالي السياسة الاقتصادية وإعادة الإعمار الاقتصادي، مرجع سابق.

الملحق الأول: أهم التغييرات الاستراتيجية لخارطة القوى العسكرية 2016

نوار أوليفر

شهد الوضع الميداني في سورية في عام 2016 تحولات كثيرة طالت خارطة القوى المنخرطة في الصراع، وما نجم عنها من تغيرات جوهرية في الخارطة العسكرية، إضافة إلى نشوء تفاهمات مصلحية وانحسار أخرى قديمة. يقدم الملف صورة شاملة لأبرز التغيرات العسكرية في 2016، وأثارها المحتملة على الوضع الميداني في 2017.

أولاً: تغيرات سيطرة القوى على الجغرافية السورية

حفل 2016 بمجموعة من التغيرات العسكرية التي يمكن فرزها إلى استراتيجية وأخرى ثانوية، وفي حين حققت قوات النظام بدعم حلفائها انتصارات ذات طبيعة استراتيجية عززت من مكاسبها، انخفضت القيمة الاستراتيجية للانتصارات التي حققتها قوى الثورة السورية وكذلك قوات "قسد". أما تنظيم "الدولة الإسلامية" وعلى الرغم مما لحق به من خسائر، إلا أنه ما يزال قادراً على شن هجمات خاطفة كما حصل في تدمر.

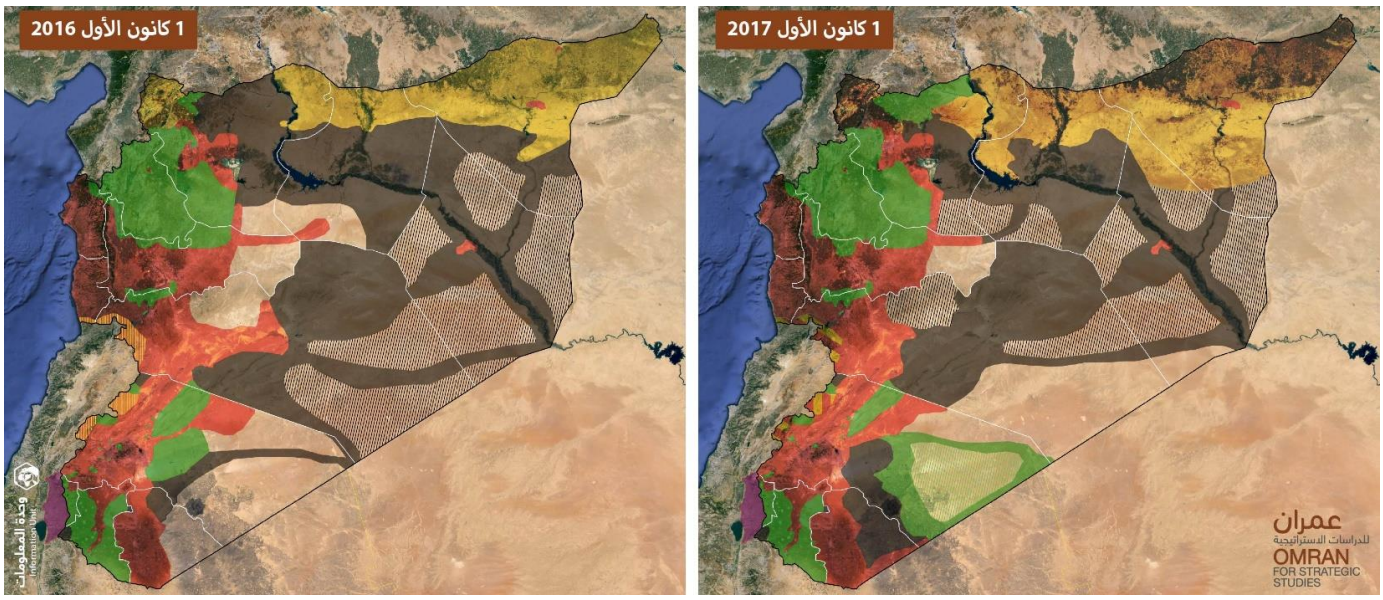

مقارنة مواقع نفوذ والسيطرة بين بداية عام 2016 مع نهايته، خريطة رقم (1)
من إعداد وحدة المعلومات في مركز للدراسات الاستراتيجية

ويظهر الجدول رقم (1) أدناه مقارنة مساحات سيطرة القوة المتصارعة في سورية بين بداية عام 2016 وبداية عام 2017

الجهة	مساحة السيطرة في 2016	مساحة السيطرة في 2017	النسبة التغير	جدوى التغير
قوى الثورة السورية	21,147 كم²	22,533 كم²	+ 0.8 %	محدود
قوات سورية الديمقراطية	26,494 كم²	28,538 كم²	+ 1.1 %	محدود
قوات النظام والميلشيات	30,572 كم²	32,560 كم²	+ 1.0 %	استراتيجي
تنظيم الدولة	79,438	74,714 كم²	- 2.6 %	محدود

جدول رقم (1) من إعداد وحدة المعلومات في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

المشهد العسكري في 2016: المعارك الاستراتيجية

شهد 2016 العديد من العمليات العسكرية التي أفرزت نتائج جوهرية في الجغرافية السورية، وهو ما يمكن الاستدلال عليه بمؤشرين أساسين هما: **مواقع النفوذ، ونسب السيطرة**، وقد أسهمت عددٌ من المعارك الاستراتيجية المرتبطة بمصالح القوى المنخرطة في الصراع وقراءتها للتغيرات الحاكمة للملف السوري، في إحداث تغيرات ذات طبيعة استراتيجية في المشهد السوري، إذ كان لتلك المعارك ارتدادات على المستويين المحلي والدولي، كما أنها فرضت وقائع ميدانية لا يمكن تجاوزها في العملية السياسية التفاوضية، علاوةً عن الشرعية التي استطاع المبادر المحلي وحليفه الدولي نيلها جراء تلك المعارك.

يتناول الجدول رقم(2) أبرز معارك في عام 2016، والتي عادت بفائدة استراتيجية للجهة المبادرة وانتكاس للجهة المستهدفة[220].

#	المحافظة	المنطقة	منفذ الهجوم	الموقع المحدد	الهدف الإعلامي (التسويقي)
1	حلب	الريف الشمالي	قوات النظام وحلفاؤها	حصار نُبل والزهراء	إنقاذ مدنيي نُبل والزهراء
2	ريف دمشق	الغوطة الشرقية	قوات النظام وحلفاؤها	قطاع المرج	حماية العاصمة
3	حلب	الريف الشرقي	قسد	السيطرة على منبج	الحرب على الإرهاب
4	حلب	شمال المدينة	قوات النظام وحلفاؤها	معركة الكاستلو	حماية الأحياء الموالية
5	حلب	مدينة حلب	قوات النظام وحلفاؤها	أحياء حلب الشرقية	حماية الأحياء الموالية
6	حلب	الريف الشمالي	قوى الثورة السورية	درع الفرات	الحرب على الإرهاب

جدول رقم (2) أهم المعارك الاستراتيجية في 2016،
من إعداد وحدة المعلومات في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

[220] تم فرز القوات إلى: (قوات النظام)، (الميليشيات: الأجنبية والمحلية)، (قوى الثورة السورية: فصائل الجيش الحر والفصائل الإسلامية المعتدلة)، (فصائل إسلامية متشددة: الفصائل التي تم تصنيفها على قوائم الإرهاب)، (تنظيم الدولة)، (قسد: قوات سورية الديمقراطية).

يقدم الشكل البياني أدناه رقم (2) بطاقة تعريفية حول تلك المعارك، علماً أن بعضها ما تزال مستمرة، ولكن تم إضافتها لإنجازها أكثر من 75% من الأهداف الموضوعة لها قبل نهاية 2016[221].

كذلك يوضح الشكل البياني طبيعة القوى العسكرية التي استطاعت في 2016 فرض وتطبيق خططها الخاصة أو تلك المتصلة بحليفها الدولي، ومما يلحظ من البيانات الواردة في الشكل البياني، نجاح قوات نظام الأسد في الاستحواذ على النسبة الأكبر من الحملات العسكرية ذات القيمة الاستراتيجية بنسبة بلغت 57.1%، فيما تعرضت قوى الثورة السورية لعدة انتكاسات جراء خسارتها مواقع حيوية لها كان أبرزها في حلب ومحيط دمشق.

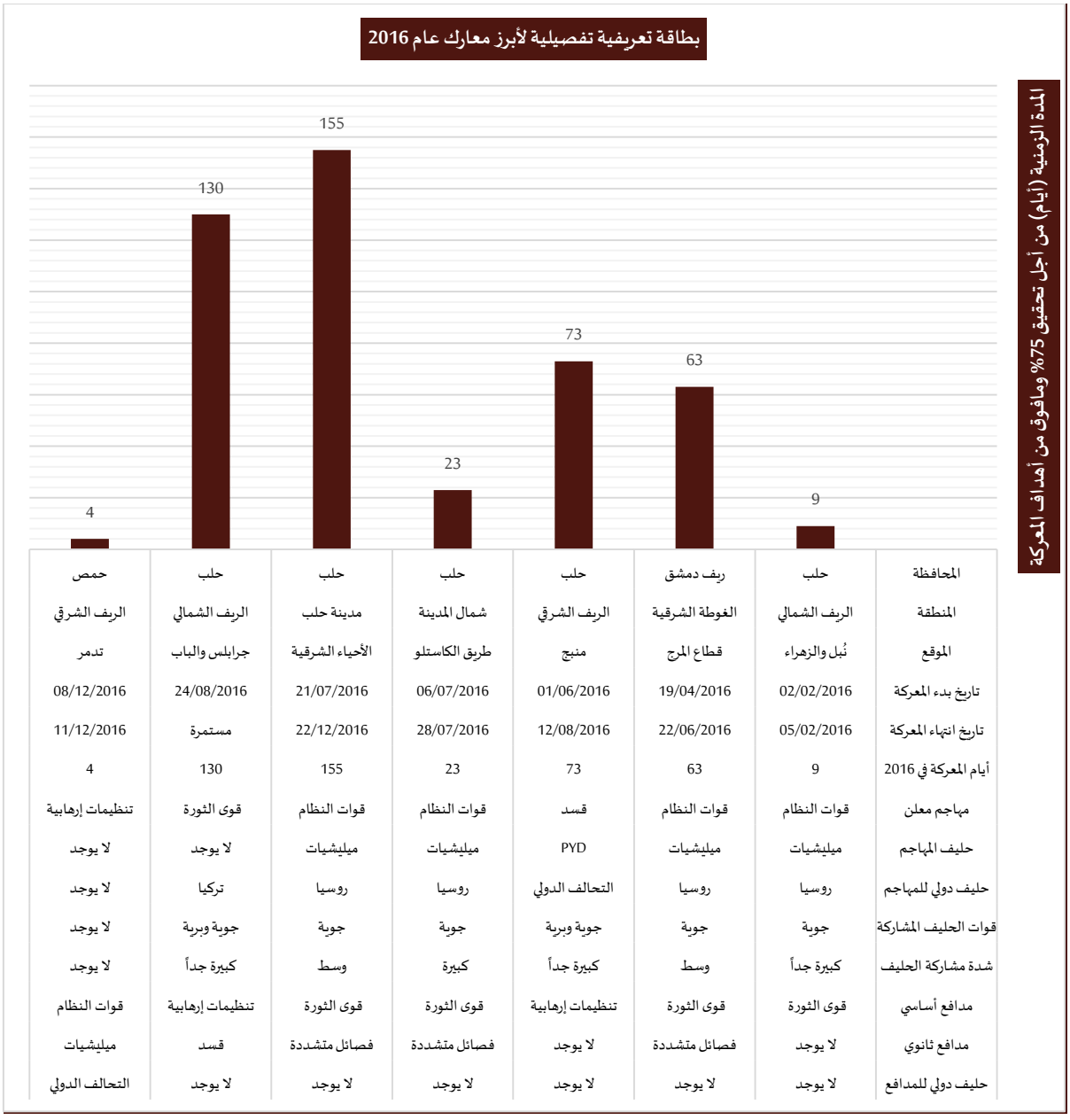

الشكل البياني رقم (2): بطاقة تعريفية حول أهم المعارك التي جرت 2016
من إعداد وحدة المعلومات في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

[221] معارك قوى الثورة السورية بدعم مباشر من الأتراك لم تحقق أهدافها كافة مع نهاية 2016، وأيضاً معارك "قسد" في ريف مدينة منبج لم يتم الإعلان عن انتهائها، إنما يمكن اعتبارها في فترة راحة.

أثر العوامل الخارجية والداخلية على مسار المعارك في 2016

تفاوت القوى المنخرطة في الصراع من حيث قدرتها على حسم المعارك أو تحقيق أغلب أهدافها المرسومة، وهو ما يمكن الاستدلال عليه بالمدة الزمنية الخاصة بمسار كل عملية عسكرية، فعلى سبيل المثال، احتاجت قوى الثورة السورية إلى 130 يوماً في 2016، من أجل تحقيق أغلب أهدافها في معركتها ضد تنظيم "الدولة" في ريف حلب الشمالي على الرغم من كثافة الانخراط التركي العسكري في هذه العملية، علماً أن المجهود الحربي للمعركة بقي قائماً بهدف السيطرة على مدينة الباب آخر معاقل التنظيم في ريف حلب الشمالي. كذلك شهد 2016 معارك خاطفة تمكن فيها المبادر المحلي غير المحظي بحليف خارجي من حسم المعركة بوقت زمني قياسي، وذلك على الرغم من توفر حليف دولي للمدافع، حيث احتاج مقاتلو تنظيم "الدولة" 4 أيام فقط لاستعادة السيطرة على مدينة تدمر في ريف حمص الشرقي.

يعود السبب في تفاوت المعارك من حيث سياقها ونطاقها الزماني إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، وغالباً ما ارتبطت تلك العوامل بقوة الحليف الدولي للمهاجم وأهداف المعركة المعلنة وغير المعلنة، وفيما يلي استعراض لعدد من الأمثلة عن تلك العوامل التي كان لها أثر إيجابي أو سلبي على سير ونتيجة المعارك:

- **عوامل داخلية وخارجية، معركة نُبل والزهراء:** استطاعت قوات نظام الأسد إنجاز أهداف معركة نُبل والزهراء كاملة في 9 أيام، وذلك لكثافة الغارات الروسية، بالإضافة إلى قيام قوات "قسد" بالهجوم على (تل رفعت ومنغ وغيرها) في ريف حلب الشمالي، وهو ما أدى إلى تشتت دفاعات قوى الثورة السورية بين جبهتين.
- **عوامل داخلية، معركة ريف حلب الشمالي:** احتاجت قوى الثورة السورية إلى 130 يوماً في 2016، وما تزال معركتها قائمة للسيطرة على الباب، ويفسر هذا التأخر في حسم المعركة ضد تنظيم "الدولة" إلى: التخوف على سلامة المدنيين الذين تحصن بهم التنظيم في تلك المواقع، تقارب جبهات قوى الثورة السورية وتلك المسيطر عليها من قبل قوات "قسد" والنظام، الأمر الذي تسبب في وقوع اشتباكات عدة فيما بينهم، أدت إلى وقف مؤقت للمعركة لحين تمكن حلفاء القوى المحلية (روسيا وتركيا) من معالجة تلك الاحتكاكات بواسطة اتفاق غير معلن لم يشمل قوات "قسد" التي ما تزال متواجدة بالقرب من شرق وغرب ريف مدينة الباب، وهو ما يثير مخاوف تركيا قبل قوى الثورة السورية.
- **عوامل خارجية، معركة أحياء حلب الشرقية:** تعرضت الحملة العسكرية التي شنتها قوات الأسد بدعم جوي روسي مكثف على أحياء حلب الشرقية إلى الكثير من الانتقادات الدولية، وذلك لتخوف المجتمع الدولي على سلامة 300 ألف مدني في تلك الأحياء. وقد أثرت تلك الضغوط على مجريات العمل العسكري دون توقفه، ليحتاج النظام وحلفائه إلى 155 يوماً لفرض سيطرتهم الكاملة على مدينة حلب، مع الإشارة إلى تواجد عوامل داخلية أخرى كان لها أثر واضح في مجريات العمل العسكري إلا أن أثرها افتقد للاستمرارية ولم يكن بفعالية العامل الخارجي.

كما يجدر التنويه إلى نوع أخر من العوامل والتي كان لها تأثير سلبي وحصري على قوى الثورة السورية وهي تصد هجوماً لقوات النظام أو محاصرة من قبله. ويمكن تصنيف تلك العوامل إلى اقتتال داخلي: اشتباكات تحدث بين قوى الثورة

السورية بين بعضها بعضاً، والتي في أغلب الأحيان يكون السبب المعلن هو "محاربة الفساد أو التبعية لتنظيم الدولة" وغالباً يكون هناك أسباباً غير معلنة أدت إلى الاقتتال ولكن لا يتم الإفصاح عنها.

هجوم مباشر: حملة عسكرية تشنها الفصائل الإسلامية المتشددة على قوى الثورة السورية بغرض السيطرة على مستودعات الفصيل أو حتى القضاء عليه تماماً، وفي أغلب الأحيان تكون الأسباب المعلنة مدعومة بحجج شرعية من شرعي الفصيل المتشدد.

يبين الجدول أدناه الحملات التي كان لعوامل الاقتتال فيها آثر في انحسار سيطرة قوى الثورة السورية أو زوالها الكلي:

المحافظة	المنطقة	الموقع	مدافع أساسي	مدافع ثانوي	نوع الاقتتال	أثر الاقتتال
ريف دمشق	الغوطة الشرقية	قطاع المرج	قوى الثورة	فصائل متشددة	اقتتال داخلي: بين جيش الإسلام وفيلق الرحمن.	سيطرت قوات النظام على قطاع المرج بالغوطة.
حلب	مدينة حلب	أحياء حلب الشرقية	قوى الثورة	فصائل متشددة	هجوم مباشر: هجوم كتائب أبو عمارة والزنكي بدعم مباشر من فتح الشام على مقرات تجمع فاستقم.	سيطرت قوات النظام على كامل الأحياء الشمالية.
حلب	مدينة حلب	أحياء حلب الشرقية	قوى الثورة	فصائل متشددة	هجوم مباشر: هجوم فتح الشام على مقرات كلٍ من جيش الإسلام وفيلق الشام والاستيلاء على أسلحتهم كافة.	سرع من سيطرة قوات النظام على كامل مدينة حلب.

جدول رقم (3) جدول بأبرز الاقتتالات والهجمات المباشرة التي كان لها أثر سلبي على قوى الثورة السورية في 2016
من إعداد وحدة المعلومات في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

ويوضح الجدول أدناه الأهداف المعلنة وغير المعلنة لتلك المعارك، وماذا حققت منها؟

الحملة/المعركة	المهاجم الأساسي	المستهدف الأساسي	أهداف معلنة	أهداف غير معلنة	الفائدة العائدة على منفذ الهجوم
نُبل والزهراء	قوات النظام	قوى الثورة السورية	فك الحصار عن نُبل والزهراء والتي يقطنها غالبية شيعية.	قطع خطوط الإمداد بين ريف حلب الشمالي والغربي	تحقيق الأهداف المعلنة وغير المعلنة -سيطرت قوات النظام على 90كم².
قطاع المرج في الغوطة الشرقية	قوات النظام	قوى الثورة السورية	تأمين طريق مطار دمشق - اقتطاع أكبر قدر ممكن من الغوطة.	تضييق الحصار على الغوطة الشرقية والتحكم بجزء كبير من مزارعها والتي تعد أهم عوامل الصمود في السنوات الماضية.	تحقيق الأهداف المعلنة وغير المعلنة -سيطرت قوات النظام على 90كم².
مدينة منبج وأريافها	قسد	تنظيم الدولة	السيطرة على مدينة منبج بهدف القضاء على الإرهاب.	السيطرة على جرابلس والتقدم نحو الباب ومنها إلى عفرين	تحقيق الأهداف المعلنة فقط - سيطرت قسد على 1480كم².
طريق الكاستلو في مدينة حلب	قوات النظام	قوى الثورة السورية	الحد من استهداف الصاروخي للأحياء الغربية الموالية في المدينة.	فرض حصار على مواقع سيطرة قوى الثورة في الأحياء الشرقية من مدينة حلب واستخدام سلاح التجويع.	تحقيق الأهداف المعلنة وغير المعلنة -سيطرت قوات النظام على 15كم² -

أحياء حلب الشرقية	قوات النظام	قوى الثورة السورية	تطهير الأحياء من عناصر جبهة فتح الشام المدرجة على قوائم الإرهاب الدولية.	تهجير سكان مدينة حلب الأصليين وتوطين المقاتلين الأجانب وعوائلهم عوضاً عنهم.	تحقيق الأهداف المعلنة وغير المعلنة -سيطرت قوات النظام على 50كم².
جرابلس ومن بعدها الباب في ريف حلب الشمالي	قوى الثورة السورية	تنظيم الدولة	تأمين الشريط الحدودي بين حلب وتركيا - السيطرة على مدينة جرابلس ومن بعدها مدينة الباب.	منع "قسد" من السيطرة على جرابلس وضمها لمدينة منبج (36 كيلومتر جنوب جرابلس) - إنشاء منطقة آمنة داخل سورية يمكن الانطلاق منها مستقبلاً في اتجاهات عدة.	تحقيق 75% من الأهداف المعلنة (لم يتم السيطرة على الباب) تحقيق 50% من غير المعلنة لم يتم إنشاء المنطقة الأمنة - سيطرت قوى الثورة على 2200كم².
تدمر – ريف حمص الشرقي	تنظيم الدولة	قوات النظام	اغتنام أسلحة متطورة - السيطرة على موارد الغاز والنفط.	تحقيق انتصار مفاجئ أمام حاضنة التنظيم في ظل الخسارات المتتالية التي مني بها.	تحقيق الأهداف المعلنة وغير المعلنة -سيطر تنظيم الدولة على 425كم²

جدول رقم (4) الأهداف المعلنة وغير المعلنة للمعارك الاستراتيجية 2016

الحرب على الإرهاب: بين غياب الاستراتيجية واستمرار التوظيف

يظهر تحليل تموضع الإرهاب في الحملات العسكرية التي شُنت في 2016، عدم اهتمام قوات النظام وحلفائه بشن هجوم استراتيجي على تنظيم "الدولة"، وذلك لانخفاض القيمة الاستراتيجية المتحققة عن الانخراط في صراع مع التنظيم، إضافة إلى الرغبة في عدم الانجرار لمعارك عشوائية تجنباً للاستنزاف وتركيزاً على أهداف أخرى ذات طبيعة استراتيجية. أما المعارك التي شنها النظام ضد التنظيم، فقد كانت ذات طبيعة اضطرارية بغية الحد من هجمات التنظيم وتثبيت مواقع دفاعية، أو بغية السيطرة على موقع محدد تم فقدانه بهجوم للتنظيم[222].

على الجانب الآخر، انحصرت العمليات العسكرية ضد تنظيم "الدولة" بين قوى الثورة السورية[223] من جهة وقوات سورية الديمقراطية "قسد"[224] من جهة أخرى، وقد كان لحلفائهم الدوليين (تركيا، التحالف الدولي) الدور الأساس في وضع استراتيجيات المعركة ودعم مجرياتها. من هنا يمكن القول: اتسمت معارك 2016 ضد الإرهاب بخضوعها للتوظيف المصلحي الدولي، في ظل غياب الاستراتيجيات المحلية للتعاطي مع هذا الملف.

[222] طريق خناصر في ريف حلب الجنوبي، حيث لم يحاول النظام في عام 2016 التقدم في محيط الطريق واقتصر دوره على الدفاع أو الاستعانة بغارات الطيران الروسي من أجل استعادة السيطرة على الطريق، حيث استطاع التنظيم السيطرة على الطريق 3 مرات وقطعه لمدة مؤقتة.

[223] غرفة عمليات درع الفرات.

[224] خليط كردي، عربي وتركماني تشكل وحدات حماية الشعب الكردية عمودها الفقري.

الملحق الثاني: أهم تطورات المشهد الكردي لعام 2016

بدر مُلا رشيد

شهد العام 2016 قيام حزب الاتحاد الديمقراطي بالقفز خطواتٍ إلى الأمام بطرح مشروع الفدرالية من طرفٍ واحد، والذي وضع لبناته الأولى مع بداية العام 2014 عبر إعلان "الإدارة الذاتية وطرح الفدرالية" مع نهاية العام 2015 إبان تشكيل "مجلس سوريا الديمقراطية"، والذي كان في بدايته رداً على إقصاء حزب الاتحاد الديمقراطي من خطط تشكيل وفدٍ موحد للمعارضة السورية.

أولاً: أبرز تطورات المشهد السياسي الكردي لعام 2016

إعلان مجلس سوريا الديمقراطي

كانت البداية مع مشروع الفدرالية المطروح حالياً من قبل الإدارة الذاتية عبر إرسال الدعوات إلى شخصيات وتنظيمات معارضة وأخرى قريبة من النظام لتشكيل جسدٍ سياسي يمثل " قوات سوريا الديمقراطية" المشكلة في 2015/10/10، وتم تلبية الدعوة من قبل أطراف وتم بعد أيام تشكيل "مجلس سوريا الديمقراطي"، عبر انتخاب هيئة سياسية وتنفيذية ضمت 43 شخصية سياسية وحزبية ومستقلة وقد تمّ انتخاب كلٍ من هيثم مناع "تيار قمح " وإلهام أحمد "حركة المجتمع الديمقراطي" كرئيسين مشتركين للمجلس، وكانت أهم الأحزاب الحاضرة هي: تيار قمح (قانون – مواطنة – حقوق)، وحركة المجتمع الديمقراطي، والتحالف الوطني الديمقراطي السوري، وحزب الاتحاد الديمقراطي، والكتلة الديمقراطية السورية (أحمد الجربا)، وحزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي، وحزب الاتحاد السرياني، والحزب اليساري الكردي في سورية، وحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي)، والحزب الآشوري الديمقراطي، وحزب السلام الديمقراطي الكردي في سورية، والمجلس الديمقراطي للعشائر العربية في الجزيرة، وحزب الوفاق الديمقراطي الكردي السوري، وحركة الإصلاح سوريا، والبيت الإيزيدي، ومجلس العشائر الكردية، والحزب الديمقراطي الكردي السوري.

<u>طرح هذا المجلس أهدافاً عدة نذكر منها:</u>

- إنهاء النظام الاستبدادي وبناء نظام ديمقراطي برلماني تعددي في دولة لامركزية.
- محاربة الجماعات الإرهابية التكفيرية بمختلف مسمياتها، ومحاربة ثقافة التطرف بأنواعه كافة.
- الإقرار بالتنوع المجتمعي السوري والاعتراف الدستوري بالحقوق القومية للشعب الكردي والشعب السرياني الآشوري الكلداني الآرامي والشعب التركماني، والأرمني والشركسي وحل قضيتهم حلاً ديمقراطياً عادلاً وفق العهود والمواثيق الدولية في أي دستور توافقي قادم، وأكد على تمثيله لقوات سوريا الديمقراطية سياسياً.

مجلس فدرالية الشمال

يأتي تشكيل مجلس سوريا الديمقراطية كمحاولة لإزالة الصبغة القومية للـ PYD والدخول في عملية المفاوضات ومحاولة كسب اعتراف سياسي يستثمره في تثمير المكتسبات العسكرية، وتجلى هذا الأمر من خلال مساعي المجلس بتغير نظامه الحالي إلى نظام ديمقراطي، إلا قام حزب الاتحاد الديمقراطي بعد عدم نجاح محاولاته بالدخول إلى عملية التفاوض كأحد أطراف المعارضة بإرسال دعوات باسم مجلس سورية الديمقراطي للاجتماع في مدينة رميلان بتاريخ 2016/03/16 تحت شعار "سورية الاتحادية الديمقراطية ضمان للعيش المشترك وأخوة الشعوب".

انطلقت أعمال الاجتماع التأسيسي لنظام الإدارة في روج آفا شمال سورية، أمام هذه الخطوة أصدر تيار "قمح" بياناً يعترض فيه على هذه الخطوة ويعلن عدم اعترافه بأي مخرجاتٍ عن الاجتماع، وظهر أن منظمي الاجتماع لم يلقوا بالاً لبيان التيار وأعلنوا تشكيل "مجلس فدرالية الشمال"، وعلى إثر هذه الخطوة انسحب هيثم المناع من رئاسة مجلس سوريا الديمقراطية، والغريب أن موقف تيار قمح جاء مناقضاً لتصريحات سابقة لرئيسه هيثم مناع في آخر زيارة له لمدينة القامشلي، حيث أعلن بأن نظام اللامركزية في الحكم هو الطريقة الوحيدة التي ستخلص سورية من الفوضى.

<u>ردود أفعال وتصريحات (محلية ودولية) حول تشكيل مجلس فدرالية الشمال</u>

- تصريحات روسية تناقضت بين الإعلان بإمكانية أن تصبح سورية دولة اتحادية، حيث وصف لافروف هذه الخطوة بأنها مزايدات وأكد على موقف الكرملين حول أن الشعب السوري وحده يختار شكل الدولة.
- تصريحات أمريكية: أعلنت الخارجية الأمريكية أنها لن تعترف بالحكم الذاتي للكُرد في سورية، جاء ذلك مناقضاً لتصريحات البنتاغون، والتي أكدت على أن إعلان الفدرالية ليس من شأن واشنطن .
- تصريحات تركية: عارضت الرئاسة التركية، ووصفت إعلان الفيدرالية بأنه عمل انفردي، يهدف إلى إنشاء كيانات متفرقة مبنية على أساس عرقي.
- تصريحات إقليم كردستان العراق: صرحت رئاسة الإقليم عن موقفها الداعم للفيدرالية مع وجوب توحد الكُرد حول هذا الهدف.
- تصريحات عربية: جاء أبرز التصريحات من زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي "وليد جنبلاط" والذي صرح فيه بأن "مهندسيّ تقسيم سورية هما كيري ولافروف".
- تصريحات سورية (معارضة – النظام السورية): أكد الائتلاف السوري المعارض بعدم وجود مكان للمشاريع الاستباقية مع وجوب تحديد شكل الدولة خاصةً، وصول المفاوضات إلى مرحلة عقد المؤتمر التأسيسي السوري، فيما أعلن 70 فصيلاً من المعارضة رفضهم للإعلان معتبرين الPYD عدواً، أما رد النظام فكان ودوداً ووصف الأمر بغير القانوني.

لم يشهد الواقع السياسي لمجلس سوريا الديمقراطية أو فدرالية الشمال أي تغير جذري خلال عام 2016، واقتصر الأمر على الاتفاق الذي تم بين حركة المجتمع الديمقراطي وتيار الغد السوري في القاهرة بتاريخ 2016/09/11، الذي كانت أهم نتائجه هي تبني اللامركزية والتعاون العسكري.

ثانياً: أبرز تطورات المشهد العسكري الكردي لعام 2016

رافق إعلان المجلس التأسيسي لفدرالية الشمال قيام الولايات المتحدة بإنشاء مطارين عسكريين في محافظة الحسكة والبدء بتقديم دعم عسكري شمل تدريب وتسليح مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية، والسياق نفسه، زارَ مدينة عين العرب "كوباني" الجنرال "فوتيل" قائد القيادة المركزية الأمريكية، واقتصرت تلك الزيارات على مناقشة كيفية محاربة تنظيم الدولة .

استطاعت "قسد" خلال عام 2016 الحصول على الدعم الغربي بشكلٍ عام والأمريكي بشكلٍ خاص والتي اعتبرتها القيادة الأمريكية في ذلك الوقت كأهم الحلفاء على الأرض في مواجهة "تنظيم الدولة". شنت "قسد" منذ تشكلها مجموعة معارك توسعية ضمن حملات أطلقتها تحت مسميات عدة وبعدة اتجاهات، ركزت مع بدايتها على الريف الجنوبي لمدينة الحسكة بهدف السيطرة على مدينة الشداد، والاتجاه غرباً للسيطرة على مدينة منبج، كما بدأت "قسد" وقوات التحالف خلال عام 2016 حملة عسكرية تهدف للسيطرة على مدينة الرقة وطرد تنظيم الدولة منها، والتي أمكن القول بأنها حققت 30 إلى 40% من أهدافها المعلنة.

توضح الجداول أدناه بطاقات تعريفية لأبرز معارك قسد ضد تنظيم الدولة ونتائج تلك المعارك وذلك خلال عام:

المحافظة	الريف	اسم الحملة	تاريخ بدء المعركة	تاريخ انتهاء المعركة	التشكيلات الكردية	الفعالية	التشكيلات العربية	الفعالية	الحليف الدولي	قوات الحليف	شدة المشاركة
الحسكة	الشرقي والجنوبي	الهول والشدادة	2015/10/31	2016/02/26	%22.20	8	%77.80	2	التحالف الدولي	جوية	كبيرة
حلب	الشمالي الشرقي	مدينة منبج	2016/06/01	2016/08/12	%30.00	6	%70.00	9	التحالف الدولي	جوية - خبراء	كبيرة جداً
الرقة	الجنوبي	مدينة الرقة	2016/06/01	مستمرة	%35.00	10	%65.00	4	التحالف الدولي	جوية - برية -	كبيرة جداً

جدول رقم 5 بطاقة تعريفية لأبرز معارك "قسد" ضد تنظيم الدولة خلال عام 2016، مقياس الفعالية من 1 إلى 10
من إعداد وحدة المعلومات في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

المحافظة	الريف	المنطقة	أهداف الحملة 1	أهداف الحملة 2	أهداف الحملة 3	الأهداف المحققة	المساحة المكتسبة (تقريبي)
الحسكة	الجنوبي	الهول والشدادة	الحد من هجمات مقاتلي التنظيم المتمركزين بالقرب من الهول	السيطرة على مصادر الثروات الباطنية في الهول الشدادة.	السيطرة على شبكة الطرق الدولية والرئيسية بالقرب من الشدادة.	رقم (1-2-3)	3500كم²
حلب	الشمالي الشرقي	مدينة منبج وأريافها	السيطرة على مدينة منبج بهدف القضاء على الإرهاب.	السيطرة على مدينة جرابلس	التقدم نحو الباب ومنها إلى عفرين.	رقم (1)	1480كم²
الرقة	الجنوبي	مدينة الرقة وأريافها	عزل مدينة الرقة انطلاقاً من جهة عين عيسى وجهة سلوك	السيطرة على الريف الغربي لمدينة الرقة على امتداد نهر الفرات.	السيطرة الكاملة على مدينة الرقة.	تحقيق (1-2) بنسبة 75%	2480كم²

جدول رقم 3 يوضح أهداف ونتائج معارك "قسد" ضد تنظيم الدولة خلال عام 2016،
من إعداد وحدة المعلومات في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

نبذة عن الباحثين؛

معن طلّاع

- حائز على ماجستير الدراسات السياسية من كلية العلوم السياسية في جامعة دمشق.
- المشرف العلمي في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية/ باحث رئيس في مسار السياسة والعلاقات الدولية بالمركز.
- يركز في أبحاثه على وظائف وبنى الدولة السورية، ودراسة سياسات الفواعل الإقليمية والدولية تجاه الملف السوري، كما يهتم بالمشهد السوري المحلي على المستوى السياسي والعسكري والاجتماعي وتداعياته الأمنية.

هاديا العمري

- حائزة على ماجستير في العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية من جامعة فوجيا في إيطاليا.
- باحث رئيس في مسار الإدارة المحلية وتعزيز الممارسة الديمقراطية في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.
- تركز عملها في مجال الإدارة المحلية والحوكمة، وبناء المؤسسات وقضايا التنمية، إلى جانب قضايا الإدارة كالتخطيط والمتابعة والتقييم.

محمد العبد الله

- حائز على ماجستير الدراسات العليا في الاقتصاد من كلية الاقتصاد في جامعة دمشق.
- باحث رئيسي في مسار التنمية والاقتصاد في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.
- تتركز أبحاثه بشكل أساسي في مجال اقتصاديات التنمية والتنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار الاقتصادي.

نوار أوليفر

- ماجستير في إدارة الاعمال من جامعة ولينغون الأسترالية.
- مدير وحدة المعلومات في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.
- يركز على رصد وتحليل وتقييم المشهد العسكري في سورية، وإبراز أهم التغييرات والتفاعلات العسكرية القائمة.

ساشا العلو

- حائز على ماجستير في الإعلام والاتصال الجماهيري من كلية الاعلام في جامعة دمشق بالتعاون مع الأكاديمية العربية في الدنمارك. طالب ماجستير في الدراسات الإسلامية من جامعة نجم الدين أربكان التركية في مدينة قونيا.
- باحث في مسار السياسة والعلاقات الدولية في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.
- تركز اهتماماته على التحليل السياسي للمشهد السوري ومتغيراته، بالإضافة إلى رسم السياسات الاستشرافية وإعداد الدراسات الاستراتيجية.

أيمن الدسوقي

- حائز على بكالوريوس علوم سياسية من كلية العلوم السياسية في جامعة دمشق / طالب ماجستير علاقات دولية في جامعة غازي بأنقرة.
- باحث في مسار الإدارة المحلية وتعزيز الممارسة الديمقراطية في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.
- تتركز اهتماماته البحثية على دراسة الإدارة المحلية في سورية لا سيما هياكل الحوكمة المحلية الناشئة.

محمد منير الفقير

- حائز على بكالوريوس هندسة معلوماتية من جامعة دمشق.
- باحث في مسار الإدارة والمحلية وتعزيز الممارسة الديمقراطية في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.
- تتركز اهتماماته على تطور الحالة اللامركزية في سورية ودراسة تجارب الادارة المحلية وآليات تطويرها.

بدر مُلا رشيد

- حاصل على بكالوريوس أدب إنكليزي/ ترجمة من كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة دمشق، طالب ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية بجامعة آيدن في إسطنبول.
- راصد ومحلل شؤون كردية في وحدة المعلومات في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.
- تركز اهتماماته على الواقع السياسي والأمني والعسكري والإداري في مناطق " الإدارة الذاتية".

OmranDirasat

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
FOR STRATEGIC
STUDIES

info@ OmranDirasat.org
www.OmranDirasat.org